جامعة محمد خيضر – بسكرة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم العلوم الانسانية

Université de Biskra

مذكرة ماستر

ميدان العلوم الإنسانية و الاجتماعية

فرع التاريخ

تخصص : تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم:.....

إعداد الطالبتين : نورين حملاوي . نوميديا تيمجغدين

يوم: .....

النزاعات الحدودية الدولية في منطقة الخليج العربي

"الامارات العربية المتحدة و ايران " أنموذجا

لجنة المناقشة :

توريريت مصطفى	أ م ح ب	جامعة محمد خيضر- بسكرة	رئيسا
بوخليفي قويدر جهينة	أ م ح أ	جامعة محمد خيضر - بسكرة	مشرفا
كحول وحيدة	أ م ح أ	جامعة محمد خيضر . بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية : 2021/2020 م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى :

﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾

صدق الله العظيم

(سورة البقرة . الآية 227)

إهـــداء

نهدي ثمرة جهدنا و تعبنا طوال مشوارنا الدراسي إلى " الوالدين الكريمين " على دعمهم المستمر لنا ، و الذين لن نوفيهم حقهم مهما طالت الكلمات

و إلى رمز قوتنا و افتخارنا و شموع البيت " الأخوات و الإخوة " الأعزاء على ثقتهم الدائمة بنا

و إلى كل من أحبنا و أحبونا في الله من العائلة و الأصدقاء المقربين إلينا

نورين حملاوي

نوميديا تيمبغدين

شكر و عرفان

قبل كل شيء الحمد و الشكر لله الذي وفقنا في إنجاز هذه المذكرة

"فاللّهم لك الحمد و الشكر كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك "

نتقدم بجزيل الشكر و التقدير للأستاذة " **جميلة قويدر بوخليفي** " على تكرمها بالإشراف على هذه المذكرة ، و تقديم التوجيهات و الإرشادات القيمة التي كانت لنا خير عون و سند في إتمام المذكرة

كما يطيب لنا بالشكر الجزيل للأستاذة " **شهرزاد شلبي** " التي أسهمت في دعمها لنا في بداية عملنا هذا

و الشكر موصول إلى عضوي لجنة المناقشة على قبولهما مناقشة الرسالة و إبداء ملاحظاتهما على ما جاء فيها

كما يتسنى لنا أن نتقدم بعظيم الشكر لكل من أسهم في تقديم يد العون لإتمام المذكرة سواء من قريب أو من بعيد ، و نخص في ذلك الأستاذ " **ياسر حمدالدليمي** " من البلد العربي الشقيق " العراق " الذي رافقنا منذ بداية مشوارنا في هذا العمل إلى نهايته ، بحيث لم يبخل علينا بأيّة معلومة قد تثري موضوعنا هذا .

قائمة المختصرات :

الرمز	الكلمة
تر	ترجمة
ج	جزء
ع	عدد
ط	طبعة
م	ميلادي
د.د.ن	دون دار نشر
د.ب.ن	دون بلد نشر
د.س.ن	دون سنة نشر
كم	كيلو متر

فهرس المحتويات :

العنوان	رقم الصفحة
إهداء	/
شكر و عرفان	/
قائمة المختصرات	/
مقدمة	أ - ه
الفصل الأول :الحدود و النزاعات الدولية	7 - 27
المبحث الأول :الحدود الدولية و طرق ترسيمها	7 - 18
المطلب الأول : مفهوم الحدود الدولية	7 - 10
المطلب الثاني : طرق ترسيم الحدود الدولية	11 - 14
المطلب الثالث : مفهوم النزاعات الدولية الحدودية	15 - 18
المبحث الثاني : تصنيفات النزاعات الدولية و حلول تسويتها	19 - 27
المطلب الأول : أنواع النزاعات الدولية	19 - 21
المطلب الثاني : طرق تسوية النزاعات الدولية	22- 27
الفصل الثاني : جغرافية الخليج العربي و مشكلات الحدود فيه	29 - 58
المبحث الأول : موقع الخليج العربي و دور بريطانيا في رسم الحدود فيه	29 - 45
المطلب الأول : الموقع الجغرافي لمنطقة الخليج العربي	29 - 33
المطلب الثاني : دور بريطانيا في رسم الحدود في الخليج العربي	34 - 41
المطلب الثالث : أسباب النزاعات الحدودية بمنطقة الخليج العربي	42 - 45
المبحث الثاني : نماذج عن مشكلات الحدود في منطقة الخليج العربي	46 - 58
المطلب الأول : النزاع العراقي ـ الإيراني	46 - 51
المطلب الثاني : النزاع السعودي ـ اليمني	52 - 54
المطلب الثالث : النزاع القطري ـ البحريني	55 - 58

الفصل الثالث : النزاع الحدودي بين الإمارات العربية المتحدة وإيران	**92 - 60**
المبحث الأول :الموقع الجغرافي لأطراف النزاع و أبعاده التاريخية	**81 - 60**
المطلب الأول :الموقع الجغرافي لإيران و الإمارات و الجزر الثلاث	**70 - 60**
المطلب الثاني : أسباب الاحتلال الايراني للجزر الثلاث	**72 - 71**
المطلب الثالث : الجذور التاريخية للنزاع حول الجزر الثلاث	**81 - 73**
المبحث الثاني : إحتلال الجزر الثلاث و حجج الأطراف في إمتلاكها	**92 - 82**
المطلب الأول : الإحتلال الإيراني للجزر الثلاث 1971 م	**85 - 82**
المطلب الثاني : شرعية الإمارات لإمتلاك الجزر الثلاث	**90 - 86**
المطلب الثالث : شرعية إيران لإمتلاك الجزر الثلاث	**92 - 91**
الفصل الرابع : المواقف المختلفة من النزاع و الطرق المقترحة من أجل التسوية	**114 - 94**
المبحث الأول : مواقف من احتلال إيران للجزر الثلاث	**108 - 95**
المطلب الأول : ردود فعل الأطراف المتنازعة من الإحتلال	**99 -94**
المطلب الثاني : المواقف العربية من احتلال الجزر	**105 - 100**
المطلب الثالث : المواقف الغربية من احتلال الجزر	**108 - 106**
المبحث الثاني : خيارات تسوية النزاع	**114 - 109**
المطلب الأول : الخيارات السياسية	**111 - 109**
المطلب الثاني : الخيارات القانونية	**114 - 112**
خاتمة	**117 - 116**
الملاحق	**/**
البيبليوغرافيا	**/**

فهرس الملاحق :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خريطة الخليج العربي	30
02	وثيقة إتفاقية العقير	40
03	خريطة توزع البترول في الخليج العربي	45
04	خريطة شط العرب	48
05	خريطة الحدود العراقية ـ الإيرانية	51
06	خريطة الحدود السعودية ـ اليمنية	54
07	خط ترسيم	57
08	خريطة دولة إيران	61
09	خريطة دولة الإمارات العربية المتحدة	63
10	خريطة الإمارات السبع	67
11	خريطة الجزر الثلاث	69
12	خريطة أهم الجزر في مضيق هرمز	71
13	صورة المقيم البريطاني و حاكم الشارقة أمام المنارة	75
14	خريطة تقسيم جزيرة أبو موسى وفق مذكرة التفاهم	80
15	صورة المظاهرات الشعبية في شوارع الإمارات	84
16	صورة ترحيل السكان من جزيرة أبو موسى	85
17	رسالة الشيخ " بن سعيد القاسمي " إلى الشيخ " عبد بن سلطان "	88
18	جدول تبادل الزيارات الرسمية بين دولة الإمارات و إيران	97
19	أعمدة بيانية توضح نسبة الزيارات بين دولة الإمارات و إيران	99

مقـــــــــدمـة

تأخذ العديد من المناطق في العالم أهمية كبيرة على الصعيدين الإقليمي و الدولي مما يجعلها قوة مؤثرة في نظام العالم وتتجاوز بذلك الأطر الإقليمية إلى الأبعاد الدولية و تدخل منطقة الخليج العربي في حيز هذه المناطق ، فهي تحظى بأهمية كبيرة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي وهذا الإهتمام راجع للميزات التي يتوفر عليها الخليج ، فمن الناحية الإستراتجية فهو يتوسط القارات و يحتوي على مجموعة من المضائق و الممرات المائية المهمة ، أما من الناحية الإقتصادية فيحتل مكانة كبيرة نظرا لأنه أحد أهم الطرق التجارية و أهم مصدر للمواد الطاقوية من بترول و غاز للعالم ، و نلاحظ أنه خلال القرنين الأخيرين قد زاد الإهتمام بالمنطقة بسبب تحول وجهات النظر الدولية من إمتلاك مناطق النفوذ كما كانت سابقا ،إلى السيطرة على أهم مناطق إنتشار البترول و التحكم في المعابر المائية وبإعتبارأن الخليج يندرج ضمن هذه المناطق فقد ظهرت المساعي لسيطرة عليه ،ذلك راجع إلى رغبة الدول الكبرى في حماية مصالحها في المنطقة سواء الإستراتجية أو الإقتصادية أو الأمنية أو الإستثمارية .

وفي إطار الحفاظ على المصالح الأوروبية عرف الخليج العربي سيطرت بريطانية دامت عقود من الزمن ،فتجذر الوجود البريطاني و هدف البريطانيون خلالها للإنفراد بالسيطرة على الخليج ، و ذلك نتيجة أنه طريق تجاري يربطها مع الهند ، و لتكريس هذا الوجود عقدت سلسلة من الإتفاقيات و المعاهدات التي كبلت بها المشايخ و حكام المنطقة و أصبحت تتحكم فيهم ،كما أنها قامت بتحديد الحدود في المنطقة و فصلت بين مشيخات و إمارات الخليج بشرط أن يكون هذا التقسيم يخدم مصالحها فقامت برسم الحدود من أجل تسهيل التحكم فيه و السيطرة عليه ، كذلك تسببت هذه التقسيمات في قيام خلافات حدودية بين سكان الخليج ، والتي سيتم التطرق إليها فيما بعد .

لكن بريطانيا و نتيجة لجملة من التحولات السياسية التي عرفتها في النصف الثاني من القرن العشرين دفعتها هذه التحولات إلى تغيير سياستها في الخليج العربي لتقرر بعدها الإنسحاب منه ، ومن ثمة قررت وفق سياسة ملئ الفراغ أن تضع قوة أخرى تنوبها فيه وذلك شرط أن تبقى مصالح بريطانيا جارية ، وقع إختيار بريطانيا على إيران أنها ستكون

خليفتها في الخليج بإعتبارها القوة الرائدة ،و كذلك كونها حليفة للقوتين البريطانية والأمريكية و نتيجة لهذا تحولت إيران إلى قوة إقليمية في الخليج حامية للمصالح الغربية .

كما أن الغرب قد نجحو في خلق و إثارت الأزمات فيه ودليل هو قيام النزاعات الحدودية بين عدة دول المنطقة ، لتبدأ بعدها أول صورة لتواجد الإيراني مع إحتلال الجزر الإماراتية الثلاث "طنب الكبرى و طنب الصغرى وأبوموسى" في عام 1971م وتكون نقطة إنطلاق نزاع بين الدولتين بمباركة بريطانية و تنفيذ إيراني ، و يمكن إعتبار قضية الجزر الثلاث من أهم القضايا البارزة في منطقة الخليج رغم أن إيران لا تقر بذلك و تعتبرتها مجرد سوء تفاهم داخلي وفي هذا الإطار يأتي موضوع دراستنا المعنون بـ: "النزاعات الحدودية الدولية في منطقة الخليج العربي الإمارات العربية المتحدة ، إيران أنموذجا ".

أسباب إختيار الموضوع : تنقسم دوافع إختيارنا للموضوع إلى :

ـ الأسباب الذاتية :

ـ الرغبة الشخصية في دراسة موضوع النزاعات الحدودية في منطقة الخليج كونها تختلف عن كل النزاعات الأخرى .

ـ الأسباب الموضوعية :

ـ الموضوع بحد ذاته كونه يعالج جانب مهم في قضايا منطقة الخليج العربي .

ـ تقديم مساعدات متواضعة في مجال الدراسة حول موضوع النزاعات الحدودية الدولية .

ـ المساهمة في إثراء المكتبة الجامعية ، و ذلك بإتاحة الموضوع لطلبة الجامعة .

ـ طبيعة الموضوع الشيقة كونه يختص في دراسة جزء مهم و حساس في منطقة الخليج ، وهو النزاعات الحدودية هذه الأخيرة التي أصبح لها تأثير في كل المجالات .

ـ إشكالية الموضوع : ومعالجة الموضوع نطرح الإشكالية التالية :

فيما تتمثل أهم النزاعات القائمة في منطقة الخليج العربي خاصة بين الإمارات العربية المتحدة و إيران ؟

و تندرج تحتها أسئلة فرعية هي :

ـ فيما تتمثل الحدود و النزاعات الحدودية الدولية ؟

ـ ما مدى مساهمت الدور البريطاني في ترسيم حدود الخليج ؟

ـ ما هي أهم النزاعات الحدودية في منطقة الخليج العربي ؟

- إلى أي مدى ساهمت أهمية الجزر في قيام النزاع؟ وماي أبعاده التاريخية؟

ـ ماهي مجريات الاحتلال ؟فيما تتمثل المواقف الدولية من النزاع والحلول المقترحة للتسويته ؟

أهمية الموضوع : تكمن أهمية الدراسة في :

ـ كون البحث يعالج مشكلات الحدود الدولية و هي من المشكلات المعاصرة المهمة والحساسة ،ذلك نتيجة مالها من تأثيرات على العديد من المجالات فموضوع النزاع الحدودي ، فقد أسال هذا الموضوع حبر العديد من الباحثين ، لأنه يؤثر بشكل أو بآخر على العلاقات بين الدول المتنازعة .

ـ أنه يطرح بشكل عام أهم النزاعات الموجودة في منطقة الخليج ، هذه المنطقة الغنية بالثروات و المهمة بالنسبة للغرب ، كذلك المؤثرة على العرب بشكل خاص و العالم بشكل عام .

ـ كونه يعالج مسألة مهمة بالنسبة لكل من الإمارات العربية المتحدة و إيران نظرا لأهمية الجزر المتنازع عليها ، كذلك أن الموضوع يطرح مجريات الإحتلال و حجج ملكية الجزر، أنه يطرح المواقف الدولية و نظرتها حول حقيقة إنتساب هذه الجزر ،و يعرف بأهم الحلول المقترحة من أجل تسوية هذا النزاع .

ـ أهداف الدراسة : و قد هدفنا من هذه الدراسة إلى :

ـ التعريف بالمصطلحات التي لها علاقة مباشرة بموضوع النزاعات الحدودية .

ـ تبيان جغرافية الخليج العربي ومعرفة ظروف رسم الحدود فيه ، و كذلك أسباب النزاعات في المنطقة .

ـ محاولة الإلمام بموقع الأطراف المتنازعة (الأمارات العربية المتحدة و إيران) و الجزر المتنازع عليها (طنب الكبرى ، طنب الصغرى ، أبو موسى) .

ـ التعرف على حيثيات إحتلال الجزر، وإظهار الأسانيد التاريخية و القانونية لكل من الإمارات و إيران و لإمتلاكها للجزرو تبين الطرق المقترحة لتسوية هذا النزاع .

ـ **خطة الدراسة :** للإحاطة أكثر بالموضوع و معالجته من مختلف النواحي قسمنا الخطة إلى أربعة فصول سبقتها مقدمة و بعدها خاتمة و ملاحق و قائمة المصادر و المراجع .

في الفصل الأول المعنون بـ: الحدود و" النزاعات الدولية "حيث حاولنا تسليط الضوء على الحدود و النزاعات الحدودية ، بشكل عام قسمناه إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول الحدود الدولية من ناحية التعريف و طرق ترسيمها وفيما يخص المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى النزاعات الدولية في أنواعها و طرق تسويتها .

و فيما يخص الفصل الثاني و الذي عنوناه "بجغرافية الخليج العربي و مشكلات الحدود " فيه قمنا بتقسيمه إلى مبحثين ،وقفنا في المبحث الأول على موقع الخليج العربي و أهميته إضافة إلى دور بريطانيا في ترسيم الحدود في منطقة ، و أسباب التي ثارت من أجلها النزاعات في الخليج ،و بخصوص المبحث الثاني المعنون نماذج عن مشكلات الحدود في منطقة الخليج العربي ،و تناولنا فيه بعض النزاعات التي قامت في المنطقة و هي النزاع العراقي الإيراني و كذلك النزاع السعودي اليمني و النزاع القطري البحريني .

الفصل الثالث وقد خصصناه لنموذج دراستنا ألآ وهو النزاع الحدودي بين إيران والإمارات العربية المتحدة فدرسنا في مبحثه الأول موقع الأطراف المتنازعة كذلك الجزر الثلاث وهي طنب الكبرى و طنب الصغرى وأبوموسى و الجذور التاريخية لهذا النزاع ،وفي مبحثه الثاني تطرقنا لوقائع و حيثيات إحتلال الجزر و إدعاءات كل من الإمارات العربية المتحدة و إيران لملكية الجزر .

الفصل الرابع و قسمناه إلى مبحثين في المبحث الأول تناولنا فيه المواقف العربية و الدولية من إحتلال إيران للجزر ،و في المبحث الثاني قدمنا بعض الحول المقترحة من أجل إنها الخلاف والذي لايزال قائم إلى الوقت الحاضر .

المنهج المتبع : أما عن المناهج المتبعة في هذه الدراسة فهي :

المنهج التاريخي نظرا لما يستدعيه الموضوع و يكون ذلك بتتبع التسلسل الكرونولوجي لأحداث في الخليج العربي والتي تتزامن مع دراستنا ، منهج دراسة الحالة و الذي إعتمدنا عليه في النموذج الذي هو محور دراستنا النزاع الإماراتي الإيراني و حاولنا الإلمام بكل جوانبه و التطرق لكل الأحداث التي عرفها .

المصادر و المرجع : و قد إستعنا بجملة من المصادر و المراجع من أجل دراسة الموضوع ولعل من أهمها :

المصادر : توماس ماتيير : "الجزر الثلاث المحتلة لدولة الإمارات العربية المتحدة "و الذي يخدم موضوعنا بشكل مباشر فوضفناه في الجذور التاريخية لأطماع إيران في الجزر وكذلك وقائع و مجريات الإحتلال .

أحمد جلال التدمري : الجزر العربية الثلاث ـ دراسة وثائقية ـ وهو مصادر عايش فترة النزاع و الذي ساعدنا في التعرف حيثيات الإحتلال إضافة إلى أسانيد الدولتين في إمتلاك الجزر .

المراجع : منتصر سعيد حمودة : الحدود الدولية وقد إستفدنا منه بشكل خاص في الفصل الأول من الدراسة خاصة من ناحية تقسيم الخطة و كذلك التعريفات .

محمد حسن العيدروس و الذي إستخدمنا مجموعة من كتبه و نقصد بذلك الحدود العربية العربية في الجزيرة العربية ، الإمارات العربية بين الماضي و الحاضر ، تاريخ الخليج الحديث و المعاصر ، الجزر العربية و الإحتلال الإيراني نموذجا ج2 ، ج3 ، ج4 وقد إستخدمنا مؤلفاته في كل فصول الموضوع تقريبا .

الصعوبات : تكمن صعوبة الموضوع في كونه موضوع شاسع و يدرس كذلك مساحة واسعة ، فالنزاعات الحدودية في منطقة الخليج العربي من المواضيع الصعبة لأن هذه النزاعات قائمة في عدة مناطق منه و لاتقتصر على جزء واحد فقط ، وتحتوي على العديد من الخبايا فهناك ماهو في ظاهره نزاع و لكن في الحقيقة هو عميلة بيع أراضي و إتفاقيات سارية بين الحكومات .

ـ وجهتنا كذلك صعوبة الإتصال بالسفارة الإماراتية أو الإيرانية بالجزائر ، وكان هدفنا من الإتصال الحصول على بعض الوثائق .

الفصل الأول :

الحدود و النزاعات الدولية

المبحث الأول : الحدود الدولية و طرق ترسيمها

المطلب الأول : الحدود الدولية

1 ـ مفهوم الحدود الدولية :

ـ تعني كلمة حدود في مفهومها اللّغوي الفاصل بين شيئين حتّى لا يختلط أحدهما بالآخر ، أو لا يتعدى أحدهما على الآخر ، كما أنّ " حدّ الشيء " يعني منتهاه و جمع الحدّ " حدود " [1]

ـ و الحدود الدّولية : هي الخطّ الفاصل بين دولتين أو عدة دول [2]، و قد تكون هذه الحدود وضعية (كالحدود الفلكية التي تتبع خطوط الطول و العرض ، والحدود الهندسيّة) أو تكون طبيعية (كالبحار ، الأنهار، الجبال) [3] .

ـ و حسب الجغرافي الألماني " فريدريك راتزل " (1844 ـ 1904 م) فالحدود الدّولية حسبه تمثل العضو الحي المغلّف للدّولة ، فهي تنموا و تنكمش تبعا لقوة الدّولة، وهذا ما اتّخذه البعض ذريعة من أجل التّوسع الخارجي (المجال الحيوي) ، و يعتبر هذا التّعريف أنّ الدّولة ليست لها حدود واضحة ، و إنّما تتبع قوتها بازدياد القوّة و تضعف بضعفها [4] .

ـالتّعريف القانوني للحدود الدّولية يعتبرها بمثابة المظاهر المجسدة للدّولة و سيادتها في مواجهة من يجاورها من دول ، و قد تباينت بشأنها التّعاريف بين فقهاء القانون الدّولي فالأستاذ " بول روتر paulReuter " مثلا يرى بأنّها الخطّ الذي يوضح أين تنتهي سيادة

---

[1] منتصر سعيد ، حمودة ، **الحدود الدولية ـ تعريفها ، أنواعها ، تقسيمها ، ترسيمها ، منازعاتها ـ** ، (مصر ، دار الفكر الجامعي ، 2013 م) ، ص 16 .

[2] أحمد ، سعيفان ، **قاموس المصطلحات السياسية و الدستورية و الدولي ـ عربي ، إنجليزي ، فرنسي ـ** ، (بيرت ، مكتبة لبنان ، 2004 م) ، ص 142 .

[3] أنور محمود ، زناتي ، **قاموس المصطلحات التاريخي ـ إنجليزي ، عربي ـ** ، (د ، ط ، مصر ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 2007 م) ، ص 63 .

[4] علي شتيوي ، الهادي دوش : " النزاعات الحدودية و أثرها على السلم و الأمن الإفريقي " ، **مجلة الدراسات و البحوث الإجتماعية** ، ع 01 ، المجلد 09 ، جامعة الوادي ، الجزائر ، 2021 م ، ص 92 .

الدّولة و أين تبدأ سيادة أخرى ، أو المجالات غير الخاضعة لسيادة دولة ما ، أمّا الأستاذ "فليب بروتون philipe Bretton " فيعتبرها خطّا يفصل بين سلطات الدول[1]

ـ أمّا القاموس الفرنسي " لاروس Larousse " فعرفها بأنّها الحدّ الفاصل بين دولتين أو مقاطعتين إداريتين أو منطقتين متميزتين بظواهر طبيعية أو بشرية مختلفة ، و القاموس الإنجليزي " إكسفورد oxford " يعتبرها الخطّ الفاصل بين ملكيتين [2] .

ـ ويقود الحديث عن " مفهوم الحدود الدّولية " إلى تناول مسألة الفرق بين مفهومها و بين كلمة " التّخوم " ، فالحدود كما بيّنا آنفا هي عبارة عن خطوط وهمية تفصل بين المدى الإقليمي لسيادة الدّول ، في حين أنّ" التّخوم" هيعبارة عن شريط من الأرض يفصل بين إقليمين سياسيين (دولتين) و لا سيادة لأيّ منهما عليه [3] ، و غير مأهولة بالسّكان و لكن لها قيمتها لحماية الدّولة إذا كانت معرضة لهجوم خارجي ، و كما يقصد بها الخطّ الذي يحدّ المدى الذي يمتدّ إليه إقليم الدّولة [4] ، لذلك هناك نوعان من التّخوم هي :

تّخوم تاريخية : وهي مساحة من الأرض قديمة ليس للإنسان دور في إيجادها ، و قد شكّلت جزءا من سلطة الدّولة و حدودها .

تّخوم جديدة : و هي المناطق التي تخضع لسيادة الدّولة نتيجة توسّعها الجغرافي ، بغضّ النظر عن توسعها بطرق سلمية مشروعة أو غير مشروعة كالنّزاعات المسلّحة [5] .

ـ تصنيفات الحدود الدّولية :

ـ هناك العديد من التّصنيفات للحدود الدّولية نذكر أهمّها بإيجاز :

الحدود الطّبيعية (الجغرافية) :

---

[1] رابح عمورة : " آليات إنشاء الحدود الدولية " ، **مجلة الحوار المتوسطي** ، ع 02 ، المجلد 09 ، جامعة بومرداس ، الجزائر ، 2018 م ، ص 399 .

[2] رابح عمورة ، آليات إنشاء الحدود الدولية ، المرجع السابق ، ص 400 .

[3] عبد الرزاق سليمان أبو داود : "نظرية الحدود الدولية و سياساتها في شبه الجزيرة العربية " ، **مجلة جامعة أم القرى** ، المجلد 15 ، ع2 ، يوليو 2003م ، ص 189 .

[4] نصر الدين أحمد التجاني ، فاعلية التحكيم الدولي في حل النزاعات الحدودية ـ دراسة حالة جزر حنيش ، الصراع اليمني الإرتي ـ ، رسالة دكتوراه ، (غير منشورة) ، العلوم السياسية و القانون الدولي ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، د ، ب ، ن ، 2018 م ، ص 65 .

[5] سعد محمود سلمان المكمدي ، مشكلة الحدود العراقية الكويتية و دور الأمم المتحدة في ترسيمها بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 م ، مذكرة ماجستير، (غير منشورة) ، القانون العام ، كلية الحقوق ، جامعة الشرق الأوسط ، د ، ب ، ن ، 2015 م ، ص ص 62 - 63 .

- ويطلق عليها الحدود المتماشية مع الظّواهر الجغرافية الطبيعية ، و تتبع هذه الحدود خطوط السّلاسل الجبلية أو خطوط تقسيم المياه النهرية و مياه البحيرات و المستنقعات ، بالإضافة إلى دور الغابات و الصّحاري في تعيين هذه الحدود ، وما يميّز هذا النّوع من الحدود أنّها واضحة المعالم على سطح الأرض كالجبال و التلال و الأنهار و غيرها ، كما أنّها ثابتة [1] ، و تنقسم الحدود الطّبيعية إلى أربعة أنواع :

1 ـ الحدود المكوّنة من المناطق الجبلية .

2 ـ الحدود المكوّنة من الأنهار .

3 ـ الحدود المكوّنة من البحار .

4 ـ الحدود الكوّنة من البحيرات [2].

الحدود الإصطناعية :

- هي وليدة اكتشاف الجغرافيين ، حيث استعملوها لأوّل وهلة خلال النّصف الأوّل من القرن 15 م نتيجة لعدم تمكنهم من تحديد الحدود و المظاهر التّضاريسية المتمثّلة أساسا في الأنهار ، التلال و بالتّالي اعتمدت طريقة تحديد الحدود الإصطناعية وفق أسلوبين هما :

أ ـ الحدود الفلكية : و تعيّن هذه الحدود وفق خطوط الطول و دوائر العرض [3] .

ب ـ الحدود الهندسية : و التي يقصد بها تلك الخطوط المستقيمة المرسومة بين نقطتين معلومتين أو أقواس مرسومة من مركز دائرة معروفة [4] .

الحدود البرّية :

- هي الفاصل بين سيادتين من الأراضي أو البرّ ، بحيث يكون لهما حدود و إقليم معين ، وهي تجمع بين نقطة نهاية لدولة ما و نقطة عبور نحو دولة مجاورة ، و بالتّالي فهي خط متصل محدد قانونا و نظريا ، أمّا فعليا فتكون محددة وفق علامات طبيعية أو اصطناعية

---

[1] رامي أديب عز الدين ، الحدود اللبنانية من الواجهة القانونية ، رسالة دكتوراه ، (غير منشورة) ، القانون الدولي العام ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة بيروت العربية ، بيروت ، 2016 م ، ص ص 59 - 60 .

[2] نصر الدين أحمد التجاني ، المرجع السابق ، ص 66 .

[3] رابح عمورة : " الحدود الدولية و تصنيفاتها " ، **مجلة السياسة العالمية** ، ع01 ، د ، ب ، ن ، 2020 م ، ص 228 .

[4] نصر الدين أحمد التجاني ، المرجع نفسه ، ص 66 .

واضحة [1] ، كما أنّ سيادة الدّولة في العصر الحديث تشمل الأرض التي تقوم عليها ، إضافة إلى الماء المحيط بها و الغلاف الغازي الذي يعلوها فتختلف تبعا للموقع الجغرافي لها [2] .

الحدود البحريّة :

- هي تلك الحدود التي تمثّل المساحة التي تضمّ المياه الدّاخلية و البحر الإقليمي للدّولة ، حيث تمارس فيها السّيادة وفقا لنفس الطّريقة بخصوص إقليمها البرّي [3] ،و قد تمّ إيجادها لدوافع أمنية تستهدف حماية الدّولة من أيّ هجوم مصدره البحر، و يحدّدها القانون الدّولي بثلاثة آلاف (3000) ميل بحري ، مشكّلة ما يعرف بالمياه الإقليمية ، و التي تتضمّن حقّ المرور السّلمي أو العبور للسّفن الخارجية [4].

الحدود الجوّية :

- و تعرف أحيانا بالحدود العمودية ، و هي حدود المجال الجوي و الفضاء الخارجي الذي يمتد فوق إقليم الدّولة ، و قد بدأ الإهتمام بتحديده استنادا إلى التّطوّر العلمي و التّكنولوجي الذي حدث للطّيران منذ الحرب العالميّة الأولى ، بعد اتّساع مجال استخدامها لمختلف الأغراض و المجالات الإقتصادية و العسكرية [5] .

---

[1] عبد الجبار جبار : " الحدود الوطنية بين متطلبات الدولة القومية و تحديات المجتمع الدولي المعاصر " ، **مجلة العلومالقانونية و الإجتماعية** ، ع 02 ، المجلد 04 ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، الجزائر ، 2019 م ، ص 165 .

[2] محمد محمود، السرياني ، **الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها و تطورها و مشكلاتها** ، (الرياض ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2001 م) ، ص 59 .

[3] رابح عمورة ، الحدود الدولية و تصنيفاتها ، المرجع السابق ، ص 233 .

[4] عبد الجبار جبار ، المرجع السابق ، ص 166 .

[5] فيصل مراد : " إشكالية وظيفة الحدود في ظل الظاهرة الأمنية المعاصرة " ، **مجلة الحقوق و العلوم السياسية** ، ع 10 ، جامعة محمد لمين دباغين ، سطيف 02 ، الجزائر ، 2018 م ، ص 209 .

المطلب الثاني : مراحل ترسيم الحدود الدّولية

ـ مفهوم عملية ترسيم الحدود : هي عملية يراد بها تنفيذ ما اتفق عليه أو قضي به ، و تتمّ بتثبيت الحدود المرصوفة على الورق ، و حسب الخرائط المتّفق عليها أو المقتضي على أساسها و تأثيرها على الطّبيعة بموجب علامات الحدود المميّزة ، و كذلك هي عملية تقنية وفنّية تستخدم من أجل الوصول إلى حقيقة ما ورد في ورقة و خريطة التحديد و تنفيذها على الأرض ، و هو ما يعرف بـ (الفصل Domarcation) [1] .

ـ لجان تخطيط الحدود الدّولية :

ـ يختلف تشكيل لجان تخطيط الحدود الدّولية من حالة إلى أخرى حسب طريقة تحديدها ، هذه الأخيرة قد تكون عن طريق معاهدة دولية أو قرار تحكيم أو حكم قضائي دولي، أو قرار صادر عن منظمة دولية ، و تنصّ معاهدات الحدود على عدد من الموظفين المعنيين كأعضاء للجنة تخطيط الحدود وفقا على تحديد الحدود [2] ، و في مثل هذه الحالة لا يحقّ لهذه الأطراف التصرف إلا وفق الشروط الواردة في المعاهدة ، و ما عليها إلا أن تسير وفقا للخطّ الموصوف فيها ، لذلك يمكن أن تواجه اللّجنة المذكورة بعض الصّعوبات والمشاكل التي قد تغيّر الوصف الجغرافي بعد وضع نصوص المعاهدة خاصّة إذا كانت المدّة بين عقد المعاهدة و ترسيم الحدود طويلة [3] .

ـ كما تنشأ لجان التّرسيم بناءً على قرار صادر من المحكمة الدّولية التي تنظر في النّزاع الحدودي سواء كانت محكمة تحكيم أو محكمة العدل الدّولية ، و ذلك لكون هذا التّرسيم ضروري للفصل في النّزاع المعروض على هيئة المحكمة الموقرة [4] .

ـ و قد تنشأ لجان التّخطيط بقرار من مجلس الأمن و مثال ذلك : لجنة الأمم المتّحدة لترسيم الحدود بين العراق و الكويت التي أنشأت بموجب القرار رقم 687 الصادر عام 1991 م

---

[1] سعد محمود سلمان المكمدي ، المرجع السابق ص 75 .

[2] سليمة موسوني : " عملية تخطيط الحدود الدولية و النزاعات الناجمة عنها " ، **مجلة الحقيقة** ، ع 01 ، المجلد 18 ، جامعة أحمد دراية ، أدرار ، الجزائر ، 2019 م ، ص 36 .

[3] رابح عمورة ، آليات إنشاء الحدود الدولية ، المرجع السابق ، ص ص 408 - 409 .

[4] منتصر سعيد حمودة ، المرجع السابق ، ص 121 .

عن مجلس الأمن ، و تتشكّل هذه اللجان عادة من ممثلين عن دولتين متنازعتين و عددهم ينقص و يزيد حسب مقتضى الحال ، أو حسب ما تراه الحكومات المعنية [1] .

- وعادة ما تقوم بعملية التّرسيم شركات عالمية متخصّصة في هذا المجال ، يتم الإتّفاق عليها من قبل الأطراف المتنازعة ، و تتسم هذه الشركات بالحيّادية و التقنية العالية في مجال عملها ، ممّا لديها من أدوات و معدات حديثة عالية الجودة ، و على درجة من الإتّقان وهذا يؤدي بدوره إلى التّقليل أو القضاء كلّيّا على أسباب الخلافات بين الدّول المتجاورة حول عملية التّرسيم ذاتها [2] .

- و عقب تشكيل لجنة تخطيط الحدود بين الدّول المتنازعة تبدأ اللجنة عملها ، و لابدّ أن تحترم أثناء عملها عدّة مبادئ رئيسة متمثلة في :

- احترام وحدة المدن .

- احترام وحدة الأراضي الزّراعية و أوضاع الاستغلال المحلية الأخرى .

- احترام وضع البدو و القبائل الرّحل [3] .

ويعتمد في عملية تعيين الحدود الدّولية على أحد المنهاجين :

ا - اختيارالحدود القديمة : و المبدأ المطبّق في هذه الحالة هو مبدأ الوضع الرّاهن ،و يحدث هذا في حالة انفصال دولتين عضويين في اتّحاد حقيقي .

ب - اختيار الحدود الجديدة : و هي الأكثر استعمالا ، وتقوم على أسلوبين يحدّدان وفق الحدود المختارة طبيعية أو مصطنعة [4] .

- طرق ترسيم الحدود البرّية :

- يتّم ترسيم الحدود البّرية إذا كانت عبارة عن قمم جبلية وفقا لما ورد في الاتفاق الخاصّ المبرم بين الدّول ، فإذا نصّ الاتّفاق على طريقة معيّنة وجب اتّباعها دون غيرها ، و إذا لم ينصّ هذا الاتّفاق على أيّة طريقة فيتمّ اتّباع العرف الدّولي ذات الصّلة ، و بذلك يكون هذا

---

[1] سليمة موسوني ، المرجع السابق ، ص 36 .
[2] منتصر سعيد حمودة ، المرجع نفسه ، ص 121 .
[3] سليمة موسوني ، المرجع نفسه ، ص 37 .
[4] خالد عبد الرحمان العصيمي ، ترسيم الحدود الكويتية العراقية أثره على السياسة الخارجية الكويتية ، مذكرة ماجستير ، (غير منشورة) ، العلوم السياسية ، كلية الآداب و العلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، د ، ب ، ن ، 2012 م ، ص ص 29 - 30 .

الخطّ الفاصل بين حدود الدّول مثل : سلسلة " البرانس " التي تفصل بين إسبانيا وفرنسا في أوروبا [1] ، و هناك ثلاثة أساليب عند اعتماد الجبال كخطوط حدود و هي :

خطوط خطّ المحور (في قمم الجبال) .

خطوط تقسيم المياه .

خطوط لحف التّلال (قدمات الجبال) [2] .

ـ ترسيم الحدود البرّية في البحيرات :

ـ يتم ترسيم خطّ الحدود عليها وفق قواعد معينة تحدّدها الإتّفاقيات الحدوديّة ، و يتمّ تقسيم البحيرات تقسيما وهميّا بين الدّول ، فإذا كانت صغيرة تفصل بين دولتين فإنّها تقسّم بالتّساوي بينهما ، و تكون حدود كلّ دولة معينة بذلك الخطّ الوهمي الذي يقسّم البحيرة مناصفة ، أمّا إذا كانت البحيرات تفصل بين الأجزاء اليابسة لأكثر من دولتين فإنّها تقسّم بالتّساوي بواسطة الخطّ الوهمي ، و قد يكون خطّ الحدود على شواطئ هذه البحيرات ، ومن البحيرات الحدودية اليوم " بحيرة كرتستاس " بين ألمانيا و سويسرا و النّمسا [3] .

ـ ترسيم الحدود البرّيّة في الصّحاري و الأنهار :

ـ هناك قاعدة واحدة تعيّن خطّ الحدود في الصّحاري الفاصلة بين دولتين أو أكثر يجري التّعامل بها منذ زمن بعيد ، تقتضي بالأخذ بخطوط وهمية من العرض و الطول نظرا لتعذّر الأخذ في الاعتبار بأي عنصر مادي في هذا الشأن ، فلا توجد في القانون الدولي للحدود غير تلك القاعدة التي أيّدت في كثير من الحالات ، و علميا تم تطبيق هذه القاعدة على مستوى القارّة الإفريقيّة ، كما هو الشّأن بين الجزائر و كلّ من تونس و موريطانيا [4] .

ـ أمّا فيما يخصّ الأنهار فيتمّ رسم حدودها من خلال نوع النهر الفاصل من حيث صلاحيتها للملاحة أو عدمها ، فإذا كان النّهر غير قابل للملاحة فإن القاعدة السّارية لتعيين حدوده هي قاعدة (الفروتية) التي تعني أن الخطّ الوهمي للحدود يقع في منتصف مجرى النهر، أمّا الأنهار الصّالحة للملاحة فتطبق فيها قاعدة (تالويج) التي تعني أنّ الخطّ الوهمي يقع في

---

[1] منتصر سعيد ، حمودة ، المرجع السابق ، ص ص 127 - 128 .

[2] محمد أزهر ، المساك ، **الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي و العشرين بين المنهجية و التطبيق** ، (الأردن ، دار اليازوري العلمية ، 2011 م) ، ص 284 .

[3] نصر الدين أحمد التجاني ، المرجع السابق ، ص 63 .

[4] عمر، سعد الله ، **الحدود الدولية ـ النظرية و التطبيق ـ** ، (د ، ط ، الجزائر ، دار هومة ، 2007 م) ، ص 47 .

منتصف المجرى الملاحي للنّهر ، و في حالة تغيير النّهر لمجراه المعتاد و تشكّل قناة جديدة فإنّ هذه القاعدة لا يعمل بها ، و هنا يحقّ حيازة الأرض دون معارضة من أحد[1]

ـ طرق ترسيم الحدود البحريّة :

ـ البلاد التي تزخر بسواحل مطّلة على البحار و المحيطات يكون لديها نصيب من المياه الاقليمية ، بمعنى آخر تكون لها مساحة من مياه البحر أمام سواحلها ، و تعتبر كأنها أرض تابعة للدّولة و لها حقّ السّيادة عليها ، و حدود هذه المياه تعتبر و كأنّها حدود الدّولة ، وللدّولة الحقّ في التّعامل مع أيّ اختراق لهذه الحدود [2] ، و لتعيين هذا النّوع من الحدود نصّت المادة رقم (15) من اتفاقية الأمم المتحدّة لقانون البحار عام 1982 م على أنّه في حالة ما إذا كانت سواحل دولتين متقابلة و متلاصقة لا يحقّ لأيّ منهما تعيينها ، أمّا في حالة وجود اتّفاق بينهما على غير ذلك فيحقّ لكلّ منهما تمديد بحرها الإقليمي إلى أبعد من الخطّ الوسط الذي تكون كل نقطة عليه متساوية في بعدها عن أقرب النّقاط على خطّ الأساس الذي يقاس منه عرض البحر الإقليمي لكلتا الدولتين [3]، و كما نصّت المادّة 74 / 4 الخاصّة بالمنطقة الإقتصادية الخالصة على ما يلي :

ـ عند وجود اتفاق نافذ بين الدّول المعنية يفصل في المسائل المتعلّقة بتعيين حدود المنطقة الإقتصادية الخالصة .

ـ عند وجود اتّفاق نافذ بين الدّول المعنية يتمّ الفصل في المسائل بتعيين حدود الامتداد القارّي وفقا لأحكام ذلك الاتّفاق [4] .

ـ طريقة ترسيم حدود الجزر :

ـ إذا كانت المرتفعات تنحصر عنها المياه عند الجزر و تغمرها عند المدّ ، و تكون هذه المرتفعات متكونة بطريقة طبيعية تنصّ المادة رقم (13) من اتفاقيّة قانون البحار عام 1982 م أنّه عندما يكون المرتفع واقعا كلّيّا أو جزئيّا على مسافة لا تتجاوز عرض البحر

---

[1] نصر الدين أحمد التجاني ، المرجع السابق ، ص 65 .

[2] خالد ، فؤاد ، **ترسيم الحدود البحرية و المصالح الإستراتيجية المصرية** ، (د ، ط ، مصر ، المعهد المصري للدراسات ، 2019 م) ، ص 02 .

[3] منتصر سعيد ، حمودة ، المرجع السابق ، ص 139 .

[4] بسام أحمد : " تحديد الحدود البحرية بين الدول المتقابلة و المتلاصقة ، **مجلة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية** ، العدد 5 ، المجلد 37 ، سوريا ، 2015 م ، ص 12 .

الإقليمية من الجزيرة يجوز أن يستخدم الحدّ الأدنى للجزء في ذلك المرتفع ، أمّا إذا كان ذلك المرتفع يتجاوز عرض البحر و الجزيرة فلا يكون له بحر إقليمي خاصّ به [1] .

- إنّ الإنتهاء من عملية ترسيم الحدود الدّولية لا يعني بالمرة أنّ الأطراف قد تمكّنت من تحقيق و إضفاء الثّبات و الإستقرار على حدودها المشتركة ، بل تليها مرحلة مهمّة ، تتمثّل في الإشراف و الإدارة على هذه الحدود كي تضطلع بمهامها ، و قد يكون ذلك من خلال الزّيارات الدّوريّة لعلامات الحدود وتقديم المعلومات سعيا لإيجاد آليات مشتركة تجعل من المناطق الحدودية مناطق للتّعاون المشترك في كنف السلم و الأمن [2] .

[1] منتصر سعيد ، حمودة ، المرجع السابق ، ص 139 .
[2] رابح عمورة ، آليات إنشاء الحدود الدولية ، المرجع السابق ، ص 413 .

المطلب الثالث : مفهوم النّزاعات الدّولية الحدوديّة .

ـ مفهوم النّزاع :

لغة: يعرّف على أنّه التّخاصم و التّجاذب ، و تنازع القوم في شيئ : إختصموا ،و بينهم نزاعه ، أي خصومة في حق .

اصطلاحا: يعرّف بالإنجليزية بـ CONFLICT و بالفرنسية بـ CONFLIT، و هو ترجمة لكلمة تعني : نزاع ، تصادم ، شقاق ، قتال .[1]

ـ و هو العمل لأهداف موحّدة بأضعاف أو إزالة الآخرين ، أو تناقض المؤسّسات أو القيم أو المسالك أو المصالح ضمن جماعة أو مجتمع واحد[2] ، كما يمثّل النّزاع ظاهرة محوريّة في المجتمع بين فئاته و طبقاته المختلفة ، و لا بد من التّوازن بين قوى المجتمع من أجل ألا يتحول النّزاع إلى صراع ، و تعارض في الأهداف [3]

ـ ويحدث النّزاع نتيجة تعارض و تصادم بين اتّجاهات مختلفة أو عدم توافق في المصالح بين طرفين أو أكثر ، مما يدفع بالأطراف المعينة مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم و محاولة تغييره ، و يكمن النّزاع إذن في عملية التفاعل بين طرفين اثنين على الأقلّ ، ويشكّل هذا التّفاعل معيارا أساسيّا لتصنيف النّزاعات بشكل واسع [4] .

ـ يعرفه " كوينسي رايت " أنّه أحد المؤسّسين لدراسات الصّراع و السّلام ، و أنّه يستخدم أحيانا في التّناقضات و المطالب و المشاعر و الأغراض ، و أحيانا في عملية حل هذه التّناقضات ، بمعنى وجود شيئين مختلفين في نفس الوقت ، مما ينتج عنه حالة من عدم الاتّساق المنطقي [5] .

---

[1] زينب وحيد، دحام ، **الوسائل البديلة لحل النزاعات** ، (د، م ،ن : مديرية أربيل للنشر ، 2012م) ، ص 19 .

[2] وضاح ، زيتون ، **معجم المصطلحات السياسية** ، (د ، ط ، عمان : دار أسامة ، 2014م) ، ص 333.

[3] إسماعيل ، عبد الفتاح ، **معجم المصطلحات السياسية و الإستراتيجية** ، (القاهرة : دار العربي ، 2008م) ، ص 288.

[4] يوسف ناصيف ، حتّى ، **النظرية في العلاقات الدولية** ، (بيروت ، دار الكتاب العربي ، 1985 م) ، ص 293 .

[5] زينب شنوف : " أدوات تحليل النزاعات الدولية ـ نموذج النزاع الإجتماعي المزمن ل إدوارد آزار ـ " ، **مجلة الجزائرية للأمن الإنساني** ، العدد 01 ، المجلد 04 ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، د ، ب ، ن ، 2019 م ، ص 62 .

- و عند االإشارة إلى مفهوم النّزاع تتبادر إلى ذهننا مصطلحات أخرى " كالصّراع والأزمة و التّوتّر " ، لذا وجب علينا التّمييز بينها من خلال تبيان الفروقات .

- **الصّراع :** هو أحد أنماط التّفاعل الإجتماعي الذي ينشأ عن تعارض المصالح ، و هو الموقف التّنافسي ، حيث يعرف كل من المتنافسين غريمه، و يدرك أنه لا سبيل إلى التّوفيق بين مصالحه و بين مصالح الغريم ، فتنقلب المنافسة إلى صراع ، حيث يعمل كلّ منهما على تحطيم الآخر و التفوّق عليه[1] .

- و بعبارة أخرى فإنّ النّزاع يعني عدم التّوافق لأجل قصير قابل للحلّ إذا استخدمت أدواته بشكل صحيح ، أمّا الصّراع فهو عبارة عن مشاكل طويلة الأمد و عميقة الجذور ، تحتوي على قضايا تبدو للوهلة الأولى أنّها غير قابلة للتّفاوض و عميقة تستوجب الحلول والمقترحات لحلّها [2] .

- **التّوتّر :** هو الخوف و القلق النّفسي الذي يسري في العالم نتيجة تهديد السّلام العالمي بالخطر ، من جراء احتكاك بين الدّول الكبرى أو احتمال نشوب حروب محلية أو اقليمية بين دول ذات موقع استراتيجي [3]

- و يختلف التّوتّر عن النّزاع إذ يثير التّوتّر لحالة عداء و تخوف ، و هو حالة سابقة للنّزاع و كثيرا ما رافقت انفجار النّزاع ، كما أنّ التّوتّرات إذا تحولت إلى شكل خطير قد تكون بدورها عاملا مساعدا أو رئيسيّا لحدوث النّزاع ، و يعتبر التّوتّر بداية لحالة نزاعية [4]

- **الأزمة :** هي نقطة تحوّل مدركة في العلاقات بين فاعلين أو بين فاعلين و بيئتهم [5] و قد تمّ تناولها من طرف السّياسيين على أنّها ترتبط بما يحدث بين الدّول و أجهزة صنع القرار

---

[1] يحي محمد ، نبهان ، **معجم مصطلحات التاريخ** ، (الأردن ، دار يافا العلمية ، 2008م) ، ص 179 .

[2] زينب وحيد ، دحام ، المرجع السابق ، ص 20 .

[3] عبد الوهاب ، الكيالي ، **موسوعة السياسة** ، (ج1، ج 2 ، ج 3 ، ج 4 ، ج 5 ، ج6 ، ج7 ، بيروت المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت ، د ، س ، ن ،) ، ج 1 ص 799 .

[4] عبد السلام ، حجيش ، سليمان ، ابكر محمد ، **دور الاطراف الخارجية في النزاعات الدولية - دراسة حالة النزاع في إقليم دارفور 2003 -2004 م -** ، (ألمانيا، مركز العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ، 2018م) ، ص 15.

[5] غراهام ،ايفانز ، حيفري، نو نيهام ، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية** ، (د، ط ،د ، م ، ن ، مركز الخليج للأبحاث ، 2007 م) ، ص 122 .

القومي ، كما تتعلّق بمظاهر الصّراع الدّولي و النّزاع بين الحكومات و الدّول ، و ترتبط ايضا بعنصر التّهديد للمصالح الدّولية [1]

ـ و قد عرفها الكاتب الإنجليزي " Ramer Muller " بأنّها حدث غير مرغوب فيه و يهدد بخطر ما ، و يجب التّعامل معه قبل أن يؤدّي إلى نتائج مدمّرة .

ـ أمّا الكاتب " Simon Both " فذهب إلى إعتبارها حالة معيّنة يواجهها فرد أو جماعة أو دول ، و يتطلب التّصدّي لها باستخدام الإجراءات الإستثنائية لمواجهتها و عدم الإعتماد على التّدابير الرّوتينية الماديّة [2] .

ـ مفهوم النّزاع الدّولي :

ـ هو ذلك الوضع الخطير النّاشئ عن إصطدام وجهات النّظر بين دولتين أو تعارض مصالحهما بشكل تعذّرت معالجته بالطّرق الدّبلوماسية ، و صار يهدّد بلجوئهما أو لجوء أحدهما إلى القوّة المسلّحة في سبيل دعم مطالبها [3]

ـ و يعرفه قاموس العلوم السّياسيّة :على أنّه عدم الاتّفاق بين دولتين أو أكثر ، و قد يصل إلى مرحلة المواجهة المسلّحة النّاتجة عن تناقض دبلوماسي أو الاعتداء على حدود الدّولة ، أو على المصالح الوطنية ، أو عدم إحترام القوانين الدّولية ، وهو أيضا الخلاف على نقطة قانونية أو واقعية بين دولتين أو أطراف القانون الدّولي [4].

ـ و توصل البعض إلى أن النّزاع الدّولي يبدأ عندما تقوم دولة ما بفعل تكون تكلفته لدولة أخرى ، و في الوقت نفسه تعتقد الدّولة الأخرى أنّ بإمكانها تقليل خسارتها بالقيام بفعل مضاد اتّجاه الدّولة الأولى التي بدأت بالمبادرة بالفعل ، وعليه فإنّ الوضع يدلّ على أنّنا أمام دولتين أو مجموعة من دول تحاول تحقيق أهدافها في نفس الوقت [5] .

---

[1] السيد ، السعيد ، **إستراتيجية ادارة الازمات و الكوارث ـ دور العلاقات العامة ـ** ، (مصر ، دار العلوة ، 2006 م) ، ص 31.

[2] رواد غالب ، سليقه ، **إدارة الأزمات الدولية في ظل نظام الأمن الجماعي** ، (بيروت ، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2014 م) ، ص ص 30 - 31 .

[3] أحمد زكي ، بدوي ، **معجم المصطلحات السياسية و الدولية ، إنجليزي ـ فرنسي ـ عربي** ،(مصر، دار الكتاب المصري ، 1989م) ، ص 72.

[4] إبراهيم مصطفى إبراهيم المهندز ، تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السياسية و القضائية ، مذكرة ماجستير ، (غير منشورة) ، العلوم السياسية ، الأكاديمية الليبية ، ليبيا ، 2018 م ، ص 14 .

[5] كريم رقولي ، " النزاع الدولي و إدارة النزاع الدولي ـ مدخل مفاهيمي معرفي ـ " ، **مجلة الأبحاث القانونية و السياسية** ، العدد 01 ، جامعة سطيف 02 ، سطيف ، 2019 م ، ص 96 .

- و تعرفه المحكمة الدّائمة للعدل الدّولية : على أنّه إختلاف في وجهات النّظر حول مسائل الواقع أو القانون أو تنافس في المصالح أو تعارض في وجهات النّظر القانونية أو الشّخصية بشكل يكون النّزاع واضحا بين أطرافه على نحو لا يدع مجالا للشّك في إمكانية وجوده [1] .

- و كما يعرف " النّزاع الدّولي " بكونه يشير إلى الخلاف بين دولتين أو أكثر حول مسائل معينة ، قد تكون مياه ، ثروات ، موادّ خام ... ، أيّ يكون موضوعها أحد المصالح الحيوية كما قد ينشأ بين جماعات الدّولة الواحدة (النّزاعات العرقية) ، و يتخذ النّزاع أحيانا شكل تعارض فعلي أو صريح أو شكل توتّر ، و يظهر في الشّكوك و التّخوّف و تصور للتّباين في المصالح أو الرّغبة في السّيطرة و الإنتقام [2] .

- مفهوم النّزاع الحدودي :

- يعني هذا الإصطلاح في أدبيات العلاقات الدّولية بصفة عامّة أنّه ذلك الخلاف الذي ينشب بين دولتين أم أكثر بشأن تحديد المسار الصّحيح لخطّ الحدود المشترك ، و ذلك في ضوء السّند أو الصكّ القانوني الذي تم بموجبه تعيين هذا الخطّ ، و هذا الأخير (السّند أو الصكّ القانوني) يمكن أن يكون إتّفاقا دوليّا أو قرارا صادرا عن منظمة دوليّة ، في ضوء السّند أو الصكّ القانوني الذي تمّ بموجبه تعيين هذا الخطّ ، و فحوى هذا التّعريف هو أنّ مطالب الأطراف المتنازعة تكون في الغالب مقصورة على التّمسك بتصحيح مسار خط الحدود المطعون في صحته [3] .

---

[1] إبراهيم مصطفى إبراهيم المهندز ، المرجع السابق ، ص 15 .

[2] بلال لعيساني ، الأساليب الجديدة في تسوية النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة ، رسالة دكتوراه ، (غير منشورة) ، الإستراتيجية و المستقبليات ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03 ، الجزائر ، 2014 م ، ص 20 .

[3] محمد حسن ، العيدروس ، **الحدود العربية - العربية في الجزيرة العربية** ، (د ، ط ، مصر ، دار الكتاب الحديث ، 2002 م) ، ص 23 .

المبحث الثاني : تصنيفات النّزاعات الدّولية و طرق تسويتها

المطلب الأول : أنواع النّزاعات الدّولية

النّزاعات ذات الطّابع السّياسي :

ـ تعرف بأنّها تلك النّزاعات الدّولية السّياسية التي تنشأ بين أشخاص المجتمع الدّولي ، وفيها يطالب أحد الأطراف بتعديل قاعدة قانونية موجودة و مقرّرة بين الدّول و التي لا تستندّ على مبرّرات قانونيّة ، ولا يصلح عرضها على القضاء الدّولي ، و يمكن حلّها بالطّرق السّياسية و ذلك من أجل التّوفيق بين المصالح الدّولية المتعارضة [1] ، و كذلك هي الإدّعاءات المتناقضة الصّادرة عن طرفي النّزاع [2]

ـ كما أنّ النّزاعات السّياسية قد تستندّ إلى اعتبارات و أمور غير قانونية ، و ذلك بوجود تعارض أو تناقض بين مصالح دولتين أو أكثر و من مثال ذلك : أن يثور نزاع بين دولتين لأن أحدهما رفضت إتّباع أسس السّياسية الخارجية للدّولة الأخرى ، و لا شكّ أنّ حل النّزاعات السّياسية يقتضي أن يأخذ في عين الإعتبار كافّة المصالح المتناقضة الموجودة كالموقف السّياسي و الإقتصادي و العسكري و المعنوي [3] .

النّزاعات ذات الطّابع القانوني :

ـ و هي النّزاعات التي تختلف فيها الأطراف المتنازعة في تطبيق أو تفسير قانون قائم أو معاهدة دولية ، و يتمّ حل هذه النّزاعات عن طريق التّحكيم ، أو اللّجوء إلى المحاكم الدّولية ، فهي سهلة التّسوية مقارنة بالنّوع الأوّل [4]

ـ كمّا ذهب جانب من الفقه الدّولي إلى القول" بأنّ النّزاعات القانونية هي ما تعلق بالمسائل التّالية " :

---

[1] نور حسين نايف حداد ، الطرق القضائية لتسوية النزاعات الدولية ، مذكرة ماجستير ، (غير منشورة) ، القانون العام ، كلية الحقوق ، جامعة الشرق الأوسط ، د ، ب ، ن ، 2020 م ، ص 19 .

[2] كمال ، حماد ، **النزاعات الدولية ـ دراسة قانونية دولية في علم النزاعات ـ** ، (لبنان، الدار الوطنية للدراسات و النشر، 1998 م) ، ص 60 .

[3] براهيم بن محي الص 293 . دين ، دور هيئة الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية التي تهدد الأمن و السلم الدوليين ـ دراسة قانونية تطبيقية ـ ، رسالة دكتوراه ، (غير منشورة) ، حقوق الإنسان ، كلية الحقوق و العلوم الإنسانية ، جامعة وهران 02 ـ محمد بن بلة ـ ، الجزائر ، 2017 م ، ص ص 40 ـ 41 .

[4] إبراهيم مصطفى إبراهيم المهندز ، المرجع السابق ، ص 27 .

- الحدود و المطالبات المالية .

- الإخلال بالإلتزام الدّولي .

- الإدّعاءات المتعلّقة بأضرار أصابت الأجانب خلال حرب أهلية أو حدوث فوضى و أعمال شغب في إقليم الدّولة التي يتواجدون بها [1] .

- على أيّة حال نرى أن تحديد مفهوم " النّزاع القانوني " يتطلّب تحديد المفهوم بطريقة واضحة و سهلة للتّعرّف عليه من خلال القدرة على حلّه بوسائل قانونية و قضائية ، ويخضع لقواعد القانون الدّولي العام [2] .

- ويكمن الإختلاف الأساسي بين النوعين في اعتبار النزاعات الغير صالحة بأن تنظر فيها المحاكم هي النّزاعات التي تلعب فيها الإعتبارات غير القانونية دورا مهمّا (أي أنها سياسيّة مثل المصالح الوطنية الحيوية و الإقتصادية و السيكولوجية) ، بحيث أنّ تطبيق القواعد القانونية لا يؤدّي إلى تسوية النّزاع ، أمّا النّزاعات الصّالحة لأن تنظر فيها المحاكم فإنّها ليست نزاعا قانونيا فحسب ، بل القانون متّصل بالنّزاع و يمكن استخدامه لتسوية النّزاع ، أيّ النّزاع السّياسي يحلّ بالطّرق الدّبلوماسية أو السّياسية المختلفة ، بينما النّزاعات القانونية تحلّ بالتّحكيم و القضاء [3] .

- بينما يرى آخرون في التّمييز بين النّزاعات السّياسية و القانونية بأنّهما يعتمدان على معيار التّمييز بين الحقّ و المصلحة ، فإذا ورد النّزاع على حقّ فهو نزاع "قانوني" ، أمّا إذا ورد النّزاع على مصلحة فهو نزاع " سياسي " [4] .

- و يميل معظم فقهاء القانون الدّولي إلى اعتبار الفارق بين النّزاعات القانونية و النّزاعات السّياسية بأنّه يعتمد على مواقف الفرقاء المعنيين ، فإذا كان الفرقاء يسعون فقط إلى حقوقهم القانونية فإنّ النّزاع سيعتبر صالحا لأن تنظر فيه المحاكم كنزاع قانوني ، لكن إذا

---

[1] فاطمة عبد اللطيف عبد الله ، الآليات القانونية لتسوية المنازعات الدولية الناشئة عن الأزمة الخليجية 2017 م ، مذكرة ماجستير ، (غير منشورة) ، القانون العام ، كلية القانون ، جامعة قطر ، قطر ، 2020 م ، ص ص 16 - 17 .

[2] حلا أحمد أحمد الدوري : " النزاعات الدولية و طرق تسويتها " ، **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية** ، ع 2 ، المجلد 16 ، كلية التربية الأساسية ، جامعة الموصل ، الموصل ، 2020 م ، ص 605 .

[3] كمال ، حماد ، المرجع السابق ، ص 61 .

[4] حلا أحمد أجمد الدوري ، المرجع نفسه ، ص 603 .

كان أحد الفريقين لا يطالب بالحقوق القانونية فحسب و إنّما بتحقيق مصلحة خاصّة ، فإنّ النّزاع سيعتبر غير صالح لأن تنظر فيه المحاكم أيّ أنّه نزاع سياسي [1] .

النّزاعات ذات الطّابع الإقتصادي :

- هي النّزاعات التي ترتكز على تناقض المصالح الإقتصادية بالدّرجة الأولى مثل : الموارد الأوّلية و الأسواق و المياه ... ، لأنّ المتحكّم في العناصر على صعيد العلاقات الدّوليّة سيتحكم في العالم لما تمثّله من عناصر قوّة الدّولة [2] ، و بدأت هذه النّزاعات في الظّهور منذ القدم فيما بين السّكان حول مصادر التّجارة و المياه ، وتعزّزت في العهود الإستعماريّة بهدف استغلال خيراتها ، واستمرّت إلى يومنا هذا بشكل آخر فيما بين الدول الإقتصادية الكبرى مثل الصّين و اليابان و الولايات المتّحدّة الأمريكيّة [3]

[1] كمال ، حماد ، المرجع نفسه ، ص 66 .
[2] حسين ، قدري ، **النزاعات الدولية - دراسة و تحليل -** ، (باتنة ، الجزائر ، منشورات خير جليس ، 2007 م) ، ص 38 .
[3] فاطمة عبد اللطيف عبد الله ، المرجع السابق ، ص 20 .

المطلب الثاني : طرق تسوية النّزاعات الحدوديّة الدّولية

أ ـ حل النّزاعات بالطّرق الدّبلوماسية و السّياسية :

ـ المفاوضات :

ـ هي تبادل الرّأي بين دولتين متنازعتين من أجل تسوية النزاع القائم بينهما ، كما تعد من أقدم وسائل تسوية النزاعات الدولية ، و تحظى بتأييد واسع النطاق و ليس لها شكل محدد ، فقد تكون شفوية بحيث يتبادل الأطراف وجهات النظر مباشرة ، و قد تكون مكتوبة في صورة مادة يقدمها أحد الأطراف ، و قبل الشروع في عملية المفاوضات يجب على الدول تحري بعض الأساسيات لإنجاحها مثل :

ـ معرفة أسباب النّزاع و تحديد طبيعته .

ـ تحضير كافة الوثائق و المستندات الخاصة بالنذزاع و اختيار الوقت المناسب [1]

ـ و في الأخير هي التي تقرر التسوية التي ترضي الأطراف طّبقا لمصالحها الخاصة، وتحاط مفاوضاتها بالسرية التامة ، و قد قال البعض عن المفاوضات " إذا كانت الحرب فن الإكراه فإن المفاوضات فن الإقناع " [2] .

ـ و هناك أربعة عناصر يمكن تطبيقها ، و هي مهارات يستخدمها المفاوض الماهر والمتمثلة في :

فصل النّاس عن المشكلة .

التركيز على المصالح و ليس على المواقف .

إيجاد إختيارات أو بدائل مختلفة قبل اتخاذ القرار .

الإصرار على أن تكون النتيجة مستندة إلى مقاييس موضوعية [3] .

ـ و التفاوض ليس مجرد إجراء شكلي تلجأ إليه الدول كما يرى جانب من الفقه الدولي قصد تضّليل الطرف الخصم بهدف كسب الوقت ، و إنما لا بد من توافر حسن النية نحو التوصل

---

[1] نور حسين نايف حداد ، المرجع السابق ، ص 25 .

[2] محمد الصغير سليني : " حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية ـ المفاوضات أنموذجا ـ ، **مجلة الدراسات و البحوث القانونية** ، العدد 02 ، المجلد 05 ، جامعة يحي فارس بالمدية ، الجزائر ، 2020 م ، ص ص 131 - 132 .

[3] صليحة علي صداقة : " حل النزاعات الدولية و فن التفاوض " ، **مجلة العلوم القانونية** " ، ع 10 ، المجلد 4 ، جامعة الزيتونة ، د ، ب ، ن ، 2016 م ، ص 104 .

إلى إتفاق بشأن النّزاع ذاته ، ما يحتم على الأطراف المعنية أن تتصرف بطريقة تجعل للتفاوض معنى و هدف و يتطلب ذلك قدرا من المرونة من قبل أطراف النزاع ، و هو ما يقتضي أيضا أن يراعي كل منهم حقوق الطرف الآخر [1] .

ـ الوساطة و المساعي الحميدة :

ـ الوساطّة : يقصد بها عمل ودي تقوم به دولة أو مجموعة من الدول أو وكالة تابعة لمنظمة دولية أو حتى فرد ذو مركز رفيع في سعيه لإيجاد تسوية للنّزاع القائم بين دولتين ، و يلعب الطرف المتدخل في الوساطة دورا أكثر إيجابية من ذلك الذي يتم في إطار المساعي الحميدة ، إذ يمتلك تقديم حلول لاتفاق بين الطرفين ، فالدولة الوسيطة لا تكتفي بحضور الأطراف ، بل تقترح قواعد التفاوض و تتوسط مباشرة في المفاوضات و تجتهد الدول المعنية بتقديم تنازلات متبادلة [2] ، و أهم ميزة تنفرد بها الوساطة أن النزاع مع الخصم يظل خصوصيا و سريا بعيدا عن علنية الجلسات ، كما أنها الشكل الرئيسي لمساعدة الأطراف لحل النزاع ، و الهدف من الوساطة هو محاولة الوسيط تسوية[3] المسائل محل النزاع القائم بين الخصوم بالطريقة التي يراها مناسبة دون أن يفرض عليهم حلا محددا مسبقا .

ـ كما يعرف البعض بأن الوساطة عملية سياسية من ثلاثة جوانب يبني فيها الوسيط علاقات مع الطرفين الآخرين لمساعدتهما على التوصل إلى تسوية لنزاعهما ، فليس للوسطاء سلطة البث في النّزاع بين الطرفين على الرغم من أن الوسطاء الأقوياء قد يؤثرون بصفة كبيرة على النتيجة ، و عادة ما يكون الوسطاء من خارج النزاع و يكون الوسطاء في بعض الأحيان محايدين ، و في حالات أخرى لديهم مصلحة استراتيجية تحفزهم على التوصل إلى نتيجة تفاوضية معينة [4] .

---

[1] محمد الأمين أسود ، الوسائل القانونية لحماية السلم و الأمن الدوليين في ميثاق الأمم المتحدة ، رسالة دكتوراه ، (غير منشورة) ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 01 بن يوسف بن خدة ، الجزائر ، 2018 م ، ص 75 .

[2] يخلف توري : " تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية " ، **مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية و الإقتصادية** ، العدد 02 ، المجلد 07 ، د ، ب ، ن ، 2018 م ، ص 293 .

[3] عبد الله علاوي : " الوساطة كطريق بديل لحل النزاعات " ، **المجلة العربية للأبحاث و الدراسات في العلوم الإنسانية و الإجتماعية** " ، العدد 03 ، المجلد 12 ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، الجزائر ، 2020 م ، ص 443 .

[4] عبد العزيزالجربا ، سعاد المراني و آخرون ، **غيض من فيض ـ تجارب ميدانية في مجال تسوية النزاعات و البناء السلام ـ** ، (بيروت ، معهد الولايات المتحدة للسلام ، 2017 م) ، ص 59 .

ـ المساعي الحميدة : تعتبر أحد الحلول الودية يقوم به طرف للتقريب في وجهات النظر بين الأطراف في النّزاع ، و تقوم بهذه المهمة دول أو شخصيات بشرط أن تستوفي الشروط اللازمة لتسوية النزاع [1] ، و تنتهي مهمة القائم بالمساعي الحميدة بتحقيق تفاهم المتنازعين ولا يشارك في المفاوضات ، و يكون اللجوء إلى المساعي الحميدة في حالة من الحالتين هما :

اللجوء إليها لتسوية النّزاع سلميا من أجل تجنب خطورة نشوب الحرب .

اللجوء إليها بهدف وضع حد لحرب قائمة .

ـ و قد أصبح لهذا الأسلوب (المساعي الحميدة) أهمية خاصة في حالة قطع العلاقات الدبلوماسية ، خاصة إذا تصاعد خطر اللجوء إلى استخدام القوة [2] .

ـ و عليه فإن " الوساطة " و" المساعي الحميدة " لا يحلان بحد ذاتهما النّزاع ، بل يساعدان فقط على إجراء المفاوضات بين طرفي النزاع ، و النزاع في نهاية المطاف يحل من قبل أطراف النزاع أنفسهم [3] .

ـ التحقيق :

ـ هو الوسيلة التي تظهر الواقع في حادثة من الحوادث المختلف عليها بين الدولتين المتنازعتين ، ذلك أن بيان الوقائع في النزاع و إجلاء حقيقته سهل الوصول إلى الحل المناسب ، و يهتم التحقيق بالبحث عن مدى صحة الوقائع ، و التأكد من الأسباب التي يقوم عليها النزاع ، و التي تختلف حولها مواقف الأطراف المتنازعة [4] ، فلّجنة التحقيق عملها ينصب على تحديد الوقائع المادية المتنازع عليها دون أن يكون ذلك مشفوعا بإبداء ملاحظات يمكن أن تؤثر في تحديد الطرف الذي تقع عليه مسؤولية قيام النزاع ، بل عملها يكون مقتصرا على جمع الحقائق و الوقائع المادية ، ووضعها تحت تصرف أطراف

---

[1] عبد القادر زقير ، دور الدبلوماسية الحديثة في حل النزاعات الدولية ، مذكرة ماجستير ، (غير منشورة) ، القانون الدولي و العلاقات الدولية ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2002 م ، ص 13 .

[2] عبد الله زرباني ، الآليات السلمية لتسوية المنازعات الدولية وفق أحكام القانون الدولي العام ، مذكرة ماجستير ، (غير منشورة) ، قانون العلاقات الدولية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، الجزائر، 2011 م ، ص 33 .

[3] نوري مرزه ، جعفر، **المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر** ، (الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، د ، س ، ن) ، ص 96 .

[4] يخلف توري ، المرجع السابق ، ص 294 .

النّزاع[1] ، لذا فنتيجة التحقيق ليست إلزامية لأطراف النزاع ، إذ يبقى لكل طرف حق استخلاص النتائج التي توصل إليها التحقيق و بناء موقفه بشكل يقبل بهذه النتائج أو يرفضها .[2]

ـ التوفيق (المصالحة) :

ـ يعرف التوفيق بأنه طريق ودي لتسوية النزاعات التي تنشأ بين الأطراف قوامه اختيار أحد الأشخاص للقيام بالتوفيق وصولا إلى حل النّزاع عن طريق التقريب بين وجهات النظر المختلفة دون أن يمتد دوره إلى اقتراح حل يرضي الطرفين [3] ، كمايعتبر أحد الوسائل التقليدية لحل النّزاعات الدولية سلميا بين الأطراف المتنازعة ، و ذلك اعترافا بفائدة اللجوء إلى استخدام لجان التوفيق التي تتكون من ثلاثة أو خمسة أعضاء ، وهذه اللجان يتم تشكيلها بعد أن يقوم النزاع ، بل قد تكون معلومة التشكيل للمواجهة ، أي النّزاع احتمالي بين دول تربط بينها معاهدة تعرف " بمعاهدة التوفيق " التي تحدد كيفية تشكيل اللّجنة واختصاصاتها [4] ، و يتم التوفيق بعدة خصائص منها : أنه أسلوب رسمي أو شبه قضائي وتوصياته تعكس تأثير رأي جماعة دولية و ليس دولة بعينها [5] ، فالتوفيق هنا يشبه إلى حد ما التحقيق ، حيث يتمثل في اتفاق الأطراف تولي لجنة مشكلة من متخصّصين لهم خبرة في المجال القانوني والدولي لبحث أساس النزاع بين الأطراف ووضع تقرير يتضمن المقترحات التي تفيد في حل هذا النزاع ، فالتوفيق قد يكون باتفاق الأطراف حول وضع لجنة للتوفيق أو بتنظيمه في معاهدة ، لذا فعملية التوفيق هي الجوهر الرسمي للوسائل الدبلوماسية لفض النزاعات الدولية خصوصا النزاعات الخطيرة التي تهدد السلم و الأمن الدوليين [6] .

---

[1] محمد الأمين أسود ، المرجع السابق ، ص 80 .
[2] عبد القادر زقير ، المرجع السابق ، ص 10 .
[3] صفاء تقي عبد النور العيساوي : " وسائل تسوية المنازعات في عقود التراخيص النفطية ـ دراسة مقارنة ـ " ، **مجلة واسط للعلوم الإنسانية** ، ع 22 ، المجلد 11 ، جامعة واسط ، د ، ب ، ن ، 2016 م ، ص 47 .
[4] مصطفى علي أحمد المجذوب ، دور الدبلوماسية العربية في تسوية النزاعات الحدودية بين المغرب و الجزائر ، مذكرة ماجستير ، (غير منشورة) ، كلية الدراسات العليا ، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج ، د ، ب ، ن ، 2015 م ، ص ص 58 - 59 .
[5] مصطفى عبد الله ، خشيم ، **موسوعة علم العلاقات الدولية ـ مفاهيم مختارة ـ** ، (ط2 ، بنغازي ، الدار الجماهيرية ، د ، س ، ن) ، ص 294 .
[6] مصطفى علي أحمد المجذوب ، المرجع نفسه ، ص 59 .

ـ دور مجلس الأمن في حل النّزاعات الدولية :

ـ يمكن لمجلس الأمن أن يتدخل لتسوية النّزاعات التي قد تؤدي إلى تعريض السلم والأمن الدوليين إلى الخطر ، بما يتوافق مع المبادئ التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة ، إلا أن سلطته في تسوية النّزاع لا تقتصر على مجرد إصدار توصيات ، بل تستعمل كذلك درجات من الضغط لتضمن احترام ما أصدره من توصيات و تنفيذها ، كأن يؤمر بتطبيق جزاءات إقتصادية و عسكرية [1] ، كما خولت المادة 34 من الميثاق مجلس الأمن الحق في التدخل مباشرة في حالة وجود نزاع أو موقف ، و تختلف السلطة التي يتمتع بها مجلس الأمن باختلاف درجة حساسية المشكلة المعروضة عليه و خطورتها ، فإذا كان الأمر يتعلق بتهديد السلم فقط ، فإنه يصدر توصيات و يدعو الأطراف إلى حل خلافاتهم بالطريقة التي تبدو الأنسب ، و لكن إذا كان النزاع يهدد السلم و الأمن الدولي فإن المجلس لا يكتفي بتوصيات بل يصدر أوامره و يفرض تدابير مؤقتة كإيقاف القتال [2] .

ـ حل النّزاعات الدولية باللجوء إلى القضاء :

ـ التحكيم الدولي :

ـ يعد التحكيم الوسيلة الأكثر شيوعا في الوقت الحاضر لحسم النّزاعات ، و يعتبر نوعا من أنواع القضاء الخاص يقوم فيه أطراف النزاع بمحض إرادتهما الحرة على اللجوء إلى التحكيم لحل ما قد يثور من خلاف أو نزاع في المستقبل بمقتضى قرار له قيمة قضائية ، ولذلك يمكن تعريف التحكيم بأنه وسيلة يختارها الأطراف لفض النّزاعات الناشئة بينهم عن طريق طرح النزاع للبث فيه بقرار ملزم لهم من قبل شخص أو أشخاص يعينونهم بالإتفاق و يسمون بالمحكمين [3] ، و إذا حصلت صعوبة في تشكيل المحكمة التحكيمية بين المحكم والمحكمين من قبل رئيس المحكمة الواقع في دائرة اختصاصها إبرام العقد أو محل تنفيذه ، و يتميز التحكيم عن غيره من الآليات بأنه يصدر من هيئة غير قضائية يطرح عليها النزاع

[1] حكمت نبيل المصري ، التسوية السلمية للمنازعات الدولية ـ قضية طابا نموذجا ـ ، مذكرة ماجستير ،(غير منشورة) ، جامعة الأزهر بغزة ، فلسطين ، د ، س ، ن ، ص 20 .
[2] يخلف توري ، المرجع السابق ، ص 297 .
[3] زينب وحيد ، دحام ، المرجع السابق ، ص 85 .

بموجب اتفاق الأطراف ، غير أن الحكم الصادر عنها يعتبر ذو طبيعة قضائية [1] ، وللتحكيم أنواع نذكر منها :

أ ـ التحكيم العام : و هو الذي يسوي النّزاعات القانونية بين الأشخاص أو الدول أو المنضمات الدولية .

ب ـ التحكيم الخاص : بحكم فعاليته على الصعيد الدولي ، فإن التحكيم أصبح وسيلة مهمة في المنازعات الخاصة و أمرا جوهريا و ضروريا في حسم النزاعات عن طريق إجراءات التحكيم [2] .

ـ محكمة العدل الدولية :

ـ تعد أول محكمة دولية ذات اختصاص عام و شامل تقوم بالنّظر في النّزاعات التي تنشب بين الدول و الأطراف ، و في عام 1946م حلت محكمة العدل الدولية محل المحكمة الدائمة للعدل الدولي بموجب قرار " الجمعية العامة للأمم المتحدة " [3] ، و تحتل مكانا بارزا في الوسائل السلمية لتسوية النزاعات الدولية ، و هي تأتي بعد وسيلة التحكيم لأنها تعتبر في بعض الجوانب الوسيلة الأكثر صرامة لتسوية النّزاعات الدولية من وسيلة التحكيم ، تتشابه مع التحكيم في أن قراراتهما تعتبر ملزمة و نهائية في أيّة قضية معروضة أمامها بشروط معينة و تفاوت بسيط بغض النظر عن رغبة أيّ من الطرفين المتنازعين [4] ، و من خصائص محكمة العدل الدولية نجد :

ـ تعد جهازا قضائي تابع لهيئة الأمم المتحدة .

ـ مجبرة بأن تتعاون مع هيئة الأمم المتحدة بإعتبارها جهاز من أجهزتها الرئيسية .

و من القضايا التي نظرت فيها محكمة العدل الدولية نجد " قضية التجارب النووية بين أستراليا و فرنسا " [5] .

---

[1] مليكة موساوي : " التحكيم كطريق بديل لحل النزاع في مجال الصفقات العمومية " ، **مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية** ، المركز الجامعي لتمنغاست ، الجزائر ، 2015 م ، ص 225 .

[2] سهيل حسن ، الفتلاوي ، **تسوية المنازعات الدولية** ، (بغداد ، دار الذاكرة ، 2014 م) ، ص 215 .

[3] فاطمة عبد اللطيف عبد الله ، المرجع السابق ، ص 54 .

[4] نوري مرزه جعفر ، المرجع السابق ، ص 103 .

[5] فاطمة عبد اللطيف عبد الله ، المرجع نفسه ، ص 54 .

الفصل الثاني :

جغرافية الخليج العربي

ومشكلات الحدود فيه

المبحث الأول : موقع الخليج العربي و دور بريطانيا في رسم الحدود فيه

المطلب الأول :الموقع الجغرافي لمنطقة الخليج العربي

أ/ ـ الموقع الفلكي : يمتد الخليج العربي من مخرج شط العرب عند دائرة عرض 30° و خط طول 48° شرقا إلى مضيق هرمز عند دائرة عرض 26 ° شمالا و خط طول 56° شرقا .[1]

ب/ ـ الموقع الجغرافي: هو ذراع البحر العربي ، يمتد بين العراق و إيران و الكويت وشبه الجزيرة العربية ، أطلق عليه بحر العرب و الفرس و الخليج الفارسي و الخليج العربي [2]يقع في الجزء الغربي من قارة آسيا ، و يربط بين أوروبا و شرق آسيا و الأجزاء الشرقية لقارة إفريقيا عن طريق قناة السويس ، علاوة على أنه شريان الحياة الرئيس حسب كثير من الباحثين و رجال السياسية البريطانيين .[3]

ـ يتربع على مساحة مغمورة بالمياه تقدر بـ " 97 ألف ميل "، أي ما يعادل 250 ألف كلم [2] و يمتد على شكل ذراع بحري في جنوبي غربي آسيا يحده من الشرق الساحل الايراني ومن الغرب شبه الجزيرة العربية حتى مضيق هرمز ، ثم يتفتح على خليج عمان جنوبا ، ويحده شمالا العراق [4]، و ينقسم ساحل الخليج العربي إلى منطقتين ساحليتين تمتد أولهما من العراق إلى الإمارات العربية المتحدة ، و تضم الكويت و الأحساء و قطر ، و هذا القسم كثير الإنخفاض ، أما الثانية تمتد من أبي ظبي إلى رأس الحد و يتربع على أكثر من 200 جزيرة أكثرها في القسم الغربي [5]

---

[1]يسين حشوف : "منطقة الخليج العربي ـ المكانة و البعد الجيو إستراتيجي ـ "، **دفاتر السياسة و القانون** ، كلية القانون ، جامعة بشار ، الجزائر ، العدد 19 ، 2018 م ، ص 347.

[2] يحي، نبهان ،المرجع السابق ، ص 70 .

[3]صبري ،فارس الهبتي ، **الخليج العربي ـ أرضهم ، سكانهم ، إقتصادياته** ـ ،(عمان ،مؤسسة الوراقة ، 2003 م ،) ، ص 4.

[4]قدري، قلعجي ، **الخليج العربي ـ بحر الأساطير** ـ ،(ط2 ، لبنان ، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، 1996م) ، ص 26 .

[5] طه ،سليم ،**المقاومة العربية في الخليج العربي** ، (بغداد ، دار الرشيد ، ، 1982م) ، ص 13 .

- تبلغ أبعاده 8 آلاف كلم طولا ، و يتراوح بين" 290 كلم "عرضا في قسمه الجنوبي ، و48 كلم عند مضيق هرمز ، متوسط هذا العرض 150 كلم . [1]

خريطة رقم (01) : الخليج العربي

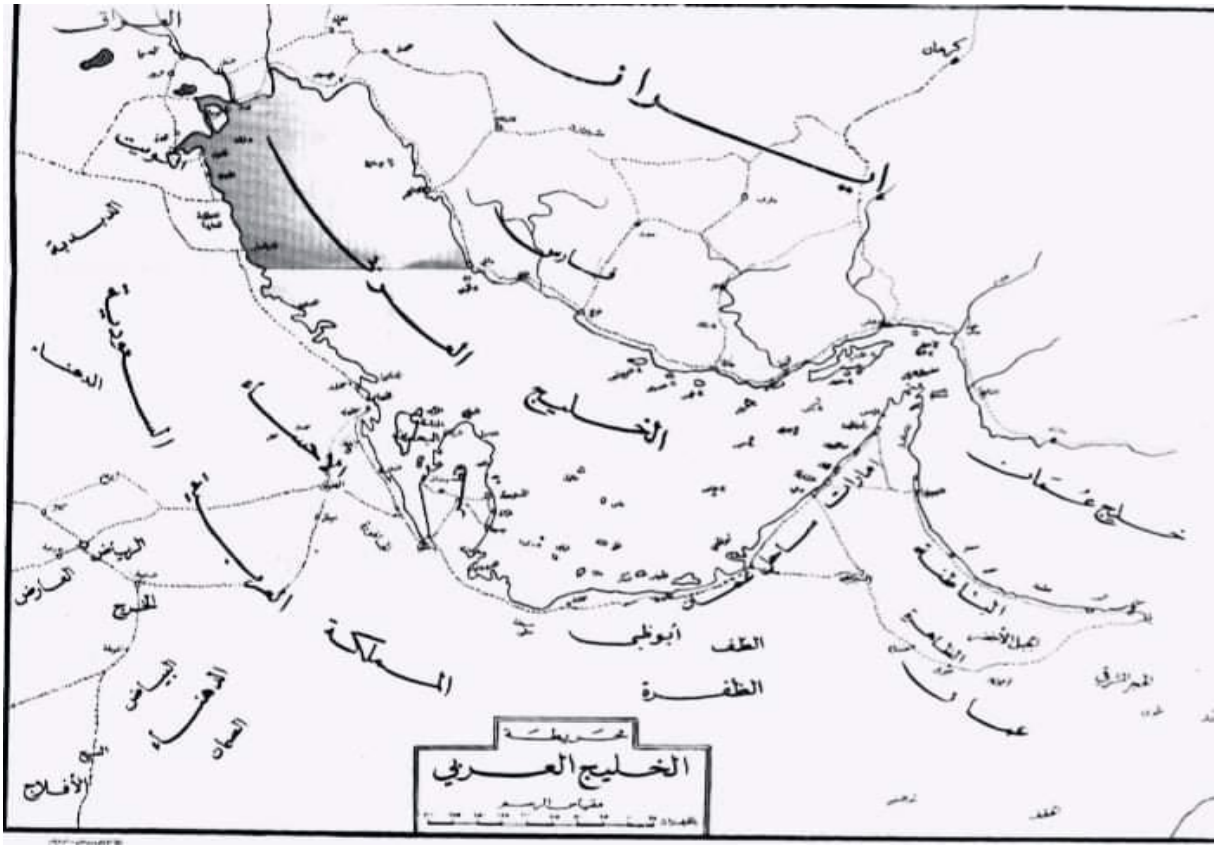

المصدر : لوريمر ، دليل الخليج ـ القسم التاريخي ـ ،تر : قسم الترجمة في مكتب أمير قطر،(قطر ،د.د.ن،د.س.ن)ج 1 ،ص 05 .

[1] قدري، قلعجي،المرجع السابق ، ص 26 .

تسمية الخليج :

ـ تعددت تسميات الخليج العربي عبر التاريخ منها " الخليج الفارسي ، البحر الأدنى ، البحر المر ، أرض الله ، أرض البحر ، خليج البصرة ، خليج القطيف ، خليج البحرين " ، وكانت تسمية الخليج قد طرحت إشكالية تمثلت في رفض الفرس لتسمية " الخليج العربي " وتبنيهم تسمية " الخليج الفارسي " [1] ،و الراجح أن الاسكندر المقدوني هو أول من سماه بالخليج عندما أرسل أسطوله بقيادة أمير البحر " نيارکوس " في مهمة استكشافية من المحيط الهندي[2] إلى العراق(326 - 325 ق . م) عن طريق الخليج لم يتعرف إلا على الساحل الفارسي [3]،فبعد هذه الرحلة ظل الساحل الغربي مجهولا مما دعى إلى أن يطلق على الخليج اسم " الفارسي "[4] ، و تذكر المصادر أن المؤرخ الروماني " بليني " عندما زار المنطقة أوردها في كتابه "التاريخ الطبيعي" حيث يقول " إن خاركس (قرب المحمرة) تقع على الطرف الاقصى من الخليج العربي "[5] ، و لا شك أن الخليج العربي بالنسبة إلى الدول العربية الخليجية و هو " الخليج العربي " بالنسبة إلى إيران هي" الخليج الفارسي "، فكلا الجانبين له الحق في هذا الخليج ، كونهما يطلان على سواحله، و الجدل حول عروبة الخليج و فارسيته هي محكومة بالخلاف السياسي[6].

[1] تاج الدين، الطائفي ،**استراتيجية ايران اتجاه دول الخليج العربي** ،(دمشق ، دار رسلان ، 2013 م) ، ص 16.
[2] قدري، قلعجي ، مرجع سابق ، ص 07 .
[3] ظافر، محمد العجمي ، **أمن الخليج العربي ـ تطوره و اشكالياته من منظور العلاقات الاقليمية** ، (بيروت ، ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006)، ص 46.
[4] قدري ، قلعجي، المرجع السابق ، ص 08 .
[5] يعقوب ، يوسف الابراهيم : **تسمية الخليج ـ قراءة في الأصول ، القبس** ، (الكويت ، دار القبس ،2011م)، ص 13
[6] علي، محمد سعيد الغيثي : "الخليج عربي أم فرسي ؟ ـ دراسة تاريخية لجذور الصراع و أبعاده و وتداعياته "، **مجلة كلية التربية** ، مجلد 36 الجامعة الإسلامية العالمية ، ديسمبر 2020م ، ص 192 .

ـ أهمية منطقة الخليج العربي :

ـ يكتسب الخليج أهمية جغرافية و اقتصادية كبيرة ، إذ يعد ممرّا عسكريا و تجاريا مهمّا ، ازدادت أهميته بعد أن أصبح الممّر الرئيسي لطاقة التي أصبحت تتزايد الحاجة إليها عالميا بشكل متلاحق ، و من هنا أصبح مسألة تهم جميع الدول .[1]

أ/ـ الأهمية السياسية و العسكرية للخليج العربي :

ـ يحتل الخليج موقعا مرموقا دفع منذ القدم للتنافس و السيطرة عليه ، و ذلك لأنه مكمّل للطريق الرّابط بين أوروبا و الشرق عند بلاد الشّام و بلاد الرافدين ، فهو يحمل مركزا هاما يجعله فعالا في السياسة الدولية عموما و الدول الغربية خصوصا إذا ما حسن استخدام الموقع [2]

ـ يحظى الخليج بموقع جيواستراتيجي وفق الكثير من المعايير ، و ذلك لأن بنيته السياسية حملت في آن واحد أشكال متقابلة من عناصر القوة و الضعف التي تتمثل بوجود موارد عالية من الطاقة و حجم استثمارات مرتفع و موقع حيوي . [3]

ـ بات الخليج بمثابة قاعدة عسكرية لتحقيق الهيمنة الاستراتيجية الموجهة نحو القارات الثلاث وبحارها ، و يمتلك أهم المعابر المائية مثل : مضيق هرمز* ، باب عدن ، كذلك

---

[1] عبد العزيز عبد العزيز المهدي ،التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد و أثرها على أمن الدولي في مجلس تعاون الخليج و إستقرارها خلال عام 1990 - 2010م ، (غير منشورة)، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم الانسانية ،جامعة الشرق الأوسط ، كلية الأدب ، د ، ب ، ن ، 2009 - 2010م ، ص 14 .

[2] محمد حسن ، العيدروس ، **الإمارات بين الماضي و الحاضر** ، (الامارات العربية المتحدة ،مركز العيدروس للدراسات والإستشارات ،2002)، ص 6 .

[3] عبد العزيز ، عبد العزيز المهدي، المرجع السابق ، ص 32 .

***مضيق هرمز** :هو من أهم المعابر المائية عالميا يقع بين إيران في الشمال و الشمال الغربي و عمان في الجنوب وتمتد الحدود الجنوبية الشرقية إلى ساحل الإمارات و هذا الخط يصل طوله إلى 52.5 ميلا بحريا و هو الذي يفصل خليج عمان وهو من أحد الممرات المائية في العالم و أكثرها في حركة السفن و قد شكل ممرا إستراتجيا هاما فساهم في تطوير التجارة الدولية مما جعله عرضة لأطماع الدول الأجنبية (ينظر سميحة غالمي : الدور الاستراتجي لمضيق هرمز وإنعكاساته على الأمن الطاقوي في منطقة الخليج (غيرمنشورة)، كلية العلوم السياسية ، جامعة 8ماي 1945 ،2015 ، ص13.)

تحتل دول الخليج مكان مميز في العالم[1] ، فالسيطرة على هذا الطريق تعني السيطرة على الأساطيل العسكرية و التجارية ، و بالتالي السيطرةعليه .[2]

ب/- الأهمية الاقتصادية للخليج العربي :

- إن الخليج العربي الذي كان يمثل مخزن العالم من اللّؤلؤ ، و يعد أقصر طريق بين أوروبا و الهند و كان مفتاح الحملات العسكرية و التجارية إلى الشرق كله ، أصبح اليوم من أعظم مخازن العالم النفط و الغاز ، و راح يتحكم بهذه الصناعة الخطيرة تحكما أساسيا لقد أصبح الخليج الآن بحق خليج النفط و الغاز بعد أن كان خليج اللّؤلؤ ، و ظل منذ آلاف السنين مسرحا للصراع بين الدول العظمى ، [3] فالخليج العربي بحر مقفل الشمال منفذه الوحيد في اتجاه الجنوب ، و يمكن اعتبار حركة نقل نفط التي تتم عبره ، تشكل إحدى المعطيات الرئيسية للصراع على النفوذ [4] ، و ظل الخليج يلعب دورا هاما في ثقل التّجارة و غيرها من الاتصالات البشرية الأخرى بين المحيط الهندي و عالم البحر المتوسط منذ أقدم العصور[5] ، ليتطور بعد أن كان طريقا استراتيجيا مقتصرا على التجارة و الصّيد واللؤلؤ ، ليتحوّل إلى طريق ملاحي تمرّ منه كميات هائلة من السفن النّاقلة للنفط ،[6] كما تكمن أهمية نفطه في تكوين علاقات و مصالح مشتركة بينه و بين مجموعة من الدّول منها الأوروبية و الأمريكية في المنطقة .[7]

---

[1] يحي بن مفرح الزهراني : "تطبيق نظرية العمق الإستراتيجي و القوم الشاملة على أمن الخليج العربي "، **مجلة الدراسات المستقبلية** ، كلية العلوم و التكنولوجيا ، جامعة السودان ، 2016 م ، ص 20

[2] محمد حسن ،العيدروس ، **الإمارات بين الماضي و الحاضر** ، المرجع السابق ، ص 9 .

[3] سليم ، طه التكريتي ، **الصراع على الخليج العربي** ،(بغداد ، وزارة الثقافة ، 1966م) ، ص 105 .

[4] أنطوان، متى ، **الخليج العربي من الإستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية 1798 - 1978** ، (لبنان ، دار الجيل ،د.س.ن)، ص120.

[5] محمود ،شاكر ، **موسوعة تاريخ الخليج العربي** ، (دار أسامة ، الأردن ، 2005م)، ص 8 .

[6] محمد حسن ،العيدروس ، **الإمارات بين الماضي و الحاضر** ، المرجع نفسه، ص 9 .

[7] يوسف ، خليفة اليوسف ، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة و النفط و القوى الأجنبية** ،(لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2011م)، ص 257 .

المطلب الثاني : دور بريطانيا في ترسيم الحدود في منطقة الخليج

ـ لقد سلكت بريطانيا ثلاثة مناهج من أجل السّيطرة على منطقة الخليج ، و قد كان ذلك عن طريق :

ـ سياسة إلحاق و قد اعتمدت فيها على القوة .

ـ أسلوب الحماية وقد حفظت هذه الأخيرة مصالح الإمبراطورية في المنطقة ، و منعت أيّ تواصل بين الدول التّابعة لها مع أي قوة أخرى دون وجود وسيط بريطاني .

ـ سياسية الانتداب و أحكمت من خلاله بريطانيا سيطرتها على المنطقة بموجب بنود عصبة الأمم .[1]

ـ و قد قامت بريطانيا بترسيم الحدود وفقا لمتطلّبات سياستها في المنطقة دون الأخذ في الحسبان وجود مبرّرات منطقية للترسيم ، كما أنّ نمط التّرسيم يتمّ بشكل يبقي مشاكل الحدود بين البلدين قابلة للتّفجير فيما بعد[2] ، و قد قامت بريطانيا أثناء عملية التّدخّل في ترسيم الحدود بتوقيع جملة من الإتّفاقيات التي تميزت بـ :

ـ أنها كانت بداية السيطرة الفعلية على الإمارات ، ما نجم عنها إيجاد وكيل وطني في منطقة يعمل لصالح بريطانيا فضلا عنّ أنه لم يكن من أبناء الإمارات و إنما كان من رعايا الحكومة البريطانية .[3]

ـ الاتّفاقيات يكتسيها الغموض الشّديد ، ممّا يجعل تفسيرها حسب ما تراه الحكومة البريطانية[4]

ـ و كما أشرنا في البداية أنه تم توقيع جملة من الاتّفاقيات نذكر منها :

---

[1] ناظم ،عبد الجاسور،**إشكالية الحدود في الوطن العربي ـ دراسة في الصراعات السياسية و الخلافات الحدودية العربية** ، مجدلاوي ، 2001) ، ص ص 40 ـ 44 .

[2] سالم، مشكور ، **نزاعات الحدود في الخليج العربي ـ معضلة السيادة و الشرعية ـ** ، (بيروت ، مركز الدراسات الاستراتجية البحوث و التوثيق ، 2003) ، ص 85 .

[3] أحمد يونس زويد الجشمعي ، إيهاب حسين علي الكحيلي : "الدور البريطاني في إمارات الساحل العماني 1892 ـ 1993 م"، **مجلة كلية التربية الاساسية** ، ع20 ، جامعة بابل ، العراق ، 2015 ، ص 338 .

[4] جون ـ س ـ ولينكسون ، **حدود الجزيرة العربية قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء ،** تر: مجدي عبدالكريم ، (ط2 ، مصر،مكتب مدبولي ، 1994)، ص 90.

أولا ـ الاتفاقية الأنجلو عثمانية 1913 ـ 1914م : في 1911م بدأ التّفاوض و الذي كان كتمهيد للاتفاقية الأنجلو عثمانية و ذلك بهدف تسوية نزاع طويل حول الحدود الفارسية العثمانية ، و الذي أصبح يعرف بعدها باسم العراق [1]، و قد تمّ التّطرّق في المباحثات لحلّ المشكلات القائمة بين الجانبين في شرق و جنوب الجزيرة العربية و منطقة شطّ العرب والمسألة الكويتية ، التي ارتبطت بدرجة أو بأخرى بسائر القضايا المطروحة تم توقيع المعاهدة في لندن بتاريخ 20 يوليو 1913م ، و قد وقّعها عن الدولة العثمانية وزير خارجيتها " حقّي باشا " و " سير إدورد جاراي " وزير الخارجية البريطانية [2]، و تعتبر هذه أول محاولة عصرية لتحديد حدود مناطق في الخليج العربي [3] ، و لعلّ أهمّ ما دارت حوله المفاوضات هو عقد اتفاقية ثانية حول الكويت و قطر و البحرين و نجد و الخليج العربي ،جرت المفاوضات بشكل فعلي بداية من 1912م و استمرت حتى الأشهر التّالية من 1913م من أجل التوصل لتسوية عامة لنقاط الخلاف[4] و تعيين الحدود بين الكويت والعراق العثماني[5]، وتنقسم هذه الاتفاقية إلى خمسة أقسام انصبّ القسم الأوّل على الكويت و قد تألّف من عشرة مواد:

المادة الاولى : مقاطعة الكويت كما هي محدّدة في المادّة الخامسة و السابعة تشكل قضاء في الإمبراطورية العثمانية.

المادة الثانية: لشيخ الكويت أن يرفع كما كان يفعل في الماضي العلم العثماني ، بالإضافة لكلمة الكويت على أحد جانبيه إذا أراد الشّيخ ذلك ولايجوز لدّولة العثمانية احتلال أي جزء من الإمارة .

---

[1] محمد حسن ،العيدروس ،**الحدود العربية ـ العربية في الجزيرة العربية** ، المرجع السابق ، ص119

[2] محمود ،عبد القادر القحطاني ، **دراسات تاريخ الخليج العربي الحديث و المعاصر** ،(قطر ، مطابع ريمود الحديثة ،2008 م) ، ص 32.

[3] أمين، ساعاتي، **الحدود الدولية للمملكة السعودية ـ التسوية العادلة ـ** ،(السعودية ،المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية ، 1991 م) ، ص51

[4] خالد ،سعدون ،"العلاقة بين شيخ المحمرة و السلطات العثمانية 1908_1914"،**مجلة الشارقة**،ع72،الامارات العربية المتحدة ، 2001 ، ص321 .

[5] محمد، حسن العيدروس، **تاريخ الكويت الحديث و المعاصر** ،(الكويت ، دار الكتاب الجامعي ،1997م)، ص 153 .

المادة الثالثة: اعتراف الدولة العثمانية بحيوية جميع المعاهدات و الاتّفاقيات التي عقدها شيخ الكويت مع بريطانيا في 1899م، و كذلك المنعقدة في 24ماي1900م و في فبراير 1904م، و كانت هذه الأخيرة سرّية لذلك طلبت الحكومة العثمانية من الحكومة البريطانية أن تمدّها بنسخ من هذه الاتفاقيات[1].

المادة الرابعة: لغرض تأكيد التفاهم بين الحكومتين أعلنت الحكومة البريطانية أنه طالما لا يحدث أي تغيير من حكومة الإمبراطورية العثمانية في وضع الكويت فإنها لن تغيير طبيعة علاقتها مع حكومة الكويت.

المادة الخامسة:استقلال شيخ الكويت يمكن ممارسته في المقاطعات المحددة والتي تكون شبه دائرة تتوسّطهامدينة الكويت ، وهذا الخطّ مشار له باللّون الأحمر على الخريطة[2].

المادة السادسة: حدود مقاطعة الكويت من مدخل خور الزبيرإلى الشمال الغربي مارا مباشرة من جنوب أم قصر الصفوان و جبل سنام، ثم بامتدادباطن وباتّجاه الجنوب الغربي إلى الحفر ومن هناك يمتد باتجاه الجنوبي الشرقي ليدخل ضمن حدود الكويت آبار السفاح والكوعة و وبرة وأنطاعة ، ويتّجه نحو الشّمال الشّرقي إلى البحر بالقرب من جبل منيغة وأن الانحراف عن الخط الحدودي الممتد من الحفر الى ماوراء وبرة.[3]

القسم الثاني من الاتفاقية : تضمّنت تنازل الدولة العثمانية عن جميع حقوقها في شبه جزيرة قطر على أن تحكمها أسرة آل ثاني بالوراثة ، وتتعهد بريطانيا بمنع حكّام البحرين وآل سعود من التّدخّل في الشؤون الدخلية لقطر[4].

القسم الثالث من الإتفاقية : طرح قضية البحرين حيث أعلنت الدولة العثمانية تنازلها عن كافة حقوقها في جزر البحرين "لُبنا العليا و لُبنا السّفلى" وإعتبرت رعايا البحرين بمثابة

---

[1] جمال زكريا، القاسم ، **تاريخ الخليج العربي الحديث و المعاصرالنفوذ البريطاني في إمارات الخليج العربية والمنافسات الإقليمية و الدولية (1840- 1914م)**،(مصر ،دار الفكر العربي ،1997م)،مجلد2 ،ص403 .

[2] محمد حسن، العيدروس ، **الحدود العربية ،العربية في الجزيرة العربية** ، المرجع السابق ،ص123 .

[3] وليد، حمدي، الاعظمي ،**الكويت في الوثائق البريطانية (1752-1960)**،(لندن ، رياض الريس ،1991)،ص41 .

[4] عبدالقادر، القحطاني ، المرجع السابق ،ص32 .

أجانب في المقاطعات التابعة لدولة العثمانية و أن القنصل البريطاني في العراق هو الذي يشرف على مصالحهم.[1]

وقد تطرقت الاتفاقية للملاحة في شطّ العرب وأن تشرف عليه لجنة بريطانية عثمانية وكانت الاتفاقية قد رَفعت نسبة السفن الانجلزية التي تمرعلى شطّ العرب .[2]

لتقع بعدها العراق تحت الانتداب البريطانيوقد تم تحديد الخط الأزرق و البنفسجي فهو بمثابة خط مكمّل و الذي كان بمثابة اتفاقية فرعية عام1914 م[3] غيرأن الاتفاقية كانت قد تعطلت بسبب إندلاع الحرب العالمية الأولى و عكست الإتفاقية استراتجيةبريطانيا في الإمساك بالمنطقة.[4]

ثانيا ـ إتفاقية المحمرة 1922 م :

كانت الحكومة البريطانية كما ذكرنا سابقا قد جعلت ضمن مبادئها و مناهجها تسوية مشاكل الحدود خاصة الواقعة بين نجد و الكويت وحل مسائل العشائر[5]، فبعد أن صارت بيدهم مقاليد الأمور في العراق الذي نصّبو فيه ملكا هاشميا هو الملك فيصل بن الملك حسين ملك الحجاز،أمّا عن الكويت فقد كانت بيدهم مقاليد شؤونها الخارجية ،و كذالك كانت لهم دلالة كبيرة على سلطان نجد عبد العزيز آل سعود فأراد الإنجليز رسم خطوط واضحة للحدود بين تلك الاقطار أي العراق و نجد و الكويت[6] و ذلك من أجل الحفاظ على مصالح بريطانيا فوجه المندوب السامي برسي كوكس* دعوة لابن سعود للحضور في23ماي1922م[7]، كذلك

---

[1] جمال زكرياء ، القاسم ،المرجع السابق،ص407

[2] حياة ، الحمد بسام:ميزان القوى في الخليج العربي في اعقاب الحرب العالمية الثانية، رسالة دكتوراه ، (منشورة) ، جامعة ام القرى ، مكة المكرمة،1989،ص 134 .

[3] جون-س-ولينكسون ، المرجع السابق ،ص 10 .

[4] عبدالرؤوف، سنو:" إتفاقيات بريطانيا و معاهدتها مع إمارات الخليج فصول من سياسة الهيمنة و التفتيت "،**مجلة تاريخ العرب و العالم** ،ع 3 ، بيروت ، د.س.ن، ص 28 .

[5] حسن ، الشيخ خزعل، **تاريخ دولة الكويت** ،(ج5 ،بيروت ، د.د.ن، 1962)، ص 112

[6] احمد ،مصطفى ابو حاكمة،**تاريخ الكويت الحديث (1750 – 1965)** ،(الكويت ، ذات السلاسل ، 1984)، ص 353

***برسي كوكس** (1864 -1937) سياسي بريطاني خدم في البداية بالجيش البريطاني و قد تولى عدة وظائف له إسهامات عديد في رسم سياسة بريطاني في الخليج العربي شارك في قيادة الثورة العربية تولى منصب المقيم البريطاني في الخليج العربي (ينظر :صبري فالح الحمدي ،**برسي كوكس و السياسة البريطانية في الخليج** ، بيروت ، دار العربية للعلوم ناشرون ،2016،ص 19) .

[7] عبد اللطيف، محمد الصباغ ، **بريطانيا و مشكلات الحدود بين السعودية و شرق الاردن** ،(العراق،مكتبة مدوبلي ، 1999م) ، ص 11 .

حضر كل من " أحمد بن ثنيان و عبد الله الدملوجي" و عن العراق "صبيح نشأت " و تم عقد المؤتمر في 5ماي 1922م بمنطقة المحمرة ولعل من أهم بنودها :

المادة الأولى : عشائرالنتفق و الظفير والعمارات لحكومة العراق و تعود قبيلة شمر الى نجد ويتعهد الطرفان بتأديب اي قبيلة تعتدي على الاخرة.

المادة الثانية : تتعهد الحكومتان النجدية و العراقية بحماية و تأمين طرق الحج و المحافظة على الحجاج .

المادة الثالثة:أن يعامل تجار الطرفين العراق و نجد كالتجار الأهليين .

تنظيم التدخل بين الدولتين بقصد التجارة ،وإعطاءالرعايا وثائق وجوازت.

المادة الخامسة:كل عشيرة من عشائر الطرفين إذا سكنت أراضي الطرف الاخر تتبع أنظمة الدولة التي هم بها .

المادة السادسة:إذا حصل أي خلاف بين الحكومتين و بريطانيا فإن بنود هذه المعاهدة ملغاة[1].

ثالثا ـ مؤتمر العقير1922 م : عقد المؤتمر في 1922م في الجلسة الاولى للمؤتمر أظهر برسي كوكس حريصه على رسم الحدود بين الدول المعنية لأسباب مختلفة نذكر منها :

- فيما يتعلق بالعراق أراد لها أن تبرز كدولة ذات كيان وذات حدود واضحة وأن توقع اتفاقيات نفط مع بريطانيا .
- أما بالنسبة لسعودية فكان الهدف ان تتوقف اعتداءاتها على حدود جيرانها السعودية .[2]
- أما الكويت فأغلب الظّن انهم ارادو ان تكون دولة حدود تفصل بين العراق و وقدإعترفت بريطانيا بسلطة ابن سعود على نجد وجبل شمر و الجوف ، و إضطر ابن سعود لتخلي عن حكم عسير ، و تؤكد أغلب الروايات المتوفرة حول المؤتمر ان برسي كوكس أمسك بالقلم

[1] حياة محمد الحمد بسام ، المرجع السابق ، ص ص 161 ، 162 ، 163 .
[2] مصطفى، ابو احمد الحاكمة ، المرجع السابق ،ص 357

ورسم على الخريطة خطا أحمر وقال أنها الحدود التي يجب ان تكون بين هذه البلدان دون الأخذ في الحسبان هذه الدول ، وكانت النتيجة ان أعطى مناطق كويتية للسعودية و جعل إطلالة العراق على الخليج ضّيقة[1] وكانت بنود الاتّفاقية كالتالي :

- الإعتراف بالسلطان عبد العزيز سلطان على نجد و الأحسّاء و القطيف و ملحقاته .
- تحديد الحدود بين نجد و العراق من جهة ، و بين نجد و الكويت من جهة اخرى.
- تتعهد بريطانيا بحماية الاراضي التابعة لعبد العزيز وصيانة مصالحه من ايإعتداء خارجي .
- تتعين أسماء القبائل التابعة لكل دولة سواء النجدية أو العراقية .
- يتعهد ابن سعود بحماية الطرق المؤدية الى الاراضي المقدسة .[2]
- تأسيس منطقتين محايدتين بين نجد و العراق و نجد و الكويت .
- الإعتراف بتبعية وادي سرحان و قريان الملح لنجد .[3]

لقد سعت بريطانيا من خلال رسمها للحدود التفريق بين شعب واحد له نفس اللغة والمشاعر القومية و العادات و التقاليد الاجتماعية نفسها كي يتسنى لها ان تبقى هي المسيطرة على هذه المنطقة المهمة ، وبهذا حرمت بريطانيا وغيرها من الدول ذات المصالح أن تجعل جميع الحدود التي تفصل بين الأقطار العربية في منطقة الخليج حدودا اصطناعية حيث وضعتها قسرا على شكل خطوط اتّفاقية لا تلائم الواقع بل تتنافر معه [4]

كما يلاحظ أن السياسة البريطانية أسهمت بشكل بارزا في التكوينات الدولية من أجل تأييد إستمرارها و سيطرتها ومن ثم اعادة ترسيم الحدود وفق الرّؤى المستقبلية ، فالمشاكل والصراعات السياسية التي تتقاسمها منطقة الخليج العربي ، هي بكل تأكيد مخلفات الحقبة

[1] سالم مشكور ، المرجع السابق ، ص ص 58 - 83 .
[2] حياة بسام الحمد ، المرجع السابق ، ص167
[3] صبري ، فالح الحمدي ،المرجع السابق ،ص ص 87- 88 .
[4] محمد جمال ، مشكلات الحدود السياسية بين إمارات الساحل (دولة الإمارات العربية العربية المتحدة) ، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، تاريخ العرب الحديث و المعاصر ، جامعة النيلين ، 2017 ، ص89 .

الاستعمارية ودليل ذلك أن التكوين السياسي لسكان المنطقة يتميز بعد التكافئ خاصة في المساحة فقد أنشأت الدولة الكبيرة على حساب بعض الدول الصغيرة قابلة للابتلاع .[1]

صورة رقم (02) : توضح وثيقة العقير

بروتوكول العقير نمرة ١

أن هذا البروتوكول لتحديد الحدود بين الحكومتين العراقية والنجدية هو ملحق للاتفاقية المنعقدة بينهما فى المحمرة بتاريخ سبعة رمضان سنة الألف والثلاثمائة والأربعين الموافق خمسة من شهر مايو سنة الألف وتسعمائة وأثنين وعشرين .

المادة الأولى :

ا) الحدود من الشرق تبتدىء من نقطة التصاق وادى العوجة مع الباطن ومن هذه النقطة تبتدىء حدود المملكة النجدية على خط مستقيم إلى بئر المسمى (الوقبة) بترك الدليمية والوقبة شمال هذا الخط ومن الوقبة يمتد شمالا بغرب إلى بئر انصاب .

ب — إبتداء من النقطة الآنف ذكرها أعنى نقطة التصاق وادى العوجة مع الباطن تمتد حدود العراق على خط مستقيم شمالا بغرب إلى الأمغر تاركا إياها جنوبى هذا الخط ، ومن هناك يمتد الخط غرباً بجنوب على خط مستقيم إلى أن يلتصق بحدود نجد فى بئر انصاب .

ج — شكل المعين المنصوب بين النقاط المحدودة آنفاً والذى يحتوى على النقاط جميعاً يبقى على الحياد ومشترك به بين الحكومتين العراقية والنجدية اللذان يجوزان جميع الحقوق المتساوية والمقاصد داخل هذه المنطقة المحايدة .

د) من بدء انصاب تمتد الحدود بين الحكومتين شمالا بغرب إلى بركة الجميمة ومن هناك تتجه شمالا إلى بئر العقبة ثم إلى قصر عشيمين ومن هناك تمتد إلى الغرب على خط مستقيم يمر من وسط جال البطن إلى بئر ليفية وثم بئر المناعية ومنه إلى جديدة عرعر ومنها إلى مكور ومن مكور إلى جبل عزان الواقع فى جوار نقطة تقاطع دائرة العرض

[1] ناظم ،عبد الواحد الجاسور ، المرجع السابق ،ص ص 41 - 42

وشمر نجد إلى نجد ، والآبار والآراضي التي مستعملة من القديم من قبل عشائر العراق هي للعراق ، والآبار والأراضي التي مستعملة من القديم من قبل شمر نجد هي لنجد ، ولأجل تعيين هذه الآبار والأراضي وسن الحدود على هذا الأساس حصل الاتفاق بتشكيل لجنة مركبة من أهل الخبرة لكل حكومة شخصان تحت رآسة أحد رجال حكومة بريطانيا المنتخب من قبل المندوب السامي وتجتمع اللجنة في بغداد تسن الحدود القطعية والطرفان يقبلونها بدون اعتراض .

المادة الثانية الحكومتان نعني بهما العراق ونجد تتعهدان لتأمين طريق الحج وعلى محافظة الحجاج الكرام من كل تعدي ما داموا في داخل حدودهما كما تعهدت حكومة سلطان نجد لحكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى في المادة الخامسة من معاهدتهما .

المادة الثالثة : ـــ

ا) أتفقت الحكومتان على أن تكون المبـــادلات التجارية سالمة عن جميع التعرضات ويعامل تجار الطرفين كالتجار الأهلين .

ب ـــ تكون محصولات بلاد نجد الطبيعية والصناعية المستوردة إلى العراق وكذلك محصولات العراق الطبيعية والصناعية المصدرة إلى نجد تابعة لعين المعاملات التي تجرى على محصولات البـــلاد المتحابة وذلك فيما يختص برسوم الواردات والصادرات ورسم المرور (ترانسيت) ورسم التصدير ثانياً وباقي معاملات الكمرك

ج ـــ أن الدولتين لهما الحق في فرض رسوم إضافية على الكمارك وضرائب محلية وضرائب فرعية جديدة أخرى غير موجودة في الوقت الحاضر على شرط أن تكون على نسبة التي تفرض على صادرات البلاد المتحابة وكل حكومة تعطي معلومات إلى الأخرى بالقوانين التي تسنها في هذا الخصوص .

المادة الرابعة ـــ أتفقت الحكومتان بحرية التحويل في ممالك الطرفين بقصد التجارة أو الزيادة بشرط أن يكونوا حاملين الوثائق (الباسبورط) من قبل حكومتهم وكل حكومة لازم تعطي معلومات إلى الأخرى بالقوانين التي تسنها في هذا الخصوص

المادة الخامسة ـــ كل عشيرة من عشائر إحدى الطرفين إذا قطنوا في أراضي الطرف الاخر مجبورة ان تكون تابعة للرسوم المرعية .

المصدر : حياة محمد الحمد بسام ، المرجع السابق ،ص 264 .

المطلب الثالث : أسباب النزاعات الحدودية في منطقة الخليج العربي

ـ تعد منطقة الخليج العربي في تخطيطها الغير مألوف إذ تختلف إختلافا كبيرا عن الحدود السياسية في أي بقعة من العالم فلم تعاني منطقة من مشاكل تخطيط الحدود السياسية مثل ماعانته منطقة الخليج العربي [1]. كذلك منطقة الخليج العربي لم تعرف الحدود السياسية بمعناها المعروف حاليا وقد عجل بظهورها فجأة الحرب العالمية الثانية سببان هما : القوى الاوروبية و النفط [2] وقد كان هاذين كذلك أحد أسباب النزاع الحدودية فيما يلي :

ـ **الأسباب الإستعمارية** : يعتبر الإستعمار الأوربي أحد أهم عوامل قيام النزاعات فقد أدت التقسيمات المختلفة من القوى الاستعمارية للحدود العربية إلى تضارب في الخرائط التي تتضمن حدودا مختلفة للأقطار العربية ، ففي جميع الصراعات يمتلك الأطراف وثائق وخرائط للوصول للحلول[3]، فيحدث تداخل في الحدود التي فرضتها القوى الكبرى وساهمت في وجودها و بقاءها في المنطقة ، حيث ان عدد من النزاعات القائمة تأسس على خرائط رسمت خلال المرحلة الإستعمارية ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية مثل بريطانيا حيث برز دور المقيم البريطاني برسي كوكس في ذلك [4].

أما عن بذرة الخلاف الأخرى التي زرعها الاستعمار و خاصة بريطانيا فهي في إتفاقيات الحدود التي رعتها ودفعت الحكومات الى أبرامها فهي ، تصوغ الاتفاقيات بشكل تصبح فيه قابلة لتفسيرات شتى الأمر الذي أبقاها مصدر مستمر للخلاف بين الأطراف المعنية . وعادت مايبرز الخلاف كذلك عند صوغ الاتفاقيات على أرض الواقع كما هو الحال بين النزاع العراقي و الكويتي [5].

فحالة الانقسام كما سبق و ذكرنا تعود في أسبابها الى حد كبير للوجود البريطاني ولا تزال هذه الحالة تظهر أثارها حتى الأن وتخترق العلاقات القبلية و العشائرية في المنطقة ، وقد

---

1 محمد جمال الحميد ، مشكلات الحدود السياسية بين إمارات الساحل (الإمارات العربية المتحدة حاليا) و جيرانها ،المرجع السابق ، ص 73

2 ظافر، محمد العجمي ، المرجع السابق ، ص143

3 محمد سالم الراشد :" عالم العرب نزاعات الحدود و تقسيم الوجود "، **مجلة المجتمع**، د.ب.ن ، 2021 ، ص2.

4 علي محمد الحسن :" مشكلات الحدود الساسية في منطقة الخليج الاطار القانوني و البعد السياسي "،**مجلة مركزالدراسات الإستراتجية**،ع56، جامعة بغداد ، د.س ، ص168

5 سالم مشكور ، المرجع السابق ، ص 84

تسببت في تعميق الخلاف و التعصب فأضحت هذه القبائل و العشائر تستخدم الجذور التاريخية القديمة[1] لإثبات تبعية الأرض لها .

ولعل السبب الذي جعل المنطقة تعرف تأخر في عملية ترسيم الحدود أنها كانت تابعة لدار الاسلام ، في الاصل وما اجمع عليه الفقهاء المسلمين الاوائل عدم جواز الفصل بين الشعوب التي تتضمنها هذه الدار التي تقوم في تكوينها على الوحدة .[2]

فالملاحظ ان العديد من الخلافات و المشاكل الحدودية كانت من الوسائل التي خلفها الاستعمار لتفريق بين ابناء المنطقة ووضع عقبات ، أمام وحدتهم لكي لا تستطيع ان تكون قوة سياسية مهمة .

السبب الاقتصادي: فقد شكل النفط أحد أهم أسباب المنازعات العربية حول الحدود نظرا للطابع الارتجالي الذي اتسمت به عملية تقسيم المنطقة [3]، فإكتشاف النفط وحرص كل إمارة و دولة على إمتلاك أكبر مساحة ممكن من الأراضي لنفسها على أمل أن تزيد ثروتها الكامنة فقد أظهر العديد من الخلافات الحدودية ، و ذلك راجع لأن النفط أحد أهم الجوانب التي يشتد حولها الخلاف خاصة إذا ما إمتدت هذه الثروات عبر الحدود ، و مثال ذلك ما حدث على حقل الرميلة بين العراق و الكويت[4].

و الملاحظ أنه حتى عامل النفط لم يخلو من التدخل الاستعماري فقد جعلت بريطانيا بعض الدول تمتلك موارد واخرى تفتقر لها ، كما انها خلفت جذور نزاع في أماكن وجود النفط في المناطق المتنازع عليها و الذي كان مرتبط بالمزايا البترولية الممنوحة .[5]

ـ ولم تقتصر المنازعات على البترول فقط بل حتى على المياه الاقليمية و العامل الملاحي فيعد هذا الأخير من العوامل الاساسية للازمات ومثال على ذلك : مرفأ قصر العراقي

---

[1] جون ـ س ـ ولينكسون ، المرجع السابق ،ص ص50،51

[2] محمود، توفيق محمود ، **المدخل الزمني لنزاعات الحدود العربية ـ دراسة حالة السعودية و الامارات** ،(الكويت الجغرافية الكويتية ،2000) ، ص7

[3] محمد جمال الحميد ،مشكلات الحدود السياسية بين امارات الساحل (الامارات العربية المتحدة) و وجيرانها ، المرجع السابق ،ص79.

[4] محمد جمال الحميد ، مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي و شبه الجزيرة ،أطروحة دكتوراه ، (غير منشورة) ، تاريخ العرب الحديث و المعاصر ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، جامعة دمشق ، سوريا ، 2009 ، ص85

[5] علي محمد الحسن ، المرجع السابق ،ص ص 27 ـ 28 .

ومداخله المتنازع عليها و مرفأ خور الزبير[1] .

ـ **السبب العرقي** : يعتبر العامل العرقي من أسباب قيام النزاعات الحدودية ، و ذلك لان كل دولة تسعى لاستعادة منطقة أو ضمها إليها ليس لأنها جزء من دولتها وإنما لكون شعبها وسكانها ينتمون الى نفس العرق[2] ، و هذا ماينطوي عليه الانتماء القبلي كما هو الحال بالنسبة للعراق و السعودية [3] .

ـ قد تثور الخلافات الحدودية لاسباب تتعلق بالعلاقات بين الكيانات و الاطراف و تكون نابعة من عدم توافق الحكومات لدول أو لمجرد خلافات شخصية للحكام ، و هذا السبب كان ولا يزال هو العنصر الفعال وراء نشوب منازعات الحدود هذه الدولة جزء من كيانها السياسي مثل النزاع العراقي الكويتي [4].

ومن خلال كل ما تقدم قد تختلف الاسباب في نزاعات حدودية بين الظاهرة وهي دور الحكومات و الدول و إختلاف في المطالب الحكومية و بين الخفية و التي هي لعبة و مكيدة من صنع الدول الاستعمارية ذات مطامع في المنطقة [5]

[1] محمد جمال الحميد ، مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي و شبه الجزيرة العربية، المرجع السابق ، ص 115 .
[2] ناظم عبد الواحد الجاسور ، المرجع السابق ، ص 27 - 28 .
[3] علي محمد الحسن ، المرجع نفسه، ص 168
[4] حمد جمال الحميد ،مشكلات الحدود بين امارات الساحل(الامارات العربية المتحدة) و جيرانها ، المرجع السابق ، ص 77.
[5] سالم مشكور ، المرجع السابق ، ص82 .

خريطة رقم (03) : توضح توزيع البترول في الخليج العربي

المصدر : حياة البسام حمد ، المرجع السابق ، ص274.

المبحث الثاني: مشكلات الحدود في منطقة الخليج العربي

المطلب الأول : النزاع العراقي الايراني

يعد هذا النزاع من المشكلات المزمنة ، وترجع جذور هذا الخلاف أكثر من 4 قرون فضلّت الحدود تشكل قنبلة موقوتة، قابلة للانفجار بتفعيل أي خلاف سياسي بين العراق وإيران[1]

ففي الفترة العثمانية اشتد النّزاع وتم خلالها عقد جملة من المعاهدات نذكر منها :

• معاهدة 1639 في زمن السلطان العثماني "مراد الرابع" بموجب المعاهدة الفارسية العثمانية .

•معاهدة ارضوم الأولى المنعقدة في 1823م والثانية في 1847م تم الإتفاق فيها عدم سماح لأي دولة التدخل في دولة أخرى، عقدت بعدها جملة من المعاهدات الاخرى وبين فترتي (1869-1914) ، لتطالب بعدها إيران بترسيم الحدود بينها وبين العراق في 1914م وقد أسس الخلافبين إيران والعراق على جملة من المناطق الحدودية بين البلدين نذكرمنها : [2]

مشكلة عربستان : تشكل عربستان القسم الشمالي الشرقي من الوطن العربي تطل على رأس الخليج العربي ، وتقع الى الجنوب الشرقي من العراق وتطل على شط العرب بحدودها الجنوبية المحصورة بين 35°-33°وخطي عرض شمالا وخطي طول48°-51° شرقا وتكون عند نهاية الطرف الشرقي من الهلال الخصيب الذي يبدأ عند السهول الفلسطينية مارا ببلاد الشام والعراق ، وهي تشكل منطقة حاجزة بين الوطن العربي اسيا العربية والقسم الغير العربي من قارة آسيا[3].

"سعت إيران لسّيطرة على المنطقة غير أنها فشلت وهذا راجع لرفض أهل عربستان كل محاولة من الجانب الإيراني لسيطرة إلى غاية 1848/3/31م حيث تم توقيع إتفاقية أرضوم

---

[1] محمد، حسن شذر الوحيلي ،**العلاقات العراقية الايرانية بعد عام 2003**،(المملكة الأردنية الهاشمية ، دار الجنان ، 2006 م ، ص27 .

[2] عبد الرحمان عبد الكريم ،عبد الستار العبيدي،العلاقات العراقية الايرانية في ظل الاحتلال الامريكي للعراق، مذكرة ماجستير، (غير منشورة) ، كلية الآدب ، جامعة الشرق الأوسط ، د.ب.ن ، 2011 ، ص 18 .

[3] عذبي زيد خلف جاسم العتيبي ، الاحتلال الايراني لامار عربستان و حق تقرير المصير لشعبها ، رسالة ماجستير ، (غير منشور) ، جامعة الشرق الاوسط ، د.ب.ن، 2013 م ، ص22.

الثانية ، فاستولت إيران على منطقة المحمرة وميناءها ، وجزيرة عيدان رغم أن هذه الأراضي تعاود للعراق وليس لإيران وتنص بنود المعاهدة على[1]:

- إبقاء الجمارك تحت إدارة الدولة الايرانية.

- يمثل الدولة الإيرانية أمير لدى عربستان وهو مندوب عنها يقيم فيها حتى في حالة الحرب .

- عربستان لها كيانها المستقل في علاقتها الخارجية .[2]

وخلال الفترة الممتدة من"1896-1925م" ظهر الشيخ خزعل الذي يعد من أهم الشخصيات العربية التي ظهرت في منطقة عربستان وجنوبي العراق فقد وقف أمام الاحتلال الإيراني،وكانت علاقته جيدة مع بريطانيا غير أنها تغيرت بعد الحرب العالمية الأولى[3] وتم بعدها إعتقاله و إغتياله في 22 ماي 1936م، لتظهر عقبها جملة من الإنتفاضات كانت الحكومة الإيرانية قد واجهتها سياسة متشددة ضدها ، و قامت بإخماد هذه الحركات بقسوة بالغة ففرضت الهجرة القسرية على العديد من السكان إلى مناطق من إيران وقامت بتبديل تسميات المدن والأنهار العربية الفارسية فغيرت اسم المحمرة إلى خرم الشهر والناصرية وللاهواز والحويزة الى دشت ميشان وأصبحت منطقة عربستان

تعرف بخوزستان[4].

مشكلة شطّ العرب : يعتبر من أهم مصادر المياه العذبة التي تصب في الخليج ، فهو يتكون من إلتقاء نهري الدجلة والفرات عند منطقة كرمة بمسافة "116كلم "يصب في الخليج العربي بمسافة " 190كلم "و يتراوح عرض مجرى شط العرب بين "400 متر" أما أعماق شط العرب تتغير تبعا للمواقع ، وتبع لحالات المد والجزر[5]والمعالجات وعمقه

---

[1] علي ،احمد هارون ،**اسس الجغرافيا السياسية** ،(د . ن دار الفكر العربي 1998) ،ص 273 .

[2] عذبي زيد خلف جسام العتيبي ، المرجع السابق ،ص 67 .

[3] علي، احمد هارون ، المرجع السابق ، ص 27 .

[4] جمال حماد الحميد ، مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية،المرجع السابق ، ص 244 .

[5] شذى كاظم خلف ، جبار عبد زايد ، **تملح مياه شطّالعرب و المعالجات الممكنة** ،(قسم مراقبة و تقييم ، د.ب.ن ، 2003م)، ص 03.

فيسمح للبواخر الكبيرة بالغطس حوالي 9متر بالوصول الى معقل و "9,75 "بالوصول الى عبدان وحوالي"10,75 "متر الى الغاويب[1] .

خريطة رقم (04) : توضح شطّ العرب

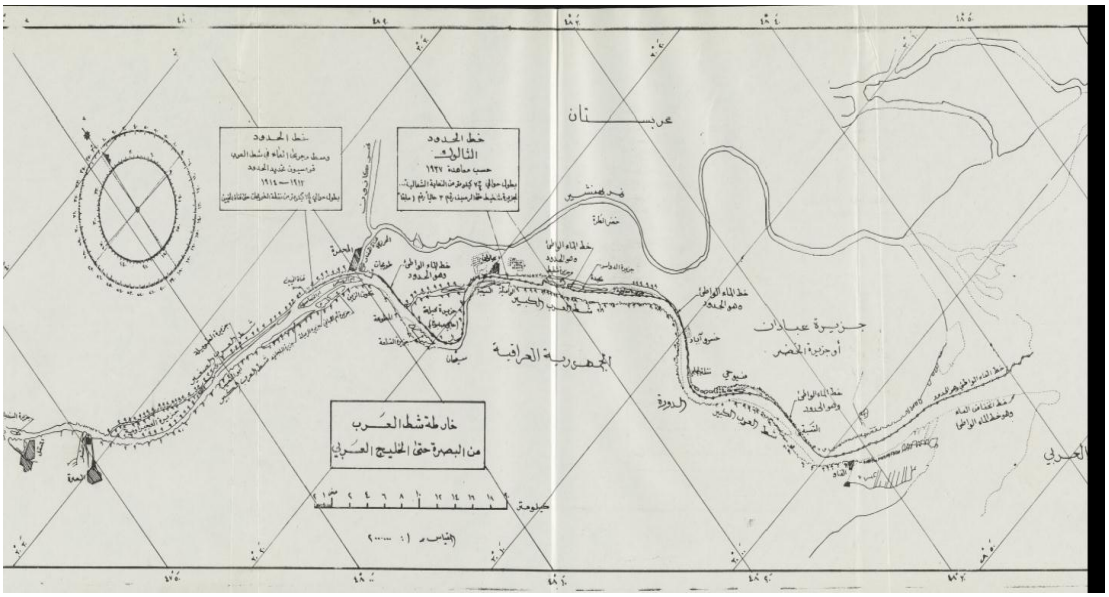

المصدر: محمد طارق،الكاتب،شط العرب و شط البصرة و التاريخ (العراق،مصلحة الموانئ العراقية،1971م)، ص165.

وكان قد ظهر النّزاع بشكل واضح من1639 م ، بعد أن كانت مناطق السليمانية وذهب موضوعا دائما للنّزاع والتطور بعدها في القرن العشرين ، حيث أصبح شطّ العرب أهم مشكلة بين بغداد وطهران وذلك لأن الملاحة لم تصبح مهمة الا مطلع القرن التاسع عشر فمنذ 1936لم تعد دول المنطقة تتصارع على الحدود بل على النفوذ[2].

وبعد أن أصبحت العراق دولة مستقلّة بموجب معاهدة1922م حيث عرضت الحكومة العراقية الفارسية الاعتراف باستقلالها فرفضت هذه الأخيرة ، وكانت موافقتها مقابل تنازل العراق عن جزء من شطّ العرب غير أنّ طلبها قوبل بالرفض من قبل العراق[3].

[1] محمد ، طارق الكاتب ،المرجع نفسه ،ص 10.
[2] رسول، فاضل ،**العراق - ايران (اسباب و ابعاد النزاع)**،(د.ب.ن ، الهيئة العامة للاستعلامات ، د.ب .ن ، 1991م)، ص15.
[3] جابر، ابراهيم الراوي ،**الغاء الاتفاقية العراقية الايرانية لعام 1975 في ضوء القانون الدولي** ،(العراق ، وزراة الثقافة الاعلام ، 1980) ،ص 47 .

قامت الحكومة البريطانية من أجل تحقيق مصالح الحكومة الفارسية و ذلك بتشكيل لجنة صيانة لشطّ العرب تشارك فيها بريطانيا بعد أن قدم نوري السعيد في نفس الفترة شكاوي لعصبة الأمم وذلك نتيجة جملة من التجاوزات الإيرانية . [1]

تم في 1932م وضع لجنة تثبيت وتحديد الحدود قامت بها بريطانيا من بعدها ليتم بعدها توقيع معاهدة الحدود في 4يوليو1937م وإقتضت المعاهدة ب: إنشاء مرسى لايران في مدينة عبدان طوله "7 كلم "مقابل إعتراف إيران ببرتوكول القسطنطينية 1913م [2]

وكان من المفترض أن تشكل معاهدة حدود بشكل واضح لولا ، رفض إيران لاعتراف بسيادة العراق على شط العرب وادارة ميناء البصرة وكانت تطالب بادارة مشتركة في شط العرب[3].وظلت الحكومة الإيرانية تخالف نصوص الاتّفاقية الواضحة وتهدف بذلك إلى تحقيق بعض المكاسب على حساب العراق ، و بعد انتهاء الحرب العالمية الأولىأنشأت إيران داخل العراق مخافر حدودية وحرستها بقوات مسلحة ، وظلت العراق تتبع الطرق الدبلوماسية للدفاع عن حقوقها ، ولم تكتفي إيران بتجاوزات برية بل تعدتها لنهرية"كنكير، مياه زرباطية نهر الوند". [4]

رغم أنّ اتّفاقية 1937م كانت قد حددت مبدأ الثالوج أساس لتثبيت الحدود وأصبح الخط الحدودي بين الدولتين يسير على النحو التالي: تكون المياه الاقليمية العربية في شطّ العرب تمتد بصورة عامة تحت المياه المنخفضة لساحل ايران، والمنطقة التي تقع في ميناء عبدان يسير الخط الحدود منها وفق مبدأ الخط الملاحي العميق لمجرى الثالوج ، أما مدينة المحمرة فإن أسس تثبيت الحدود أمامها هو منتصف الخط الملاحي ، والغريب أنّ الاتّفاقية

---

[1] محمد هاشم حسين : "شط العرب ـ دراسة في الجغرافيا التاريخية "، **مجلة دار البصرة** ، ع11 ، جامعة البصرة ، 2016م ،ص154 .

[2] عبد الفتاح ،الصبروتي ،**الحقائق الخفية في الحرب العراقية الايرانية ـ الحرب القذرة ـ** ،(د.ب.ن،د.د.ن،د.س.ن)، ص 207 .

[3] فلاح ، شاكر اسود، **الحدود العراقية الايرانية ، دراسة مشاكل قائمة بين البلدين** ،(العراق ، مطبعة العاني ، 1970) ،ص99 .

[4] شاكر، صابر الضابط ، **العلاقات الدولية و معاهدة الحدودي بين العراق و ايران** ، (لعراق ، دار البصري ، 1966) ، ص ص233 - 239 .

منحت 7كم من نهر هبه لإيران بعدما كانت تطمح لمنحها 3كم فقط [1].

ظلت الأوضاع متوترة إلى غاية 1975م توصلت كل من العراق وإيران الى إتفاق بواسطة الرئيس "هواري بومدين*"وإبرام معاهدة جديدة نصت على إجراء تخطيط نهائي لحدودها البرية ، ونتيجة لجملة من المشاكل تم إلغاء المعاهدة من قبل صدام حسين**1980/09/17م داعيا الى السيادة العراقية على كل الشطّ ، بدأت بعدها حرب 8أعوام (1980-1988م) [2] ولتعود بعدهاإيران في منتصف الثمانيات للمطالبة بالعودة لاتّفاقية الجزائر1975م و طلبها بإضافة بعض التعديلات عليها ، لتتوقف الحرب في 1988م بين الطرفين على أساس قرار مجلس الأمن ، وظلت الحدود غامضة ولاتزال بقية بنود القرار غير مطبقة وأهمها إتفاقية السلام بين البلدين .[3]

وقد جاءت جملة من الحوادث المكملة لحلقة الخلاف الحدودي العراقي الإيراني الذي لم يحل نهائي لحد الآن رغم توقيع كلا الطرفين على أكثر من إتفاقية دولية بهذا الخصوص وذلك راجع لإقدام إيران على مخالفة مواد المعاهدات والإتفاقيات رغم وضوحها ، ومن أجل الضغط على العراق للحصول على مكاسبها الإقليمية .[4]

---

[1] عبد الفتاح ، الصبروتي ، المرجع السابق ، ص 207 .

***هواري بومدين :** (1932 - 1978م) اسمه الحقيقي محمد ابراهيم بوخروبة ولد بقرية بني عدي غرب مدينة قالمة ، قائد عسكريا للولاية خامسة في ثورة التحرير ليكون ثاني رئيس لجمهورية الجزائر المستقلة (ينظر :صباح نوري هادي العبيدي : هوراي بومدين ودوره العسكري و السياسي ، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ،كلية التربية ، جامعة ديالى ،د.ب.ن، 2005 ، ص ص 4 -15).

****صدام حسين** : (1937 - 2006م) ولد بقرية(العوجة) تكريت شمال العراق شارك في محاولة إنقلابية ضد عبد الكريم قاسم وصار نائب لرئيس مجلس قيادة الثورة بعد إنقلاب عسكري نولى رئاسة العراق على إمتداد أكثر من عقدين 1979 - 2003م تم إعتقاله من قبل قوات التحالف و محاكمته عام 2003 وإعدامه عام 2006 (ينظر : عبد الرحمان مظهر الهلوش ، **صدام حسين الجمهورية الخامسة** ، (بيروت ،الدار العربية للعلوم ، 2017م)،ص 63.

[2] محمد ، هاشم حسين ، المرجع السابق،ص 155 .

[3] سالم ، مشكور، المرجع السابق ،ص 96 .

[4] بيداء محمود أحمد ،" الحدود العراقية الإيرانية "، **مجلة بحوث الوطن العربي**، ع 20 ، مركز دراسات بحوث الوطن العربي العربي ، د.ب.ن ، 2006 ، ص 110 .

خريط رقم (05) : توضح الحدود بين العراق و إيران .

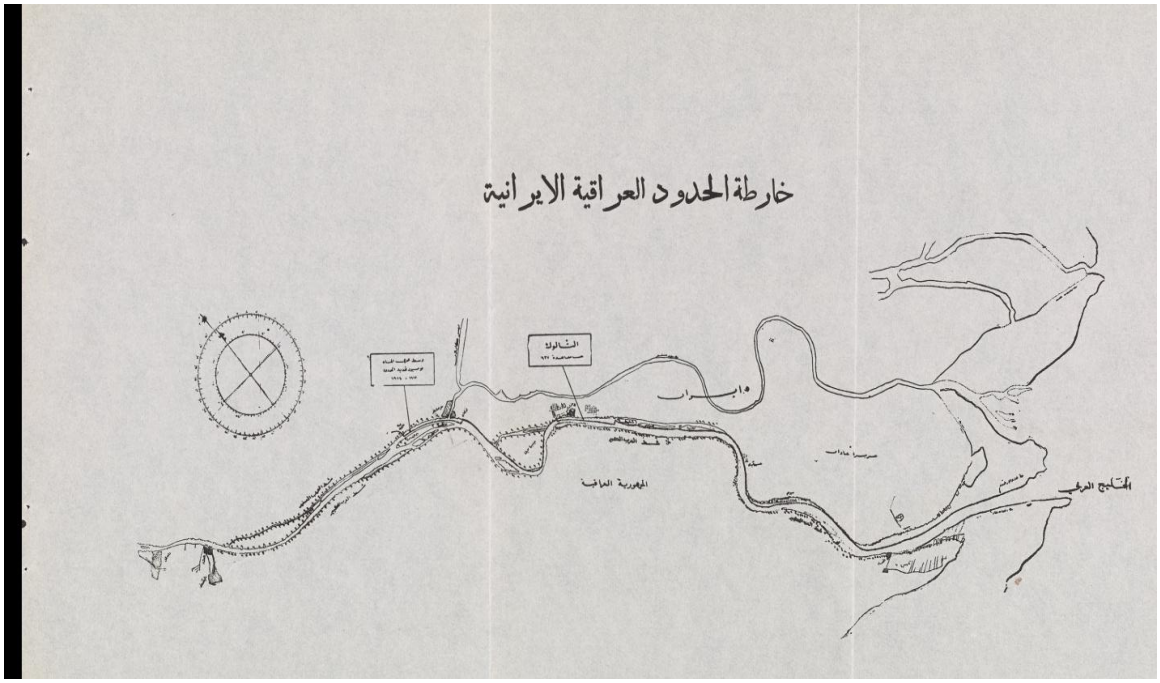

المصدر : شاكر صابر الضابط ، المرجع السابق ، ص 246 .

المطلب الثاني : النزاع السعودي ـ اليمني

ـ تعود الخلافات السعودية اليمنية في جذورها حين بدأت الدولة السعودية الأولى تخطوا خطواتها التأسيسية التي إنطلقت في بناء أركان دولتها المرتقبة ، خاصة حدودها الجنوبية الشرقية [1] ، حيث ضمنت حدودها من ناحية سلطان مسقط و إمام عمان من خلال عقد اتفاقية السيب سنة 1920م [2]، و بدأت أطماعها على الحدود مع اليمن في أوائل العشرينات حول إقليم " عسير " و " نجران " ، و هي مناطق شاسعة تشمل العديد من المدن و القرى والأودية [3] ، و ذلك حينما وضع إقليم عسير تحت الحماية السعودية عام 1926م ، و في عام 1930م اتخذ الملك "عبد العزيز بن سعود " قرارا بوضع موظفين فيه و قبل الادريسي حاكم عسير بهذا الوضع ، و في وقت لاحق تطور الخلاف بين " ابن سعود" و"الامام يحي" بسبب مطالبة السعودية بمنطقة " نجران " [4]،و في هذا الاطار بدأت المفاوضات بين الجانبين ، إذ حرص كل منهما على السلام و الإتفاق و قد بدأت الجلسات بينهما في صنعاء يوم الإثنين 17 ربيع الأول 1933 م ، [5] و اثيرت فيها مسألة " نجران " بحيث بقي كل طرف متمسك بأحقيته فيها[6] ، إذ تحدث الوفد السعودي عندئذ على ضرورة نقل" حسن الإدريسي " بعيدا عن حدود عسير، لأن في ذلك إثارة للفتنة بين البلدين و كما ناقشوا مسألة حدود ، إذ إعتبر اليمنيون أن " عسير " جزء من اليمن و الأدارسة اغتصبوها [7]

و هكذا أعلن الأمير " فيصل بن عبد العزيز " وزير الخارجية بأنّ كل جهود المفاوضات باءت بالفشل ، و انفجر الصدام بين الطرفين و بدأت حرب الأسابيع السبعة [8]، كل هذه العوامل قد دفعت بالعاهلين السعودي و اليمني كل حسب ظروفه الموضوعية إلى

---

[1] ناظم عبد ،الواحد الجاسور، المرجع السابق ، ص 103 .

[2] محمد جمال الحميد ، مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج و شبه الجزيرة العربية ، المرجع السابق ، ص190

[3] عبد الرحمان الوجيه ، **عسير بين النزاع السعودي اليمني** ،(القاهرة ، د ، د ، ن ،12 سبتمبر 1999 م)، ص 62 .

[4] محمد جمال الحميد ، مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج و شبه الجزيرة، المرجع نفسه، ص191.

[5] سيد مصطفى سالم ، **مراحل العلاقات اليمنية السعودية 1158 - 1353 ه / 1754 - 1934 م - خلفية و حوارات تاريخية -** ، (مصر ،المكتبة التاريخية اليمنية ، 2003) ، ص ص 309 ، 310.

[6] مروى سليمان عبد الحفيظ رضوان فايد ، **العلاقات السعودية اليمنية في الفترة من 1932 م إلى 1953** ، مذكرة ماجستير(غير منشورة ،تخصص تاريخ حديث ، معاصر ، جامعة الزقاقيق ، 2004 م ،ص ص 127 ،129

[7] سيد، مصطفى سالم ، المرجع نفسه، ص 311 .

[8] مروى سليمان ، عبد الحفيظ رضوان فايد ، المرجع السابق ، ص 130 .

الموافقة على إعلان الهدنة في 13 / 05 / 1934م [1]، و تم توقيع معاهدة " الطائف " بين الملك " عبد العزيز بن سعود " و"الإمام يحي " إمام المملكة اليمنية[2] ، إذ تضمنت هذه المعاهدة الاستحقاقات التالية :

- إحتوت المعاهدة على 23 مادة حددت أجلها 20 سنة قابلة للتجديد .
- تعهد المملكتان على نبذ الخلافات و عدم استخدام القوة .
- الإتجاه نحو رسم الحدود بين المملكتين على أساس ماكان بيد كل منهما قبل عام 1933م، و الاقرار بتبعية نجران للمملكة العربية السعودية [3]
- و بعد توقيعها تم تشكيل لجنة خاصة قامت بتعيين مواقع الحدود ووضع العلامات التي بلغ عددها 240 عمودا على امتداد الخط بين (الميدي) على الجنوب السعودي و (المواسيم) اليمني إلى حافة الربع الخالي شرقا[4] ، و رغم كل هذا فإن هذه الإتفاقية لم تضع حدا نهائيا للخلاف السعودي اليمني بسبب استمرار المطالب التاريخية للطرفين ، و في عام 1969م وبعد قيام السعودية بمنح امتيازات التنقيب عن النفط فيها قامت وحدات عسكرية تابعة لليمن بإحتلال منطقة " الوديعة " بحجة انتسابها للسيادة اليمنية ، و بالمقابل استخدمت السعودية القوة العسكرية لإسترجاعها [5] ، و تفاقم الخلاف أكثر بإقامة الوحدة اليمنية و كانت الدولتان عام 1990م تركزان اهتمامهما بشكل رئيسي على بعضهما البعض ، و أثناء استقلالهما تعتبر كل دولة أن الدولة الأخرى مصدر للخطر الأول عليها [6]، و بذلك تألفت لجنة سعودية يمنية مشتركة من الخبراء من أجل التوصل إلى حل المشكلة ، و لكن لم تسفر عن

---

[1] فتحي ،العفيفي، **مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية ـ دراسة تاريخية ، سياسية ، قانونية ـ** ، (د.ب.ن ،المركز الاكاديمي للدراسات الاستراتيجية ،2000 م)، ص 102 .

[2] علي أحمد هارون ، المرجع السابق ، ص 277 .

[3] فتحي ، العفيفي ، المرجع السابق ،ص ص 282 - 283 .

[4] علي أحمد هارون ، المرجع نفسه ، ص 279 .

[5] يوسف سليمان علوش ، مشكلات الحدود في منطقة الخليج و الجزيرة العربية ، مذكرة ماجستير(غير منشورة)،جامعة دمشق ، كلية العلوم السياسية ، سوريا ،2009 ، ص 115 .

[6] جمال، سند السويدي و آخرون ، **حرب اليمن 1994 ـ الأسباب و النتائج ـ** ، ط 4 ،(الامارات العربية المتحدة ، مركز المتحدة ، مركزالامارات للدراسات و البحوث الاستراتجية ، 1998) ،ص 103 .

أية نتائج بسبب تمسك السعودية باتفاقية الطائف التي تقضي بمنحها المناطق الثلاث " نجران ، جيزان ، عسير" .[1]

ـ و في أعقاب زيارة الرئيس اليمني " علي عبد الله صالح " إلى السعودية في يونيو 1995م اتفق الجانبان على تفعيل عمل اللجنة ، و بدأ أن هناك نوعا من المرونة و التفاهم ، إذ أسفر ذلك إلى اتفاق ينهي جميع الخلافات الحدودية بين الجانبين[2] ، و في 12 حزيران 2000م وقع الطرفان معاهدة في جدة شملت كافة القطاعات الحدودية ، بحيث تم فيها تعيين الحدود البحرية و كل نقاط الإختلاف بين الطرفين و استغلال الثروات المشتركة على طول خط الحدود البرية الفاصل بينهما ، و هكذا توصلتا إلى حل سلمي و مرضي للطرفين ، ورغم التوصل إلى حل نهائي إلا أن بعض قبائل البدو عارضت ترسيم الحدود بين الدولتين منها " قبائا وائلة اليمنية ، دهم الحمراء " .[3]

خريطة رقم (06) : الحدود السعودية ـ اليمنية

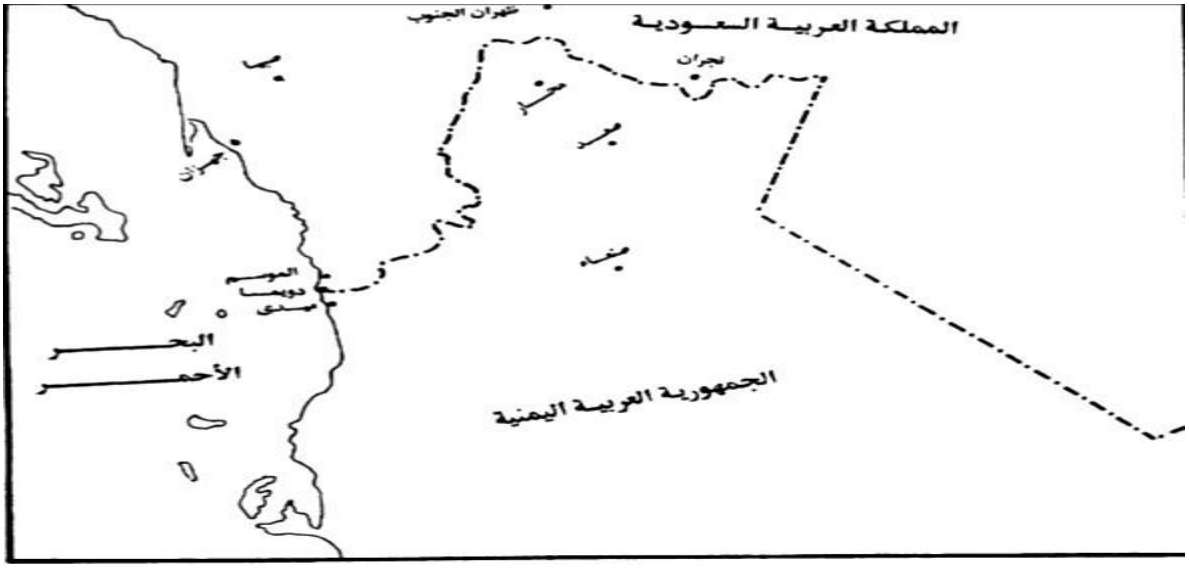

المصدر: علي أحمد هارون : مرجع سابق ، ص 281 .

[1] يوسف سليمان علوش ،المرجع نفسه، ص 115 .
[2] فتحي، العفيفي ، المرجع السابق ، ص 283 .
[3] يوسف سليمان علوش، المرجع نفسه، ص 115 .

المطلب الثالث : النزاع القطري ـ البحريني

ـ يتركز النزاع بين البلدين حول ثلاث جزر رئيسية غنية بالمياه و البترول[1] " فشت الديبل" الواقعة شمال شرقي منتصف المسافة بين جزر البحرين و قطر ،و"جزر حوار " التي عبارة عن أرخبيل من الجزر تقع غرب شبه جزيرة قطر [2]، بالاضافة إلى "منطقة الزبارة " التي تقع في الجانب الغربي من قطر، وجاءت تسميتها من اسم خليجها الواقعة عليه [3] ، و تعود جذور هذه المشكلة إلى فترة الاستعمار البريطاني في القرن 19 م وقد مر هذا الخلاف بعدة مراحل كادت أن تصل إلى حد الصدام المسلح بين البلدين [4]

ـ و بعد نهاية الحرب العالمية الاولى و ظهور النفط في منطقة الخليج سعت الشركات العالمية تسعى الى معرفة مرجعية جزر حوار ، و فشت الديبل لقطر أم للبحرين فكتب المندوب البريطاني إلى شيخ قطر على ملكية هذه الجزر ، و في 20 تشرين الثاني 1937م أعلن مستشار البحرين " شارلز ديمبلر بلجريف " ضم جزر الحوار إلى البحرين ، و هكذا زرع البريطانيون المشكلة بين البلدين .[5]

ـ و تتجلى أسباب إستمرار هذا الخلاف في الأهمية القصوى التي يوليها البحرينيون لمنطقة الزبارة نظرا لارتباطهم السياسي بها ، ففي عام 1967م تضمنت مفاوضات جرت بين أميري البحرين و قطر حول الحدود البحرية لمسألة الزبارة ، فاشترط حاكم قطر انّ يسلم جزيرة حوار مقابل تسوية قضية الزبارة ، أما مطالب قطر بخصوص هذه الجزر قوبلت باعتراض البحرين التي تتمسك بحقها في السيادة عليها [6] ، و توصلت الدولتان بوساطة سعودية إلى اتّفاقية بينهما عام 1978م قضت بتجميد الوضع وعدم القيام بأي عمل بشأنه أنّ يؤدي إلى تعزيز موقفه القانوني ، و لكن النزاع ثار مجددا عام 1982م حين دشنت

---

[1] محمد ،عوض الهزايمة ، **قضايا دولية ـ تركة قرن مضى و حمولة قرن أتى ـ** ،(د.ب.ن ، دار الحامد ، 2007)، ص 28 .

[2] حمد ابراهيم عبد الله ،"سيادة البحرين في شبه جزيرة قطر و الموقف البريطاني ازاءها 1935 ـ 1949" **مركز دراسات البحرين** ، كلية الآداب ، جامعة البحرين ، ديسمبر 2019 م ، ص 21 .

[3] ابراهيم فاعور الشرعة ، ايهاب محمد علي زاهر :" مدينة الزبارة في قطر و تطورها بين عامي 1873 -1902 ،**مركز البحرين الانسانية و الاجتماعية** ،ع 36 ، الجامعة الاردنية ، 2019 م ، ص 311 .

[4] جاسم ، محمد كرم :" النزاع الحدودي بين دولتين قطر و البحرين "، **مجلة العلوم الاجتماعية** ، جامعة ، الكويت،ع2 ، ص 10 .

[5] يوسف سليمان علوش ، المرجع السابق ، ص 92 .

[6] محمد ،رضوان ، المرجع السابق ،ص ص 54 ،56 .

البحرين احدى سفنها الحربية التي اطلقت عليها اسم " حوار" وإعلانها كذلك في 20 تشرين الأول 1984م بتنفيذ مشروع ضخم لردم منطقة" فشت الديبل "وانشاء مدينة عليها ، هذا ما إعتبرته قطر أعمالا استفزازية [1] ، فقامت بالرد على ذلك في أفريل 1986م بتوجيه هجوم نفذته أربع طائرات على جزيرة "الديبل" ، حيث كان يجري إنشاء مقر تابع لقوات الدفاع البحرينية مما أدى إلى سقوط جرحى ، هذا ما تمخض عنه انعكاسات سلبية تمثلت في حشد قواتها على الحدود ، و هذا ما دفع بمجلس التعاون الخليجي إلى تفعيل وساطتها لتسوية الخلاف إلا أنه فشل في ذلك .[2]

ايداع القضية لدى محكمة العدل الدولية : ففي 8 تموز 1991م أودعت حكومة قطر لدى المحكمة الدولية طلبا ترفع فيه دعوى على حكومة البحرين بشأن النزاعات القائمة بالسيادة على جزر حوار و ديب و قطعة جرادة ، وتعيين حدود المناطق البحرية للدولتين[3]، في حين طعنت البحرين القرار الذي يخص رفع الملف لمحكمة الدولية ، و إزاء إصرار قطر على وضع ملف الحدود أمام القضاء الدولي ، و في مارس 2001م أصرت المحكمة الدولية قرارها النهائي بهذا الشأن[4]، فكان القرار كالتالي :

- عودة جزر حوار للبحرين و اعطاء قطر باقي الجزر (فشت الديبل ، الزبارة) ، و بهذا التقسيم للحدود حصلت قطر على حقول الشمال التي تحتوي على الغاز الطبيعي .

- أما البحرين حصلت على بعض مكاسب تمكنها من التوصل إلى المياه الاقليمية ، و كان البلدان قد وافقا على هذا الحكم ، وعادت العلاقات إلى أوضاعها على الصعيد الدبلوماسي و السياسي و الإقتصادي فيما بعد [5].

---

[1] يوسف سليمان علوش ، المرجع نفسه ،ص ص 93، 94 .
[2] محمد، رضوان ، المرجع السابق ، ص 155 .
[3] أحمد محمد ناصر الدهيمي : مشكلة الحدود بين قطر و البحرين أسبابها و تطوراتها و نتئجها 1971 - 2001 م ، مذكرةماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بيروت العربية ، بيروت ، 2010 م ، ص 9
[4] مجيد حميد شهاب : الترسيم النهائي للحدود السياسية بين قطر و البحرين و مستقبل العلاقة بينهما ، **مجلة** جامعة الكوفة ،ع 5،جامعة الكوفة ، د ، س ، ن ، ص 104 .
[5] مفيد، الزيدي ، **تاريخ قطر المعاصر** ،(الاردن ، دار المناهج ، 2010م)، ص 81 .

خريطة رقم (07) :الحدود القطرية ـ البحرينية المحددة من طرف محكمة العدل الدولية

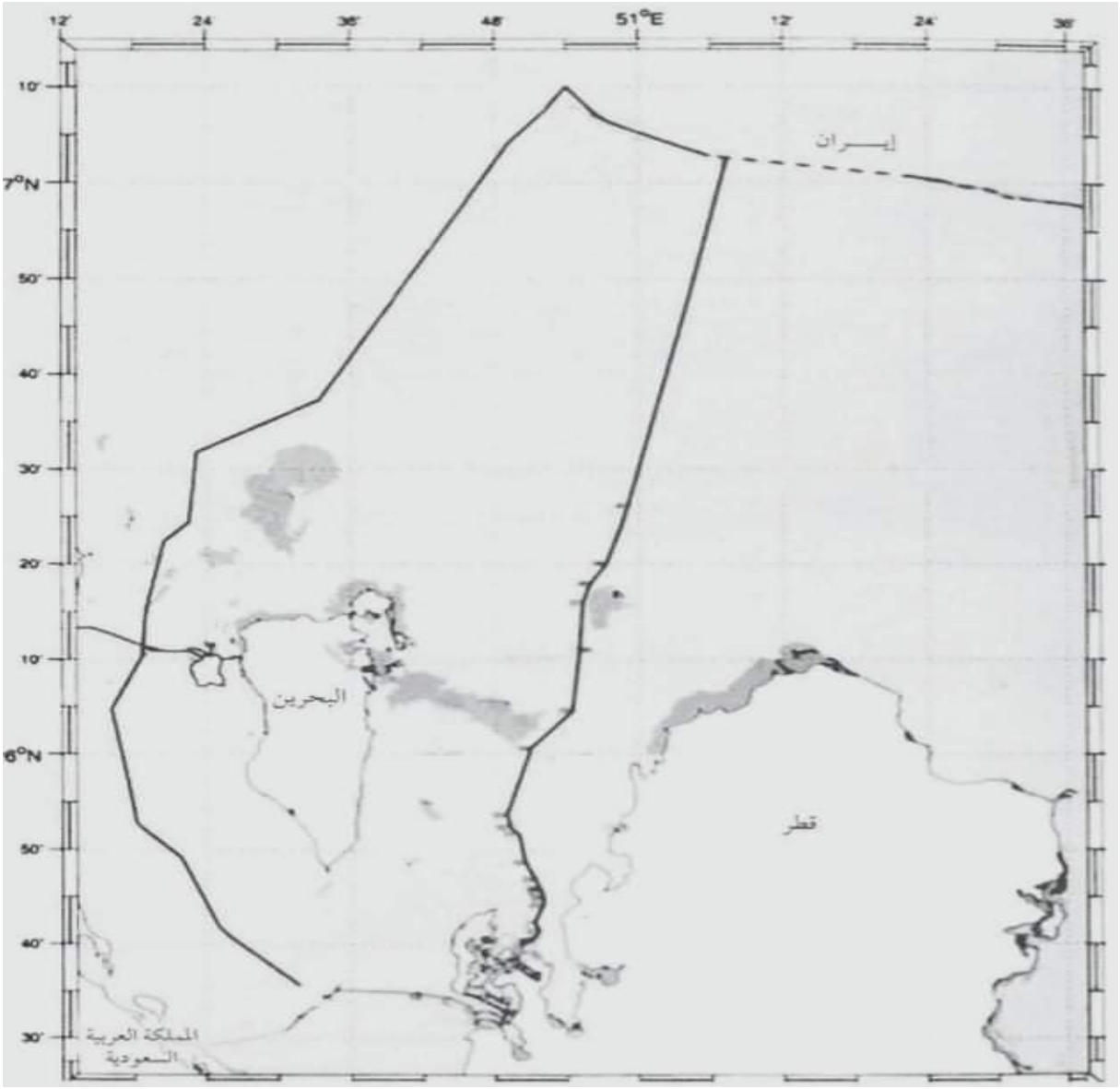

المصدر : جيوفانيديستيفانو ،**نزاعات الحدود و حلها في ضوء القانون الدولي ـ حالة قطر و البحرين ـ** ،(الامارات العربية المتحدة ، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ،2008م)، ص 39 .

الفصل الثالث :

النزاع الحدودي بين الإمارات و إيران

المبحث الأول : الموقع الجغرافي لأطراف النزاع و أبعاده التاريخية

المطلب الأول : الموقع الجغرافي لإيران و الإمارات و الجزر الثلاث

ـ موقع دولة إيران :

أ/ ـ الموقع الفلكي :

تقع إيران بين دائرتي عرض 25° و 40° شمال خط الاستواء و بين خطي طول 44° و63° شرقي خط غرينيتش ، و قد كان لهذا الاخير الاثر الكبير في تنوع الاقاليم المناخية وتنوع النبات الطبيعي [1]

ب /الموقع الجغرافي : تقع جمهورية إيران الاسلامية في قارةآسيا بين الشرق و الشرق الاوسط و جنوبي آسيا. [2]

إيران هضبة عالية ترتفع بين السهول "دجلة و الفرات " في الغرب و سهول السند وجبال هندكوش في الشرق،[3]تحدها شمالا و أرمينيا و تركمانستان و العراق و تركيا من الغرب ،وأفغاستان و باكستان من الشرق و الخليج العربي ، و خليج عمان وبحر العرب من الجنوب [4] و تبلغ مساحة إيران الاجمالية 1,637,057 كلم^2 عاصمتها" طهران" و يبلغ عدد سكانها حوالي 72,4 مليون نسمة [5] ، تعد إيران أكثر كثافة من حيث عدد سكان بين دول الخليج العربي .[6]

يبلغ مجموع أطوال سواحل إيران البحرية 2640 كلم تبلغ إجمالية حدودها 7705 كلم وطول حدودها البرية 5065 كلم^2 . بينما يبلغ طول الساحل الذي تشرف عليه إيران على

---

[1] فؤاد عاطف العبادي ، السياسة الخارجية الايرانية و اثرها على امن الخليج العربي ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادب ، جامعة الشرق الاوسط ، د.ب ، 2012 ، ص 25 .

[2] موريس ، اسعد شربل ، كمال حنا، **موسوعة بلدان العالم بالارقام** ،(لبنان ، دار الفكر العربي ، 1999) ،ص 66.

[3] محمود، شاكر ، **ايران ـ مواطن الشعوب الاسلامية في اسيا ـ** ،(د.ب.ن ، المكتب الاسلامي، 2012)، ص 73 .

[4] سليم كاطع علي :" البعد الايراني في السياسية الخارجية الامريكية **"، مجلة دراسات دولية** ، ع 60 جامع بغداد ، د.س.ن ، ص 160 .

[5] شوقي ، ابو خليل، **اطلس دول العالم الاسلامي** ، (ط2 ، سوريا ، دار الفكر ، 2003) ،ص 35 .

[6] سليم كاطع ، المرجع نفسه ،ص 161 .

الخليج العربي بما في ذلك سواحل الأحواز الايرانية 1200 كلم .[1]

إيران دولة شبه منغلقة تحاصرها اليابسة من كل مكان من الشمال و الشرق و الغرب بحيث تعتمد في اتصالتها بالخارج على اطلالتها الخليجية التي هي الأطول مقارنة بسواها كما أنّ الخليج هو المعبر الرئيسي لنفط إيران [2]

خريطة رقم (08) : توضح دولة إيران

المصدر : إياد عايد والي البديري: "الدور الاستراتيجي لايران في منطقة الخليج العربي ـ دراسة جيوبوليتيكية ـ "، **مجلة القادسية** ، ع 3،ب.ن ،2008 ، ص 345 .

[1] اياد عايد والي البديري ، المرجع السابق ، ص254 .
[2] شنين محمد المهدي : السياسية الخارجية الايرانية تجاه دول المشرق العربي 2001 -2013 ، مذكرة ماجستير(غير منشور) ، تخصص علاقات دولية وإستراتجية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر ، 2014/2013 ، ص34 .

ـ موقع دولة الإمارات العربية المتحدة :

أ/ ـ الموقع الفلكي : تقع دولة الإمارات العربية المتحدة في المنطقة المدارية الجافة ، بين خطي عرض 22° و26,5° بخط الاستواء ، و يقطعها مدار السرطان عند 23,5° ، كما تقع بين خطي طول 51° و 56,5° شرقا بخط غرينيتش .[1]

ب ـ الموقع الجغرافي : تقع دولة الإمارات العربية المتحدة في قارة آسيا ، و تحديدا في الجهة الغربية الجنوبية منها في شرق الجزيرة العربية ، يحدها من الشمال الغربي مياه الخليج العربي ولها حدود مشتركة مع دولة قطر ، و من الجنوب الغربي لها حدود برية مع المملكة العربية السعودية ، و من الجنوب الشرقي مع سلطنة عمان [2]، ممتدة من الغرب إلى الشرق في سبع إمارات [3] كانت تعرف بالإمارات المتهادنة (المتصالحة) وهي : " أبو ظبي (أكبرها) ، دبي ، الشارقة ، عجمان ، الفجيرة ، رأس الخيمة ، أم القيوين " [4]، وتبلغ مساحة هذه الدولة 75,581 كم^2، و عدد سكانها حوالي 2,303,088 نسمة ، و عاصمتها " أبو ظبي " [5]، و تمتاز الإمارات العربية بمناخ جاف و حار جدا في الصيف ، و رطب جدا في الشتاء ، و هي عبارة عن سهل ساحلي ينتهي عند الربع الخالي ، و منطقة جبلية مرتفعة قرب حدود عمان و بعض الجزر[6] .

ـ تتمتع الإمارات العربية المتحدة بموقع جغرافي هام كونها من الدول النفطية الرئيسية التي يمر عبرها نفط الشرق الأوسط ، و تحظى بأهمية خاصة لقربها من الجزر الصغيرة التابعة لمضيق هرمز [7]، و تبرز استراتيجية الموقع البحري لها في أنّ البحر يعد عازلا طبيعيا بينها و بين دولة إقليمية هي ايران ، و إنّ لهذا الموقع أبعادا جيوبوليتيكية بناءة لدولة

---

[1] عبد الرحمان ، سيف ، **تطور دولة الإمارات العربية المتحدة**، (الأردن ، دار المعتز ، 2015 م) ، ص 20 .
[2] سلطان أحمد ، الجابر ، **الإمارات العربية المتحدة** ،(د ، ط ، الإمارات العربية المتحدة ، المجلس الوطني للإعلام ، 2016 م) ، ص 01 .
[3] إسماعيل أحمد ، ياغي ،**تاريخالعالم العربي المعاصر** ،(الرياض ، مكتبة العبيكان ، 2000م) ، ص 73 .
[4] محمد ، عتريس ، **معجم بلدان العالم ـ آخر التطورات السياسية ، أحدث البيانات الاحصائية ـ**، (القاهرة ، الدار الثقافية ، 2002 م) ، ص 42 .
[5] محمد ، الجابري ، **موسوعة دول العالم ـ حقائق و أرقام ـ** ،(القاهرة ، مجموعة النيل العربية ، 2000 م) ،ص 73.
[6] عبد الوهاب ، الكيالي ، **موسوعة السياسة**، ج1 ، المرجع السابق ، ص 282 .
[7] كليكوفسكي ، لوتسكييفيتش ،**الإمارات العربية المتحدة** ، تر، حسان اسحق ، (د، ب ، ن ، دار ميسيل1979 م) ، ص 08 .

الإمارات محليا من حيث انعكاساته الإقتصادية و الحضارية [1].

خريطة رقم(09) : توضح دولة الإمارات العربية المتحدة

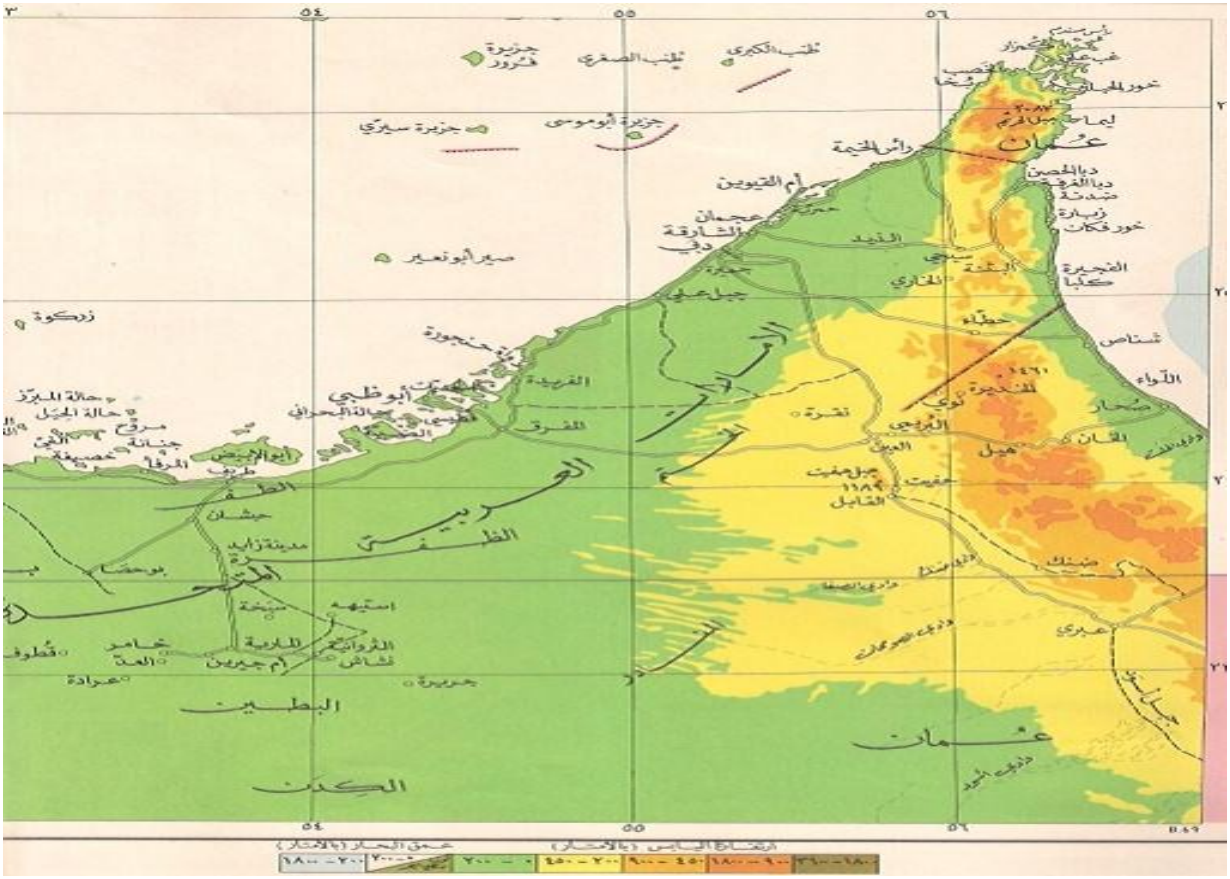

المصدر : محمد سيد ، نصر و آخرون ، أطلس العالم ، (د ، ط ، بيروت ، مكتبة لبنان ، د س ، ن) ، ص 28

[1] محمد صالح ، العجيلي ، **دولة الإمارات العربية المتحدة ـ دراسة في الجغرافيا السياسية ـ** ،(الإمارات العربية المتحدة ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، 2000 م) ، ص 24 .

ـ تشكل دولة الإمارات العربية المتحدة :

ـ الاتحاد الثنائي: "لا تعد فكرة إقامة إتحاد بين بعض إمارة الخليج فكرة جديدة فهي تعود لعام 1952م مع مشروع "مجلس الإمارات المتصالحة"، و الذي تقرر له أنّ يجتمع عدة مرات في العام برئاسة مقيم سياسي بريطاني غير أنه لم يحقق أهدافه المنشودة" [1]

وبعد إجتماع ثنائي ضم كل من حاكم دبي "الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم"وحاكم أبوظبي "الشيخ زايد بن سلطان" يوم18 شباط 1968م صدر على إثرهذا الاجتماع بيان يتضمن إتحاد بين إمارتين [2]،فإجتمع الحاكمان في منطقة "السميح"عقب تلقي الضوء الأخضر من سلطات الإحتلال البريطاني[3] ، وقد كان الحاكمان قد قدما دعوة إلى حكام الإمارات المتصالحة الأخرى لمناقشة هذا الاتفاق وتضمن مبدأين :

تكوين إتحاد يضم الإمارتين تكون مهمتهما الإشراف على الشؤون الخارجية ومسائل الدفاع والأمن الداخلي والخدمات الصحية وتوحيد العلم وتسوية الحدود المعلقة بينهما.

دعوة حكام إمارات الساحل الأخرى : الشارقة،رأس الخيمة،أم القيوين،الفجيرة،عجمان لمناقشة بنود الإتحاد والإشتراك فيه ، ودعوة حاكمي قطر والبحرين للتناقش معهما حول مستقبل المنطقة وقيام إتحاد الإمارات العربية[4] .

الاتحاد التساعي: انعقد يوم 25 شباط 1968 م الى 28 شباط 1968ممؤتمر دبي وتقررفيه إقامة اتحاد بين الإمارات يسمى"اتحاد الإمارات العربية"ويضم كلا من :البحرين ، قطر ،إمارات الساحل العماني وهي :أبو ظبي،دبي،أم القيوين،الشارقة،رأس الخيمة ، الفجيرة ، عجمان [5] .

---

[1] رياض ، نجيب الريس ، **الخليج العربي و رياح التغيير** ، (لندن ، دار الرياض ريس ، د.ت. ن) ، ص 15.

[2] محمود ، وجبت سنان ، **أبوظبي و اتحاد الامارات العربية و مشكلة البريمي**، (العراق ، دار البصري 1969) ، ص ص 128 ، 129 .

[3] ايهاب ، عمر ، الخليج البريطاني ـ **كيف صنعت بريطانيا دول الخليج العربي** ـ ،(مصر ، دار الكتاب ، 2008) ، ص 208 .

[4] محمود محمد أصغر عباس : "الانسحاب البريطاني من الخليج العربي وقيام اتحاد الامارات العربية "، **مجلة جامعة تكريت** ، ع 5 ، مجلد 15،جامعة تكريت ، العراق ، 2008 ، ص 264 .

[5] محمود ، وجيت سنان ، المرجع السابق ، ص 134 .

ـ"إستمر إجتماعهم ثلاثة أيام و تمحورت الاجتماعات في اليوم الأول حول ضرورة الإتحاد وأهميته ، في اليوم الثاني"[1] قدمت قطر مشروعا للإتحاد أطلقت عليه إماراة الساحل الغربي المتحدة دعت فيه الى ضرورة إتحاد يتكون من أبوظبي ودبي و البحرين وقطر وضم الإمارات الخمس الصغيرة إليها غيرأنه لم يتم ذلك[2]،وفي اليوم الثالث دامت المشاورات 16 ساعة وصدرت بعدها صياغة جديدة عرفت بإتفاقية إتحاد الإمارات العربية وإشتهرت بإسم إتفاقية دبي ، و قد أدخلو مجموعة من التغيرات على المشروع القطري ، و في عام 1968م تعيين الشيخ زايدآل نهيان رئيسا للمجلس الاعلى للاتحاد،[3] و عقد المجلس في الفترة الممتدة من" 10 إلى 14 ماي 1969م " ، قدمت فيه قطر جدول أعمالها الذي حدثت فيه جملة من الخلافات، ليتم فيما بعد إصدار بيان مشترك في" 14 ماي 1969م" وتقرر فيه :

ـ أن يكون للإتحاد رئيس و نائب إتحاد .

ـ أن يستبدل المجلس الإتحادي المؤقت بمجلس وزراء .

ـ أن يكون للإتحاد علم موحد[4] .

ـ بدأت فيما بعد إجتماعات الدورة الرابعة " 21 ـ 25 أكتوبر 1969م" وتم الإتفاق على أنّ يكون الشيخ زايد آل نهيان حاكم لأبو ظبي و رئيسا للإتحاد لمدة سنتين ، و الشيخ رشيد آل مكتوم(حاكم دبي) نائب لرئيس ، و إختيار أبو ظبي عاصمة مؤقتة ، ولكن هذا الإتحاد لم يستطيع الصمود أمام العديد من العقبات التي إعترضت نجاحه ، فأصبحت الإختلافات واضحة في وجهات النظر، فوصل الإتحاد الى نهايته الرسمية بعد إعلان البحرين إستقلالها في" 4 أغسطس 1971م و كذلك قطر في 2 سبتمبر 1971م" [5] .

---

[1] احمد ،زكريا الشلق، مصطفى ، عقيل الخطيب ، **قطرو اتحاد الامارات العربية التسع في الخليج العربى 1968 -1971**، (قطر ، دار الثقافة ، 1998م)ص27.

[2] محمود ، حسن العيدروس ، **الامارات بين الماضي و الحاضر** ، المرجع السابق ، ص 50 .

[3] اسماعيل ، احمد الياغي ، محمود ، شاكر ، **تاريخ العالم الاسلامي الحديث و المعاصر الجناح الاسياوي** (الرياض ، دار المريخ ، 1955) ، ص 102 .

[4] ر ـ ف ـ كليكو فسكي ، ف ـ الو تسكيفيتش ، **الامارات العربية المتحدة**، المرجع السابق ،ص ص 39،42

[5] نادية فاضل عباس فضلي : "النظام السياسي لدولة الامارات العربية المتحدة "،**مجلة دراسات دولية** ، ع59 ، جامعة بغداد ، العراق ، د . س.ن ، ص 60 .

الاتحاد السباعي : بعد فشل الإتحاد التساعي صرح الشيخ زايد بن آل نهيان في مؤتمر صحفي في" 28 ماي 1968م" في أعقاب الإجتماع الأول للدورة الأولى للمجلس الأعلى للإتحاد بأنهم كانو عازمين على إقامة إتحاد بين الإمارات السبع فقط ، و لكن عندما رغبة الشقيقتان قطر و البحرين في قيام إتحاد أشمل يضم الإمارات التسع فما وجدنا إلا الترحيب بهما كأشقاء و جيران [1] .

فحسب هذا التصريح فإن الإتحاد من البداية كان يهدف لاتحاد سباعي ،وبعد فشل المباحثات لقيام إتحاد إمارات الخليج العربي أنعقد مؤتمر بدبي عام 1971م إجتمع فيه حكام كل من : أبو ظبي ، دبي ، الشارقة ، أم القيوين ، الفجيرة ، عجمان و ذلك بهدف دراسة إمكانيات التوصل إلى صيغة لقيام اتحاد سداسي بينهم [2] .

و بعد حل الإتحاد التساعي صدر إعلان يوم" 18 يوليو 1971م" موقع من طرف حكام الإمارات الست وهي : أبو ظبي ، دبي ، الشارقة ، عجمان ، أم القيوين ،الفجيرة تم إعلان رسميا عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة بعد إنتخاب رئيس دولة وهو زايد بن سلطان آل نهيان و نائب الرئيس وهو راشد بن سعيد آل المكتوم لتنضم فيما بعد إمارة رأس الخيمة للإتحاد [3]

[1] مصطفى ، عقيل الخطيب ، المرجع السابق ، ص 135 .
[2] محمود حسن ،العيدروس ، **الامارات بين الماضي و الحاضر** ، المرجع السابق ، ص 59 .
[3] حسن إبراهيم العطار ،" اتحاد دولة الامارات العربية و إستقلال البحرين و قطر في الوثائق و المصادر الرسمية "،**مجلة الروزنامة** ، مجلة الرزنامة ، ع 7 ، د.ب.ن ، 2009 ، ص 321 .

خريطة رقم (10) : توضح الإمارات العربية السبع

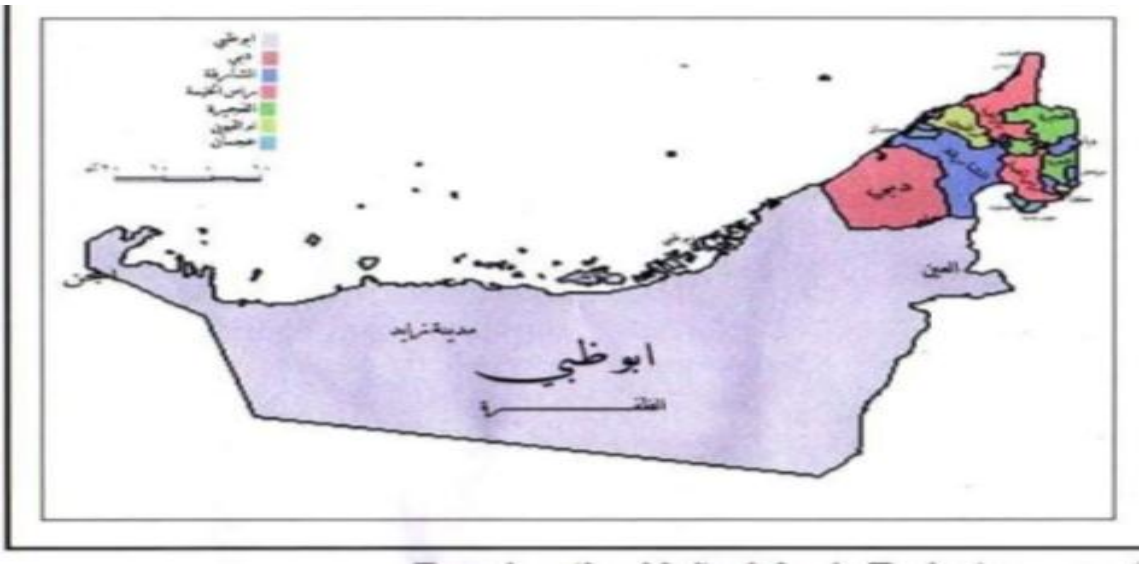

المصدر : كامل جابر الشاهر : دولة الامارات العربية و علاقتها الخارجية ، اطروحة أدكتوراه (غير منشورة)، تخصص فلسفة التاريخ ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، د.ب.ن ، ص 150 .

ـ الموقع الجغرافي للجزر الثلاث :

ـ تقع الجزر العربية على مضيق هرمز المتحكم في مدخل الخليج العربي من ناحية المحيط الهندي ، و هي جزيرة " أبو موسى " و جزيرة " طنب العليا و الكبرى " و جزيرة " طنب الصغرى " .[1]

أ ـ أبو موسى :

ـ تقع في مدخل الخليج العربي على بعد 160 كممن مضيق هرمز ، و تبعد عن إمارة الشارقة نحو 82 كم ، و نحو 80 كم على الساحل الإيراني ، أي أنها أقرب للسواحل الإماراتية[2] وتقدر مساحتها حوالي 35 كم^2 و طولها 7 كم و عرضها 5 كم ، و هي جزيرة مستطيلة الشكل يتكون سطحها من سهول رملية خالية من الأشجار ماعدا مساحات بسيطة

[1] محمد نصر، مهنا ، **الخليج العربي الحديث و المعاصر ـ دراسة تاريخية تحليلية ـ** ، (د ، ط ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 2008م) ، ص 586 .

[2] أحمد، جاجان عباب : "الأبعاد الجيوبولوتيكية للنزاع الإماراتي ـ الإيراني حول الجزر العربية الثلاث " ـ أبو موسى ، طنب الكبرى ، طنب الصغرى و ادعاءات كل الطرفين حول ملكيتها ـ، **مجلة آداب الفراهيدي**ع13 ، معهد إعداد المعلمات ، كركوك ، كانون الأول 2012 م ، ص 207 .

قريبة من آبار المياه العذبة ، بحيث كان يقطن فيها قبل الإحتلال الايراني نحو 1000 نسمة من العرب[1] ، و تمتاز عن جزيرتي " طنب الكبرى و طنب الصغرى " بكون ساحلها الشرقي يصلح لرسو السفن كما أنها تضم أراضي خصبة و مياه عذبة [2] ، و توجد فيها كتل من الأحجار ذات اللون الذهبي البراق و فيها أيضا الأوكسيد الأحمر [3].

ب ـ طنب الكبرى :

ـ تقع في النهاية الشرقية من جزيرة " **قشم** "*، و تبعد عنها حوالي 27 كم و هي تابعة لإمارة الشارقة ، كما أنها تقع شمال شرقي جزيرة " أبو موسى " و تبعد عنها حوالي 50 كم ، و هي عبارة عن قبة صخرية ترتفع على سطح البحرقرابت 615 قدما[4] ، و تؤخذ شكلا دائري يبلغ قطرها 4 كم و يسكنها حوالي 400 مواطن عربي يعيشون على الصيد والزراعة و تربية المواشي نظرا لوجود بعض المراعي [5]، و مشهورة بصيد الأسماك والتجارة [6] ، و يتوفر فيها البترول و المعادن ، فالموقع الإستراتيجي الهام جدا لهذه الجزيرة أصبح مسيطرا على مدخل المحيط الهندي و الخليج العربي [7].

---

[1] حجاب عبد الله ، السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى و الخليج 1971 ـ 2011 ـ دراسة في دور المحددات الداخلية و الخارجية ـ ، مذكرة ماجستير ،(غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2012 م ، ص 100 .

[2] سالم ، مشكور ، المرجع السابق ، 134 .

[3] محمود بهجت ، سنان ، **إمارة الشارقة** ، (د ، ط ، بغداد ، وزارة الثقافة و الإرشاد ، 1967 م) ، ص 59 .

*جزيرة قشم : يطلق عليها أيضا إسم " جشم " و هي أضحم و أهم جزيرة في الخليج ، و تقع خارج ساحل منطقتي تسبك و الشميل الإيرانيين و لنجة حتى بندر عباس تقريبا ، و تعرف لدى البحارة البريطانيين بإسم مضيق كلارنس . **ينظر** (لوريمر ، **دليل الخليج ـ القسم الجغرافي** ـ ، تر ، قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر ، (قطر ، د ، س ، ن) ، ج 5 ، ص 1893 .

[4] تاج الدين ، الطائي ، المرجع السابق ، ص 86 .

[5] ستار علك عبد الكاظم الطفيلي ، حسن أحمد إبراهيم المعموري : " موقف بريطانيا من قضية الجزر العربية الثلاث طنب الصغرى ، طنب الكبرى ، أبو موسى ـ دراسة تاريخية ـ " ، **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية و الإنسانية** ، العدد 26 ، جامعة بابل ، نيسان 2016 م ، ص 534 .

[6] عبد الأمير محسن جبار الأسدي ، التطورات السياسية في إمارة الشارقة 1814 ـ 1971 م ، مذكرة ماجستير ، (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، د ، ب ، ن ، 2004 م ، ص 11 .

[7] ستار علك عبد الكاظم الطفيلي ، حسن أحمد إبراهيم المعموري ، المرجع نفسه ، ص 534 .

ج ـ طنب الصغرى :

ـ تعرف في بعض المصادر بإسم جزيرة " نابيو "[1]و هي تابعة لإمارة رأس الخيمة [2]، وتقع الجزيرة على مسافة 90 كم من الساحل الغربي للخليج و إلى الغرب من جزيرة : طنب الكبرى " بحوالي 10 كم ، و هي صغيرة المساحة مقارنة بجزيرة " أبو موسى " ، و تبدوا على شكل مثلث طواه 2 كم و عرضه 1 كم [3] ، و تغطي سواحلها مياه المد و ترتفع ب 35 كم عن سطح الأرض ، و هي عبارة عن تلال صخرية و غير مؤهولة بالسكان [4] .

خريطة رقم (11) :توضح موقع الجزر الثلاث " أبو موسى ، طنب الكبرى ، طنب الصغرى" .

المصدر : شنين محمد المهدي ،المرجع السابق ، ص 160.

ـ أهمية الجزر :

ا ـ الأهمية الجيوستراتيجية :

ـ إن أهمية الجزر الثلاث " أبو موسى و طنب الكبرى و طنب الصغرى " تكمن في أهمية

[1] حسام الدين ، جاد الرب ،**الجغرافيا السياسية** ، (القاهرة ، الدار المصرية ، 2008 م) ، ص 326 .
[2] عماد محمد ، ذياب الحفيظ ، **الخليج العربي ـ تاريخه ، حاضره ، مستقبله ـ** ، (عمان ، دار صفاء ، 2014 م)، ص 315 .
[3] حسام الدين ، جاد الرب ، المرجع نفسه ، ص 326 .
[4] ستار علك عبد الكاظم الطفيلي ، حسن أحمد إبراهيم ، المعموري ، المرجع نفسه ، ص 534 .

مضيق هرمز في الخليج العربي ، لأن هذه الجزر تحتل مدخل هذا المضيق [1] .

- تمثل الصمام الذي يشرف على الشريان المائي و الملاحي الذي يمثله الخليج العربي المرتبط ببحر العرب و المحيط الهندي من جهة الشرق و البحر الأحمر من جهة الغرب [2].

- السيطرة على حركة المرور المائي بالنسبة إلى الداخل و الخارج في الخليج العربي [3] .

ب - الأهمية الإقتصادية :

- تمثل موانئ و ملاجئ السفن التجارية العالمية المارة في عمق الخليج العربي ، و من خلالها يمكن التحكم في مضيق هرمز [4] .

- غنية بالمياه العذبة و الواحات الزراعية الخضراء التي استخدمها في الماضي شيوح القواسمة كمنطقة رعي لثرواتهم الحيوانية [5] .

- احتوائها على اللؤلؤ الطبيعي و الثروات المعدنية كالبترول و اوكسيد الحديد

- تعد طريقا لمرور البترول الإيراني و منتجاتها الصناعية و الزراعية إلى أسواق الخليج العربي و العالم الخارجي [6].

ج - الأهمية العسكرية و الأمنية :

- صالحة لإقامة منشآت و قواعد عسكرية .

- ذات موقع جغرافي مهم يوفر الحماية العسكرية [7] .

---

[1] تاج الدين ، خلف الطائي ، المرجع السابق ، ص 85 .

[2] أحمد جاجان ، عباب ، المرجع السابق ، ص 206 .

[3] محمد حسن ، العيدروس ، **الجزر العربية و الإحتلال الإيراني نموذج العلاقات العربية - الإيرانية - دراسة وثائقية ، أرشيفية** ، (د ، ط ، الإمارات ، دار الكتاب الحديث ، 2002 م) ، ج 1 ، ص 14 .

[4] السيد ، ابو داود ، **تصاعد المد الإيراني في العالم العربي** ، (الرياض ، مكتبة العبيكان ، 2014 م) ، ص 368 .

[5] حسام الدين ، جاد الرب ، المرجع السابق ، ص 327 .

[6] حسن محمد ، العيدروس ، **الجزر العربية و الإحتلال الإيراني - نموذج العلاقات العربية الإيرانية دراسة وثائقية**، ج 1 ، المرجع السابق ، ص 21 .

[7] ايمان ، الأخضري : " العلاقات الإيرانية الخليجية بين التوازن الإستراتيجي و النظرية الأمنية " ، **مجلة دفاتر السياسة والقانون** ، ع19 ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، جوان 2018 م ، ص 205 .

المطلب الثاني : أسباب الإحتلال الإيراني للجزر الثلاث

سيطرت إيران على الجزر الثلاث ، و ذلك يعود لعدة أسباب مثمثلة في :

- أهمية الجزر نظرا لموقعها الإستراتيجي و تحكمها بالمدخل الجنوبي للخليج العربي عند مضيق هرمز[1] .

خريطة رقم(12) : توضح أهم الجزر في مضيق هرمز .

المصدر : علي ، ناصر ناصر ، **مضيق هرمز و الصراع الأمريكي الإيراني** ، (بيروت : دار الفرابي ، 2013 م) ، ص 24 .

- رغبة إيران في أن تثبت للعرب و الدول الإستعمارية بأنها القوة العسكرية الوحيدة التي تستطيع أن تحل محل الإستعمار البريطاني المنسحب .

[1] منصور حسن ، العتيبي ،**السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979 - 2000 م**،(الإمارات العربية المتحدة ، مركز الخليج للأبحاث ، 2008 م) ، ص 143 .

- السيطرة على الثروات الإقتصادية المتنوعة كالنفط و اوكسيد الحديد .
- زيادة الهجرة الإيرانية وفق خطط علمية مدروسة و بشكل علمي لتفتيت التكوين العربي .
- إثبات صورة الشاه حاكما قويا في أذهان الشعب الإيراني [1] .
- تعويض إيران ما خسرته من أراضي و خصائص مادية و معنوية جراء احتواء الإتحاد السوفياتي للمناطق الشمالية من إيران .
- حماية الجاليات الإيرانية الكبيرة في منطقة الخليج العربي ، حيث يبلغ عددهم في المنطقة نحو مليوني إيراني يمتلكون نسبة عالية من الأيدي العالية و الخدمات و الوظائف الأخرى [2].
- فتح جبهة جديدة في الخليج العربي لشل الجناح الكبير في الوطن العربي لاسيما العراق .
- ضرب الحركات التحررية في الأقطار العربية المطلة على الخليج .
- التوسع الإقليمي و ضم أراضي و مياه جديدة لإيران ، مما يزيد من طاقاتها الإقتصادية المتوافرة في هذه الجزر .
- امتصاص النقمة الشعبية في ايران ، حيث حاول الشاه تحويل السخط الشعبي في الداخل إلى العدو الوهمي في الخارج [3] .

[1] ستار علك عبد الكاظم ، الطفيلي ، حسن أحمد إبراهيم ، المعموري ، المرجع السابق ، ص 544 .
[2] زهير قاسم السامرائي ، الموقف العربي و الإقليمي من قرار الإنسحاب البريطاني من الخليج العربي 1968 - 1971 م ، مذكرة ماجستير ،(غير منشورة) ، التاريخ الحديث و المعاصر ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، د ، ب ، ن ، كانون الأول 2005 م ، ص ص 118 - 119 .
[3] فؤاد عاطف العبادي ، المرجع السابق ، ص ص 94 ، 95 .

المطلب الثالث: الجذور التاريخية لنزاع حول الجزر الثلاث

ـ إنّ فارس كدولة قوية في منطقة الخليج العربي ارادت ان تأخذ لنفسها مكان على خريطة النفوذ في منطقة و رغم ، انها لم تظهر كقوة مؤثرة الا في السنوات الخيرة من القرن "19 م " فقد سعت خلالها لكسب عدة مناطق وجزر الواقعة على مستوى الخليج ، وتعود جذور الاطماع الفارسية على الجزر العربية الثلاث الى اواخر القرن" 18 م " عندما كان **القواسم*** يبسطون سيطرتهم على سواحل الخليج العربي، وعلى الجانب الفارسي فقد وصل **ناصر شاه**** للحكم فسعى الاخير لبناء قوة بحرية فارسية ، و استطاع السيطرة على الساحل الشرقي للخليج العربي ، و تطلع بعدها للاستحواذ على الجزر العربية مثل :ابو موسى و الطنبين الكبرى و الصغرى[1] ، و تعود بداية النزاع حول الجزر الى 1887 م مع اجلاء القواسم من جزيرة **لنجة*****فبعد سيطرة الفرس عليها كان طموحهم السيطرة على باقي الجزر[2] ، و بعد الاستيلاء على لنجة وانهاء حكم القواسم بها طالبو بجزيرة طنب الكبرى و ذالك بحجة انّ جزيرة صّري وطنب الكبرى تابعتان لجزيرة لنجة و قد احتج قواسم الساحل العربي و طالبو بمساعدة من بريطانيا [3] ، ليظهر اول ادعاء رسمي بملكية هذه الجزر لصالح فارس عام 1904 م بعدما تحركت سفينة فارسية بإتجاه جزيرتي طنب وابو موسى و انزل علم إمارة الشارقة ورفع علم فارس بدلا منه ، ووضعت على الجزر حراسة جمركية فارسية ،أقدم بعدها حاكم الشارقة بإحتجاج على هذا التصرف لدى

***القواسم** : هم العائلة او القبيلة التي تنتسب إليها في أيامنا هذه العائلة الحاكمة في كل من إمارتي الشارقة و رأس الخيمة وقد تزعمت هذه العائلة عدد من قبائل ساحل عمان و أرض الظاهرة و ساحل الشمالي أواخر القرن الثامن عشر (ينظر : محمد ،مرسي عبد الله ،**إمارات الساحل و عمان و الدولة السعودية الأولى 1793-1818** ، القاهرة ، المكتب المصري الحديث ، 1978 ، ص 89) .

****ناصر شاه :** ولد بتاريخ 18 من شهر تموز عام 1831 في طهران تولى العرش الايراني بعد وفاة والده في 4 ايلول 1848 عين ولي للعهد ووالي على تبريز (ينظر : امجد سعد شلال المحاويلي ، **دور ناصر الدين شاه في تطور الصحافة الايرانية 1848 - 1896** ، العراق ،المطبعة العصرية ، د.س .ن ، ص5).

[1] محمد جمال الحميد : مشكلات الحدود السياسية بين امارات الساحل و جيرانها ، المرجع السابق ، ص152 .

***** لنجة** : جزيرة عربية تقع على الساحل الشرقي للخليج العربي أقصى شمال غرب إمارة الشارقة التي تبعد عنها حوالي 141 كم يحدها من الشمال جبال (برجرجر ...)و الخليج العربي من الغرب موقع لنجة بالنسبة لخطوط الطول و دوائر العرض تقع على خط طول °54 شرقا و °27 شمالا (ينظر : زينب ، عبد الكاظم محسن المرمضي ، "حكم القواسم في لنجة حتى عام 1898 "، **مجلة العلوم الانسانية** ، جامعة المثنى ، العراق ، 2019 ، ص8).

[2] صفاء محمد عبد ساجت، العلاقات الايرانية ـ الاماراتية 1971 ـ 1997 ، مذكرة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الادب ، جامعة البصرة ، العراق ، 2018 ، ص9

[3] توماس ماتير، الجزر **الثلاث المحتلة لدولة الامارات العربية المتحدة طنب الكبرى و الصغرى و ابوموسى** ،(الامارات العربية المتحدة ، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتجية ، د.س . ن)، ص 20 .

بريطانيا وإضطرت لتدخل و طلبت من الحكومة الفارسية التراجع عن قرارها[1] ، فقامت بريطانيا بإرسال قوات بحرية و طلبت من قوات الحراسة الانسحاب من الجزيرة ، و بذلك عادت الجزر الى السيادة العربية [2]، و قد سبق هذه الحادثة مطالبة الشاه الفارسي من بريطانيا الاعتراف بالسيادة على جزيرة ابو موسى و دعم الشاه موقفه بخرائط تبين فارسية الجزر غير ان طلبه قوبل بالرفض [3].

لتتقدم بعدها فارس في عام 1905 م بجملة من الحجج و الذرائع الواهمة لتحول دون سيطرة القواسم على جزيرتي طنب فإحتجت لدى بريطانيا انّ حاكم الشارقة يقوم ببناء تحصينات في الجزيرتين ولم تلقى هذه الحجة اهتمام بريطاني لانها كانت تقر بعروبة الجزر[4] .

قام المقيم البريطاني برسي كوكس بتاريخ 28 ايلول 1912 بطرح فكرة انشاء منارتين بحريتين في كل من الشارقة و رأس الخيمة[5] ،وذلك كي تحول بريطانيا دون التدخل الفارسي في الجزر ، وتمت الموافقة على الفكرة من طرف حاكم الشارقة الشيخ صقر بن خالد القاسمي فتم بناء المنارة و ذلك دليل على حق القواسم في المنطقة ،و فيما يخص جزيرة رأس الخيمة وافقت على بناء المنارة مقابل ايجار سنوي وحدث له هو الاخر بناء المنارة في 15 تموز1913 [6]

لتنفصل بعدها رأس الخيمة عن الشارقة عام 1919 م فإقتسمت الاماراتان ملكيتهما للجزر العربية فأصبحت جزيرتا طنب الكبرى و الصغرى تابعتان لرأس الخيمة و بقيت جزيرة أبو موسى تتبع الشارقة [7] .

---

[1] صبا حسين المولى : "العلاقات الايرانية الاماراتية (1971 - 2000)" ، **مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية** ، ع10 ، جامع المستنصرية ، د.ب.ن ،2020، ص405 .

[2] محمد حسن ،العيدروس ، **تاريخ الخليج الحديث و المعاصر** ،ط2 ،(الكويت،دار روتابرينت،1998)، ص282.

[3] علوش سليمان ، المرجع السابق ، ص 153 .

[4] خالد ،بن محمد القاسمي، **الجزر الثلاث بين السيادة العربية و الاحتلال الايراني**، (د.س.ن ، د.د.ن ، د.س.ن) ، ص 51.

[5] ميخن ،فيكتور ليونوفيتيش ،**حلف القواسم - و الساسية البريطانية فى الخليج العربى القرن 18 و 19** ، تر : سمير نجم الدين سطاش ، الامارات العربية المتحدة ،مركز جمعية الماجد ، 2009 ، ص 561 .

[6] صفا محمد عبد ساجت ، المرجع السابق ، ص ص 12 ، 13 .

[7] ميخين ، فيكتور ليونو فيتيش ، المرجع نفسه ، ص 561 .

صورة (13) : توضح كل من المقيم البريطاني و حاكم الشارقة بعد وضع المنارة

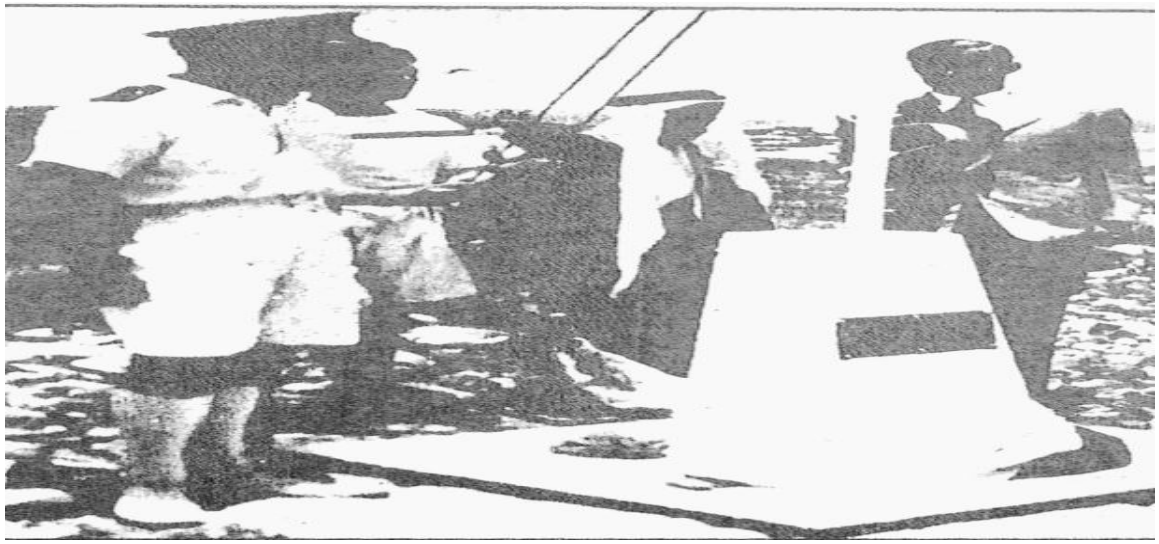

المصدر : خالد بن محمد القاسمي : الجزر الثلاث بين السيادة العربية و الاحتلال الايراني ، المصدر السابق ، ص53.

وفي 1921م منحت شركة بريطانية إمتياز للحفر في ابو موسى ،هذا ماأثار إحتجاج إيران فأصدرت مذكرة في 23ماي 1921 م تؤكد فيها على أحقيتها في ملكية الجزر خاصة بعد إكتشاف وجود أوكسيد الحديد في جزيرة أبو موسى ، تقدم بعدها وزير بريطاني في طهران عام 27 أفريل 1928 م بتقرير الى حكومته يقول ان فارس سوف تتقدم بطلب الى عصبة الاممتجدد دعاويها على ابو موسى و البحرين و جاء الرد البريطاني انّ حكومة التاج مستعدة لتدخل المسلح لازالة الاعلام الفارسية[1] ،صرح بعدها وزير البلاط الفارسي في 1929م بأن بلاده ستتخلى عن مطالبتها بجزيرة ابو موسى اذا قبلت الحكومة البريطانية الاعتراف بملكية جزر الطنب [2] ، ثم رفض هذا الطرح من قبل بريطانيا تقدمت حكومة فارس بطلب لبريطانيا من اجل مناقشة فكرة بيع الجزر ،فبدأت المفاوضات بين الطرفين التي كان موضوعها كما ذكرنا بيع جزيرتي طنب لايران، و التخلي عن سيادة القواسم عن جزيرة ابو موسى ، وبعد طرح لفكرة على شيخ إمارة رأس الخيمة كان قد رفض ذلك

[1] خالد ، بن محمد القاسمي ، المصدر السابق ، ص 60.
[2] محمد حسن ،العيدروس ، **الجزر العربية و الإحتلال الإيراني - نموذج العلاقات العربية الإيرانية دراسة وثائقية**،ج 2، المرجع السابق ، ص 110 .

[1]فبعد فشل مفاوضات البيع إقترحت فارس إستئجار الجزر فأبلغ المقيم البريطاني في بوشهر حكومته بأن فارس ترغب في إستئجار الجزيرة من شيخ رأس الخيمة لمدة خمسين سنة ثم بدأت بعدها المفاوضات و اظهر الشيخ موافقته وفق شروط رأتها بريطانيا صعبة التحقيق و تتمثل في :

- إستمرار بقاء علم رأس الخيمة مرفوعا ويبقى ممثله هناك .
- لايتدخل أحد في شؤون رعاياه [2]
- تسليم الغواصين الفارين الذين عليهم ديون .
- رفع الرسوم الجمركية على البضائع الخاصة بالشيخ و المواد الغذائية .
- تشرف الحكومة البريطانية على تنفيذ الشروط .
- يدفع الايجار للجزيرة مقدما[3].

بعد رفض الحكومة الفارسية لهذه الشروط اقترحت بريطانيا أن تتوقف فارس عن مطالبتها بالجزر الثلاث مقابل أن تعترف الحكومة البريطاني بالملكية الفارسية لجزيرة صري إلا، وفي 1935 سرت شائعات بأن مسؤولي جمارك الفرس قد نزلو على جزيرة طنب الكبرى وأنهم أعدو مكافأة لشيخ رأس الخيمة اذ ما تم إنزال علم الامارة ورفع علم فارس على الجزيرة وهو ما رفضه الشيوخ [4].

حاولت بعدها الحكومة الايرانية الاستيلاء على الجزر بالقوة واحتلالها فقامت بنقل حاميات من الجيش الايراني ووضعها في جزيرة ابو موسى ،غير انها إنسحبت منها وذلك بعد تدخل من القوات البريطاني و السوفياتية عام 1941 م [5]، و في 1949 م قامت بريطانيا بزيارة للجزر و أعدت تقرير كاملا عن زيارتها لجزر طنب و أبو موسى،[6] وفي 1953 م تلقت القوات البريطانية بلاغ من العراق يتضمن ان إيران ستقوم بإرسال قوات بحرية مرة اخرى و إحتلال الجزر فأرسلت بريطانيا سفينة حربية لتتحرى الوضع ، وبعد التحاور مع ايران

---

[1] شاكر محمود رهيب : سياسة دولة الامارات العربية المتحدة تجاه منطق الخليج العربي (1971 - 1991) ، رسالة ماجستير (غير منشور) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة المستنصرية ، د.ب.ن ، 2005 ، ص 73 .

[2]خالد ، بن محمد القاسمي ، المصدر السابق ، ص 66 .

[3] شاكر محمود رهيب ، المرجع نفسه ، ص 74.

[4]صفا محمود عبد ساجت ، المرجع السابق ، ص 15 .

[5] صبا حسين المولى ، المرجع السابق ، ص 408 .

[6]حسام ،الدين جاد الرب ،المرجع السابق ، ص 199 .

حول الموضوع وضعت الاخيرة إقتراح مفاده ان تتنازل الشارقة عن جزيرة ابو موسى مقابل تنازل الإيرانيين عن مطالبهم في صري ولكن بريطانيا رفضت عرض المطلب على القواسم[1] .

و الملاحظ أنه خلال فترة الحرب العالمية الاولى و الثانية أخذت أزمة الجزر تعرف منحنى خطير ، اذ تعالت الاصوات في إيران للمطالبة بالجزر الثلاث ،مؤكدة السيادة الايرانية عليها في عدة مناسبات [2]، ويعود ذلك الاهتمام الكبير من قبل إيران على جزر عقب الحرب العالمية الثانية الى :

- بروز النفط و العوائد المالية الضخمة المتحققة بدخله .
- تطور القوة الايرانية [3]

وفي حادثة سابقة جرت في 1951م أقدمت السلطات الإيرانية على إرسال لجنة لجزيرة أبو موسى لاجراء تعداد سكاني وتوزيع بطاقات الهوية الشخصية ، وفي 1955 م تم إستئناف المراسلات الدبلوماسية في ما يتعلق بالحلول المقترحة لملكية الجزر الثلاث وكان أحد الاقتراحات البريطانية أن يقوم حكام الشارقة بتنازل جزيرة صري مقابل تنازل إيران عن جزيرة أبوموسى و البحرين ، عبر حاكم الشارقة عن إهتمامه بإقتراح المقيم البريطاني وعبر عن قبوله ذلك مقابل مليون روبية و الاحتفاظ بحقوقه فيما يتم إستخراجه من الجزر من معادن ونفط إضافة الى انه يود الاحتفاظ بالمنارة وهذا مارفضه الطرف البريطاني[4] .

وخلال عام 1957م و 1958م زار المقيم البريطاني جزيرتي طنب الكبرى و الصغرى ولفت إنتباهه أن علم رأس الخيمة غير مرفوع وبعدما نبه شيخ الإمارة كان جوابه بأن هناك صعوبة لرفع العلم بسبب التربة ، غير أن هذه الحجة واهية تخفي ورائها حدثا قد يكون حصول اتفاق سري بين شيخ رأس الخيمة و إيران حول الجزر.[5]

وفي 1964م قامت قطع من الأسطول الايراني بإحتلال جزيرة ابوموسى عسكريا ،الامر الذي اثار ردود فعل واسعة في أرجاء الوطن العربي لتصرح بعدها إيران أن إنزال الجيش

---

[1] توماس ،ماتير ، المصدرالسابق ، ص 116 .
[2] محمد جمال الحميد ، مشكلات الحدود السياسية بين إمارات الساحل (الامارات العربية المتحدة حاليا) و جيرانها ، المرجع السابق ، ص 154 .
[3] توماس ،ماتير ، المصدر السابق ، ص 135 .
[4] صفاء محمد عبد ساجت ، المرجع السابق ، ص20.
[5] خالد، بن محمد القاسمي ، المصدر السابق ، ص 78.

في هذه الجزر كان مناورة حربية إشترك فيها الاسطول الإيراني الامريكي وليس القصد من ذلك الاحتلال و أن القوات الايرانية ستنسحب بعد عشرين يوم من المناورات[1] .

ـ وبعد مباحثات إيرانية بريطانية والتي عقدت في 12 شباط 1966م وذلك لمناقشة خط الفصل الوسط في الخليج و أوضح ممثل إيران أنه من أجل رسم الخط يجب توضيح مسألة السيادة على جزيرة أبوموسى و جزيرتي طنب ، وفي المقابل وافق الطرفان بالمباحثات إلا اذا ما تم رسم خط الوسط وتبين أن المصلحة من وراء إبرام اتّفاقية الخط الفاصل مع إيران هي مصلحة تجارية مباشرة متمثلت في تحديد مناطق التنقيب و الاستكشاف الخاصة بالامتيازات التي تهتم بها الشركات البريطانية [2]، ليظهر التصميم الايراني لاحتلال الجزر الثلاث سنة 1968م حينما أعلنت الحكومة البريطانية أنها سوف تنسحب من الخليج نهاية عام 1971م و دعما هذا القرار من قبل الدول الغربية و دعت الى ضرورة إيجاد قوة موالية لملئ الفراغ [3] .

وقد نشرت أخبار بداية 1971م في الصحافة الكويتية عن صفقة بيع أعدها حاكم رأس الخيمة الشيخ صقر بن محمد القاسمي ،على انه قام ببيع الطنبين بمبلغ غير معروف و يذكر أنه بدأ عدد من الايرانين يصلون الى رأس الخيمة عبر دبي ،وعلى هذا الأثر طلبت الكويت رسميا بإيضاح الامر (بإعتبارها كانت تقوم بوساطة دبلوماسية حول الجزر مع إيران) فقام الشيخ صقر بإرسال نجله إلى الكويت لعقد مؤتمر صحفي و أكد على بطلان الخبر[4] .

كانت إيران هي الاخرى تمارس الضغط على بريطانيا لكي تقوم بإقناع حاكمي الشارقة ورأس الخيمة لتوقيع اتّفاقية مع إيران[5] ، و بالنسبة لجزيرتي طنب و جزيرة أبوموسى فلم تكن لبريطانيا فيها مصالح ولذلك لم تتخذ أي تدابير حولها فلم يكن من المأمول إكتشاف النفط في كل من رأس الخيمة أو الشارقة ، لذلك لم يحسب لهما حساب في أثناء المفاوضات التي جرت بعد الانسحاب البريطاني [6]، وقد تمت الصفقة بين إيران و بريطانيا بمباركة وتخطيط أمريكي ، وتمت الصفقة من أجل الحيلولة دون تسرب التيارات اليسارية و القومية

[1] صبا حسن المولى ، المرجع السابق ، ص 406 .
[2] صفا محمد عبد ساجت ، المرجع السابق ، ص 24 .
[3] فؤاد العبادي ، المرجع السابق ، ص 92 .
[4] رياض، نجيب ، **مصاحف و سيوف إيران ـ من الشاهنشاهية إلى الخاتمية** ،(د.ب.ن رياض الريس لنشر ، 2000)، ص360 .
[5] كامل جابر الشاهر ، المرجع السابق ، ص205 .
[6] محمد حسن ، العيدروس ، **تاريخ الخليج الحديث و المعاصر** ، المرجع السابق ، ص285 .

و العربية[1] ، وبعد تلك المفاوضات التي سبقت الانسحاب المرتقب توصل في اللحظات الاخيرة حاكم الشارقة الى إتفاقية مع الحكومة الايرانية ، يقبل بموجبها على إنشاء نقطة عسكرية في جزيرة أبو موسى مقابل تلقيه ثلاث ملايين دولار سنويا لفترة تزيد عن تسعة سنوات ، و سيتقاسم الطرفان بالتساوي عائدات نفطية في حالة إكتشافها مستقبلا .

وفي المقابل رفض حاكم رأس الخيمة الاتفاق لذلك نجد أن جزيرتي طنب قد تعرضت لاحتلال عنيف و مفاجئ [2] ، وقد تضمنت مذكرة التفاهم التي عقدت بين إمارة الشارقة وإيران في 30 نوفمبر 1971 مايلي :

ـ تقوم القوات الايرانية بالنزول على أرض جزيرة ابوموسى وتحتل المنطقة المتفق عليها وتقوم بالانتشار في الحدود الواردة ضمن الخريطة الملحقة بهذه المذكرة [3].

ـ أن الاتفاقية لا تؤثر في وجهة نظر الشارقة فيما يخص سيادتها عن أبوموسى.

ـ أن تشرع شركة "باتس لنفط و الغاز " لاكتشاف النفط في أبوموسى و مياهها الاقليمية حتى 12 ميلا بحريا و إقتسام عائدات التفط بالتساوي .

ـ لايمس هذا الاتفاق سيادة إمارة الشارقة على جزيرة أبوموسى اذ سيبقى علم الشارقة مرفوعا على مركز الشرطة و الدوائر الحكومية في الجزيرة و أن سكان الجزيرة سيبقون خاضعين لتشريع و قوانين إمارة الشارقة .[4]

ـ يجب تقسيم أبو موسى بين الشارقة و إيران بالتساوي مع أخذ إيران الحصة الأكبر ، كذلك تمنح الشارقة 1,5 مليون جنيه إسترليني سنويا لمد تسع سنوات [5].

ـ تصل القوات الايرانية و تسيطر على مناطق متفق عيها .

---

[1] فؤاد العبادي ، المرجع السابق ، ص 93 .

[2] محمد حسن ، العيدروس ، **تاريخ الخليج الحديث و المعاصر** ، المرجع نفسه، ص285 .

[3] خالد بن سلطان بن زايد ،آل نهيان ، **الجزر الثلاث إدارة الصراعات الممتدة في الخليج** ، تر : بشير أبو القرايا ، (الامارات العربية المتحدة ، هيئة ابو ظبي لسياحة ، الامارات 2014)، ص 152 .

[4] سالم ، مشكور ، المرجع السابق ، ص 136 .

[5] Bin Abood,S aif Mohammad Obaid, Britain 's withdrawal From the gulf : with particular reference to the emirqtes , A Thesis Submitted for the Degree, Faculty of Social Science , University of Durham U.K, 1992,p348.

ـ تعترف كل من إيران و الشارقة بإمتداد المياه الاقليمية للجزيرة الى مسافة 13 ميلا بحريا[1].

ـ يتمتع مواطنو إيران و الشارقة بحقوق متساوية بالصيد في المياه الاقليمية لجزيرة أبوموسى [2]

خريطة رقم (14) : توضح خط تقسيم جزيرة أبو موسى بين إمارة الشارقة و إيران حسب مذكرة التفاهم

المصدر : خليل إبراهيم الجسمي ، السياسة الخارجي لدولة الإمارات العربية المتحدة حيال الجزر العربية الثلاثالمحتلة (طنب الكبرى أبو موسى) ،رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط ، د.ب.ن ، 2012 ، ص 172 .

[1] شملان ،العيسى ، الخلافات الحدودية الاقليمية بين العرب و الايرانيين ، من كتاب: **العلاقات العربية الايرانية ـ الاتجاهات الراهنة و افاق المستقبل** ،(قطر ، مركز دراسات الوحدة العربية 1996) ، ص 235 .

[2] كامل جابر الشاهر ، المرجع السابق ، ص439 .

و قد صرح شيخ الشارقة بأن الاتفاقية مؤقتة وانها مجرد وسيلة لمنع إراقة الدماء وفي المقابل أعلن رئيس وزراء إيران أنه لن يتنازل أبدا عن سيادتهم لجزر[1] . ويعود سبب قبول إمارة الشارقة بهذه الاتفاقية هو إدراكه ان الجزيرة و مواردها النفطية ستؤخذ بالقوة مالم تقبل بهذه التسوية [2]، وفيما يخص إمارة رأس الخيمة فقد رفض" الشيخ صقر " توقيع اتقافية مع إيران ورد قائلا : " أننا لن نتخلى ابدا عن أرضنا ولسنا مستعدين لدخول في صفقات لبيع الأرض وبعدها تعرضت الجزر لاحتلال بشكل عنيف[3] .

وعلى اثر الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي صرح شاه ايران في 1971 الى صحيفة الفيغاروا الفرنسية ، ((بأن الجزر الثلاث هي اراضي ايرانية وان والده ذكره بسيادة ايران عليها قبل الحرب العالمية الثانية، غير ان البريطانيين ارسلوا بواخرهم الحربية ردا على ذلك فتخلى والده عن المطالبة بهذه السيادة بصورة مؤقتة، اما اليوم فقد تغيرت الامور فلدينا اسطول حربي وطائرات وفرق بجنود المظلات واستطيع ان اتحدى بريطانيا واحتل الجزر عندما يحتلها هؤلاء الانكليز فأجهز حملة بحرية عليها اذا اقتضى الأمر)).[4]

[1] سالم ، مشكور ، المرجع السابق ، ص 138 .
[2] توماس ، ماتير ، المصدر السابق ،ص 22 .
[3] كامل جابر الشاهر ، المرجع السابق ، ص205 .
[4] شاكر محمود وهيب ، المرجع السابق ، ص77 .

المبحث الثاني : إحتلال الجزر و حجج الأطراف في إمتلاكها

المطلب الأول : الإحتلال الإيراني للجزر الثلاث

ـ أعلن شاه إيران " محمد رضا خان المازنداني " في 16 فبراير 1971 م عن رغبة بلاده بإحتلال الجزر العربية الثلاث بالقوة ، و ذلك في حالة فشل الوسائل لتسليم هذه الجزر إلى إيران [1] ،و قبل يوم واحد من إنتهاء الحماية البريطانية في الخليج العربي ، أي قبل يومين من إعلان دولة الإمارات العربية المتحدة ، و في الساعة الخامسة و النصف صباحا من يوم الثلاثاء من شهر نوفمبر 1971 م [2] ، قامت القوات الإيرانية بإحتلال الجزر العربية الثلاث و هي " جزيرة أبو موسى ، طنب الكبرى ، طنب الصغرى " ، تساندها قطع حربية بحرية و طائرات هليكوبتر تابعة لسلاح الجو الإيراني[3] ، ففي " أبو موسى " تمركزت هذه القوات في المواقع المحددة لها وفق مذكرة الترتيبات الإماراتية ـ الإيرانية [4] ، و دخلت قواتها إلى جزيرة " طنب الصغرى " بصعوبة أقل ، حيث أن الجزيرة لم يكن يقطنها في ذلك الوقت سوى صياد سمك و إبنه [5] .

ـ احتلال طنب الكبرى :

ـ ذكر ملف مركز شرطة الجزيرة أنه في الساعة الخامسة و النصف من صباح يوم الثلاثاء 30 نوفمبر 1971 م ، كان أفراد الشرطة الستة ، و هم من اليمنيين يترأسهم الشرطي الأول " سالم سهيل خميس " يقفون على أهبة الإستعداد لأداء تدريبات الصباح المعتادة ، أثناء ذلك لاحظ الشرطي المكلف بالحراسة وجود مدمرات حربية تدور حول الجزيرة ، كما لاحظ طائرات حربية إيرانية تحوم فوقهم[6] ، و في ذلك الوقت توجهت زوارق طوربيدية

---

[1] محمد حسن ، العيدروس ، **الجزر العربية و الإحتلال الإيراني ـ نموذج العلاقات العربية الإيرانية دراسة وثائقية أرشيفية ـ**، ج 3 ، المرجع السابق ، ص222 .

[2] ستار علك عبد الكاظم ، الطفيلي ، حسن أحمد إبراهيم ، المعموري ، المرجع السابق ، ص 543 .

[3] حسين إبراهيم ، العطار، **العلاقات البريطانية ـ السعودية في عهد الملك عبد العزيز 1945 ـ 1971 م** ، (القاهرة ، المكتب المصري للمطبوعات ، 2007 م) ، ص 327 .

[4] خالد بن محمد ، القاسمي ، **التاريخ الحديث و المعاصر لدولة الإمارات العربية المتحدة ـ القسم الأول ـ** ، (ط2 ،الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 1999 م)، ص478.

[5] توماس ، ماتير ، المصدر السابق ، ص 163 .

[6] محمد حسن ، العيدروس ، **الجزر العربية و الإحتلال الإيراني نموذج العلاقات العربية الإيرانية ـدراسة وثائقية أرشيفية ـ** ، ج 3 ، المرجع نفسه ، ص 229 .

برمائية نحو الشاطئ و صعدت إلى البر على أرض الجزيرة من كل جهة ، و في نفس الوقت حامت الطائرات الحربية من نوع "فانتوم "، إضافة إلى طائرات الهيلوكوبتر حاملة جنودا من المظليين ، و فجأة نزل من الطائرة عدد من الضباط و الجنود المسلحين بلباس المدنيين ، و كل منهم يحمل مجموعة من القنابل اليدوية [1]و يبعدون على مبنى المركز حوالي خمسين قدما ، و فجأة أطلقوا الرصاص ، وإثرهذا الهجوم العدواني(الإيراني) قام أفراد الشرطة عددهم ستة رجال مكلفون بحراسة جزيرتي طنب بالتصدي لجنود العدوان فقاتلو قتال الأبطال يدافعون عن أرضهم بكل طاقاتهم بالروح و الدم فقتلوا مجموعة من الغزاة ، و أصيب عددا آخر منهم بجراح ، و استشهد الشرطي الأول " سالم سهيل خميس " مسؤول المركز ، ثم سقط آخرون من رفاقه ، و كانت القوات الإيرانية قد أحاطت بمركز الشرطة من كل جانب فأسرتهم [2] .

- وقد كان من جراء الإحتلال الإيراني لطنب طرد السكان من بيوتهم و تشريد أطفالهم ، إذ نقلتهم قوارب الصيد التي يمتلكونها إلى " رأس الخيمة " ، كما أنها دمرت مركز الجيش الوحيد في الجزيرتين ، فضلا عن تدمير المدرسة القاسمية الإبتدائية و مساكن المواطنين فيها [3]،و في صباح يوم الأربعاء 01 / 12 / 1971 م خرجت جموع المواطنين بمظاهرات صاخبة في شوارع رأس الخيمة حاملين لافتات كتبت عليها عبارات تستنكر العدوان الإيراني الغاشم ، و استمرت هذه المظاهرات طيلة اليوم ، و كانت التجمعات الشعبية الثائرة تطوف الشوارع و الأحياء حتى ساعات متأخرة من الليل و هي تندد بالعدوان وبالمعتدين [4] .

---

[1] أحمد جلال ، التدمري ،الجزر العربية الثلاث ـ دراسة وثائقية ـ ،(الامارات العربية المتحدة ، الديوان الاماراتي ،2000)، ص163.

[2] محمد حسن، العيدروس ، **التطورات السياسية في الإمارات العربية 1932 ، 1971 م** ، (د ، ط ، الإمارات ، دار الكتاب الحديث ، 2002 م ، ص ص 473 - 475 .

[3] جمانة محمد راشد ، التطورات السياسية في إمارة الشارقة 1914 - 1971 م ، مذكرة ماجستير ، (غير منشورة) ، التاريخ الحديث ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، بغداد ، 2004 م ، ص 77 .

[4] أحمد جلال ، التدمري ، المصدر السابق ، ص 173 .

صورة رقم(15) :توضح المظاهرات التي اجتاحت شوارع الإمارات العربية احتجاجا على الإحتلال الإيراني للجزر

المصدر : خالد ، بن محمد القاسمي ، الجزر الثلاث بين السيادة العربية و الإحتلال الإيراني ، المصدر السابق ، ص 123 .

ـ التجاوزات الإيرانية في " أبو موسى " :

ـ إستمر الإحتلال الإيراني للجزر الثلاث إلى أجل غير مسمى ، و إنحصر في شروط التقسيم المنصوص عليها في مذكرة التفاهم الصادرة عام 1971 م ، و لكن في عام 1992 م إستولت إيران على جانب واحد من جزيرة " أبو موسى " [1] ، و من التجاوزات التي قامت بها إيران في الجزيرة هي قيامها بإنشاء بلدية تابعة لمحافظة بندر عباس ، و إغلاق روضة أطفال الجزيرة و طرد التلاميذ و مدرسيهم و إهانة أفراد الشرطة ، إلى جانب طرد 60 عاملا من الجزيرة في شهر مارس من عام 1992، كما باشرت في طرد الإمارتيين

[1] خالد بن سلطان بن زايد، آل نهيان ، المصدر السابق ، ص 57 .

الذين يقيمون في جزيرة " أبو موسى " و منعهم من العودة إليها ، فأغلقت المدرسة العربية ومركز الشرطة التابعين للإمارات فيها [1] .

صورة رقم (15) : توضح لقطات المدرسين و المواطنين الذين منعتهم السلطات الإيرانية من النزول في جزيرة أبو موسى عام 1992م .

المصدر : أحمد جلال ، التدمري ، المصدر السابق ، ص 307 .

[1] أحمد جلال ، التدمري ، المصدر السابق ، ص 306 .

المطلب الثاني : شرعية الامارات العربية المتحدة في ملكيتها للجزر

لقد وضعت دول الامارات العربية المتحدة بعد تعرض جزرها للاحتلال جملة من الاسانيد التي تعبر عن إمتلاكها للجزر ، غير انه قد سبق هذه الحجج وثيقة قدمها القواسم لبريطانيا وتم اعتبارها كأول مطالبة خطية تعبر عن ملكيتهم للجزر في 1864[1] م ويمكن تقسم الإدعاءات التي وضعتها الإماراتدة أشكال كدليل على ملكيتها للجزر إلى عدة أشكال قسمت على النحو التالي :

ـ الأسانيد التاريخية: يؤكد التاريخ الحديث أن الجزر الثلاث خضعت لحكم قبيلة القواسم منذ عام 1750م على الأقل، و أن قبائلها منتمية إلى القبائل العربية للبر المقابل ، إضافة إلى الأعلام العربية التي كانت ترفع في الشارقة و رأس الخيمة منذ عام 1904م الى غاية 1971م حينما جاءت القوات الإيرانية و أنزلته [2].

ـ ومن بين الإدعاءات التاريخية الإماراتية كذلك ماصرح به حاكم الشارقة الشيخ خالد بن محمد القاسمي حينما طلبت منه بريطانيا التنازل عن جزيرة أبوموسى فقال :{ أبوموسى ليست ملكي لأتخلى عنها أو أهبها ، إنما هي ملك لأهل الشارقة و شبه الجزيرة العربية } وهذا ماسلكه الشيخ صقر بن محمد القاسمي عندما عرض عليه التنازل عن جزيرة الطنبين فقال : {...لا نستطيع الرد إلا إذا سمحتم لنا بالاتصال بكافة الدول العربية ...} [3].

ب: الأسانيد بالوثائق : و ذلك من خلال مجموعة من الوثائق المتوارثة التي تظهر بكل وضوح عروبة الجزر، فمنها التي جمعها صاحب السمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي في ملف جمعها منذ أواسط القرن الثامن عشر من الحكام القواسم في رأس الخيمة و الشارقة وقد بعث بنسخة من الملف إلى جامعة الدول العربية ، وذلك ليدحض من خلالها أي تشكيك في عروبة الجزر[4].

---

[1] خالد بنسلطان بن زايد ،ال نهيان ، المصدرالسابق ، ص 205 .

[2] نوفان ، رجا السوارية ، ابراهيم، فاعور شرعة : "عروبة الجزر الإماراتية الثلاث أبوموسى ، طنب الكبرى ، طنب الصغرى "، **مجلة العلوم الانسانية** ، مجلد 32 ، ع2 ، د.ب.ن ، ص 358 .

[3] عبد اللطيف ، الصيادي ، الجزر الثلاث بين أسانيد الامارات و دعاوي إيران ، متاحة على الرابط ، بتوقيتwww.emaratalyoum.com//: تم الاطلاع عليها بتاريخ 2021/6/16 م ، بتوقيت 21:51 .

[4] أحمد، جلال التدمري ، المصدر السابق ، ص ص 381 ، 382 .

ـ سجلات من وزارة الهند في أواخر القرن التاسع عشر تشير إلى وجود مراسلات تدعم الإمارات بشكل كبير، في ملكيتها للجزر أعدها القانونيين العرب و الأجانب يخلصون بها إلى الجزر العربية الثلاث تعود ملكيتها إلى الإمارات العربية المتحدة. [1]

ـ دليل آخر على أن ملك الجزر يعود للإمارات هو جملة من الاتفاقيات التي أبرمت بين القواسم و البريطانيين و الألمان ، وهي ذات طابع إقتصادي و كذلك التي تخص استخراج الأكسيد الأحمر من جزيرة أبو موسى فمادامت قادرة علة إبرام الصفقات فهي تتحلى بالسيادة، كذلك انهم قامو ببناء بعض المرافق العامة كمدرسة و مستوصّف ، وقد اثبتت الوثائق أن حكام الشارقة في 1863م يضعون رسوم جمركية على الذين يغوصون بحثا عن اللؤلؤ وفي سواحل جزيرة أبو موسى[2].

ـ الرسالة التي توجه بها الشيخ بن سعيد القاسمي حاكم لنجة إلى الشيخ بن عبدالله بن سلطان القاسمي حاكم رأس الخيمة في 1871 و كان ردا على إحتجاجات الأخير حول عبور أفراد من قبيلة البوسميط التابعة لقواسم لنجة إلى جزيرة طنب و تعديهم على مراعيها . [3]

[1] علاء، محمد محسن العلايا ،**السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة**،مذكرة ماجستير (غير منشورة) ،تخصص العلاقات الدولية ، قسم العلوم الانسانية ، جامعة مؤتة ، 2009 ، ص 66 .
[2] نوفان، رجا السوارية ، إبراهيم ،فاعور أبو شرعة ، المرجع السابق ، ص358 .
[3] عبد اللطيف الصيادي ، المرجع السابق .

ملحق رقم (17) : رسالة الشيخ بن سعيد القاسمي الى الشيخ عبد الله بن سلطان .

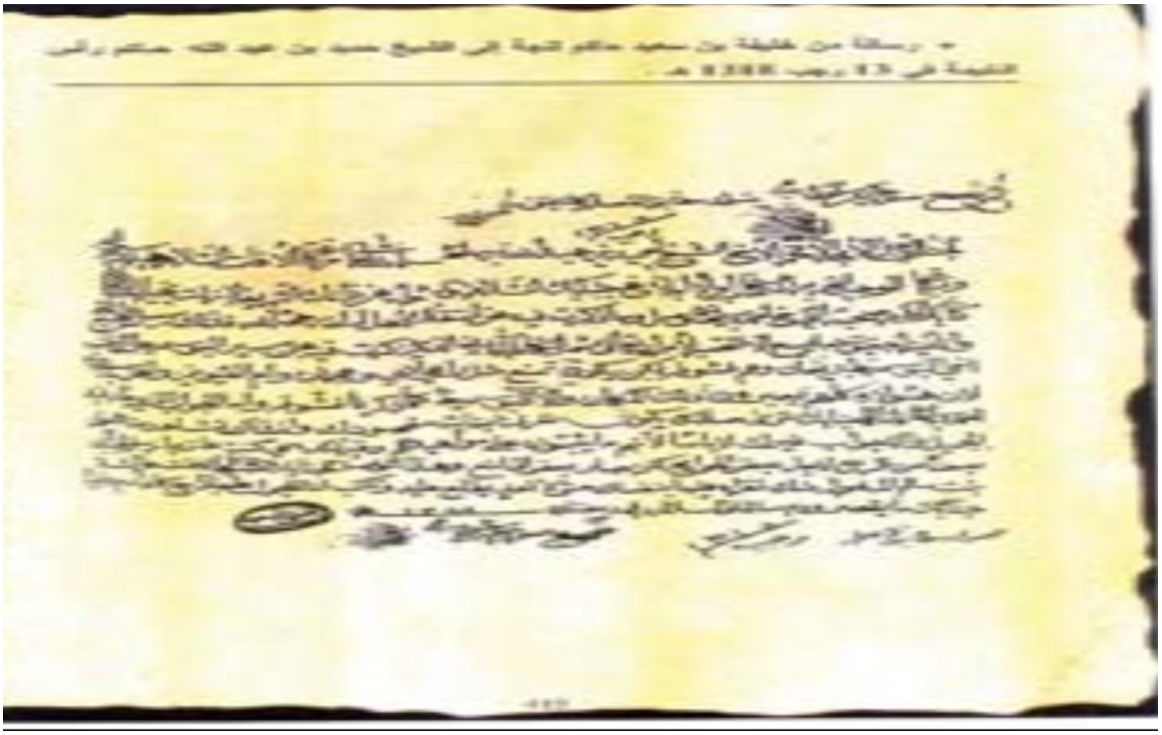

المصدر : فتحي الخطاب : التاريخ و الجغرافيا يؤكدان أن الجزر الثلاث أماراتية ، متاحة على الرابط : https://www.alghad.tv/ تم الإطلاع عليها بتاريخ 28 /5 /2021 بتوقيت 19 : 19 .

ـ الوثائق و السجلات البريطانية التي تدل على الممارسات العربية لأدارة شؤون الجزر لأكثر من 150عام و تتمثل هذه الممارسات بفرض الرسوم على الرعي و إستخراج اللؤلؤ[1]

ـ دراسة جيوبوليتيكية بريطانية للجزر تدل على سلطة القواسم على المنطقة منذ مطلع القرن الثامن عشر و ما بعده .[2]

ـ الرسالة التي بعث بها الشيخ خليفة بن سعيد القاسمي حاكم لنجة الى حميد بن عبد الله بن سلطان القاسمي و كان ذلك بتاريخ 17 نوفمبر 1871 ردا على إحتجاجات الأخير حول

[1] محمد عبد السلام ،**الأهمية الجيوبولتيكية للجزر الإماراتية الثلاث** ،(د.ط ،د.ب.ن ، مكتبة نور 2020) ، ص ص 11 ، 12 .

[2] خالد بن سلطان بن زايد، بن ال نهيان ، المصدر السابق ، ص 209 .

عبور أفراد من قبيلة البوسميط التابعة لقواسم لنجة إلى جزيرة طنب و تعديهم على مراعيها دون إذن مسبق منه .[1]

ـ ومن دلائل عروبة الجزر كذلك طلب المقيم البريطاني في الخليج من حاكم الشارقة ورأس الخيمة انذاك السماح لهم ببناء فنار في الجزر لهدي البواخر العبارة للخليج [2].

ـ احدى الوثائق الصادرة عن وزارة الهند البريطانية بتاريخ 24 اغسطس 1928م وتتضمن {...كانت الجزر على مايبدو جزءا من حكم الاملاك الموروثة للعرب القواسم ...} ، وفي وثيقة اخرى صدرت في 1954م ورد فيها { ...إن حكوم صاحبة الجلالة لم تكن مستعدة للأعتراف بأية مطالب فارسية بالسيادة على الجزر ...}[3] .

ـ دراسة أعدها فريق قانوني إنجليزي ـ أمريكي بعنوان " أحقية الشارقة بجزيرة أبوموسى عام 1971م و هناك مئات الوثائق الواردة في دراسة صادرة عام 1981م بعنوان السيادة الإقليمية على جزيرتي طنب الكبرى و الصغرى[4] .

اضافة الى أسانيد اخرى و هي :

ـ أسماء الجزر تؤكد عروبتها و يعود تسمية جزيرة أبو موسى إلى الصحابي الجليل أبي موسى الأشعري ، أما طنب فهي تعني بالعربية الدعامة و المكان المرتفع [5]

ـ رفع العلم يرتفع على هذه الجزر الثلاث منذ أوائل القرن الثامن عشر و لم يتوقف ذلك الا خلال عدة أسابيع بعد محاولات من الجمارك الإيرانية لرفع علمها محله .[6]

ـ ما يوثق كذلك عروبة الجزر ماصدر عن" إسماعيل نوري زاده " الصفوي في كتابه "الرصيف القاري و جزر الخليج "فعندما تحدث عن الجزر صنفها أنها من جزر الخليج العربي و أنها تحتوي على ثروات تجهلها الدولة الإيرانية . ولعل من أبرز الأدلة القائلة أن الجزر الثلاث هي إماراتية هو إنعكاس التصرفات الإيرانية حول هذه الجزر و إقتناعها بأن

---

1 علي، القحيص،النظام الايراني المحتل يمارس الغطرسة على سكان الجزرلاماراتية المحتلة متاحة على الرابط : https://www.alriyadh.com/1116041 ، تم الاطلاع عليها بتاريخ 28 /5/ 2021 بتوقيت13:44 .

2 نوفان ، رجا السوارية ، إبراهيم ،فاعور أبو شرعة ،المرجع السابق ، ص 358

3 علي القحيص ، المرجع نفسه .

4 خالد بن سلطان بن زايد ، بن ال نهيان ، المصدر نفسه ، ص208 .

5 علي ، القحيص ،المرجع نفسه .

6 نوفان ، رجا السوارية ، إبراهيم ، فاعور أبو شرعة ،المرجع نفسه ،ص 358

هذه الجزر ليست لها فقد طالبت في عدة مناسبات كما سبقنا و ذكرنا عن رغبتها في إستئجار أو شراء هذه الجزر .[1]

[1] علي، القحيص ، المرجع السابق .

المطلب الثالث : شرعية إيران في ملكيتها للجزر الثلاث

ـ تعود أولى الإدعاءات الإيرانية بملكية الجزر الثلاث إلى عام 1887 م إثر سقوط إمارة " لنجة " العربية بيد الفرس ، و تكررت هذه الإدعاءات عدة مرات [1].

ا ـ **الأسانيد التاريخية :** تبعية الجزر تاريخيا للإمبراطورية الفارسية لأنها تشمل معظم المناطق الشرقية و الجنوبية من الوطن العربي قبل الإسلام و تقول " إن الجزر الثلاث كانت تاريخيا جزء من الإمبراطورية الفارسية القديمة ..... بالرغم من أن القوات الحكومية لم تسيطر عليها حتى عام 1971 م .... " [2] .

ـ إفتراض إيران وجود صلة بين هذه الجزر و حكام إمارة " لنجة " العربية الذين كانوا في فترة ما قبيل عام 1887 م يديرون هذه الجزر بإعتبارهم من القواسم حكام إمارتي رأس الخيمة و الشارقة ، فقد اعتبرت السلطات الفارسية في إدعاءاتها إمارة " لنجة " العربية سقطت بيدها إقليما فارسيا [3] .

ب ـ الأسانيد بالوثائق و المستندات الرسمية : إدعاء الحكومة الإيرانية بوجود مجموعة من الخرائط الرسمية و الغير رسمية بريطانية و فرنسية و روسية وضعت في القرنين 18 و 19 م تؤكد أن الجزر الثلاث تعود إلى إيران [4] ، و من هذه الخرائط نذكر منها :

ـ خريطة فرنسية وجدت ضمن وثائق الخارجية الفرنسية التي رسمت عام 1764 م ، ظهرت فيها الجزر بلون الأراضي الإيرانية .

ـ خريطة أعدها " جون ماكدونالد " بالأبيض و الأسود عام 1813 م ، و أعيد طبعها ملونة عام 1832 م و أن الجزر ظهرت فيها أيضا بلون الأراضي الإيرانية .

ـ خريطة بريطانية ترجع إلى عام 1829 م وضعها الكابتن " بروكس " في ضوء تعليمات

---

[1] محمد ، عبد السلام ، المرجع السابق ، ص 13 .

[2] نواف و بدان سلمان الجشعمي ، العلاقات الخليجية الإيرانية في الفترة من 1923 ـ 1979 م ، رسالة دكتوراه ، (منشورة) ، التاريخ و الحضارة الإسلامية ـ كلية الآداب ، جامعة أم درمان الإسلامية ، د ، ب ، ن ، 2008 م ، ص 159 .

[3] جلال أحمد ، التدمري ، المصدرالسابق ، ص ص 77 ـ 78 .

[4] عبد الرزاق خلف الطائي ، النزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر العربية الثلاث " طنب الكبرى ، طنب الصغرى ، أبو موسى " 1971 ـ 2001 م ، مذكرة ماجستير ، (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، د ، ب ، ن ، 2005 م ، ص 75 .

شركة الهند الشرقية البريطانية [1] .

ـ الخريطة المسيحية التي أعدتها مديرية مساحة الهند عام 1897 م ، و التي تسمى أيضا بخريطة فارس ، و هي تبين أن الجزر تتبع إيران [2] .

ـ كما أن هناك أسانيد أخرى تستند إليها إيران في ملكيتها للجزر ، غير أنه لا يمكن تنصنيفها ضمن التصنيفات السالفة الذكر و هي :

ـ أن أسماء الجزر الثلاث فارسية المصدر و الجذور فهي تسمى أبو موسى أو (بو موسى) أو يوم موسى و طنب الكبرى (تنب بمرزك) و طنب الصغرى (تنب كوجك) و أحيانا (تنب مار) [3]، و بيان مدلولاتها اللغوية أن كلمة " بوم " تعني بالفارسية القديمة (المكان أو الموطن أو المقام) لذلك فإن إسم " أبو موسى " لم يستخدم إلا عندما وطئت اقدام المستعمر الإنجليزي فيها و طرد الإيرانيين منها ، و كما أن كلمة " تنب " تعني بلهجة سكان المدن و القرى و الجزر المحيطة بمدينة " لنجة " و" بوشهر" و نواحيها ب " التل والمترفع " [4] .

ـ كما تستند السيادة الإيرانية في إدعاءاتها إلى القرب الجغرافي للجزر لها أكثر من دولة الإمارات العربية المتحدة ، و من ثم فهي الأمر الذي يستوجب السيطرة عليها و لو وقعت الجزر في أيدي العدو لتعرضت المصالح الإيرانية و أمن سفنها العابرة للخليج للخطر[5] ، وطلبت كذلك بأحقيتها في أي نفط يتم استخراجه من المياه الإقليمية لهذه الجزر[6].

---

[1] أحمد زكريا الشلق : " الإدعاءات الإيرانية في جزر أبو موسى و الطنبين ـ تحليل تاريخي سياسي لأطروحة بيروز مجتهد زاده ـ " ، **مركزالوثائق و الدراسات الإنسانية**، العدد 10 ، جامعة قطر ، قطر ، 1998 م ، ص ص 145 - 146

[2] نواف وبدان سلمان ، المرجع السابق ، ص 160 .

[3] أحمد جاجان عباب ، المرجع السابق ، ص 211 .

[4] عبد الرزاق خلف الطائي ، المرجع السابق ، ص 77 .

[5] خالد بن سلطان بن زايد، آل نهيان ، المرجع السابق ، ص 49 .

[6] سعيد ، باديد ، **العلاقات السعودية الإيرانية 1926 - 1982 م** ، (لندن ، دار الساقي ، 1994 م) ، ص 160 .

الفصل الرابع :

المواقف المختلفة من النزاع والطرق المقترحة من أجل التسوية

المبحث الأول : مواقف من إحتلال إيران للجزر الثلاث

المطلب الأول : ردود فعل أطراف النزاع من عملية إحتلال الجزر .

أ/ - رد فعل الإمارات العربية المتحدة :

لقد عرفت ردود الفعل الشعبية الإماراتية عن غضب كبير فهوجمت الممتلكات الإيرانية في المدن الكبرى بالإمارات ،أما عن المواقف الحكومية فقد أصدر المجلس الأعلى في الإمارات العربية بيان عبر من خلاله الحاكم عن أسفه و غضبه الشديد تجاه الأسلوب العنيف الذي إحتلت به إيران الجزر[1] ، في 17 تموز 1972م تقدمت دولة الإمارات العربية المتحدة مع جملة من الدول الأخرى برسالة إلى رئيس مجلس الأمن تؤكد فيها عروبة الجزر ، و أنها جزء لا يتجزأ من الإمارات العربية المتحدة و من الوطن العربي[2] ،في إطار ردود فعل الحكومة الإماراتية على احتلال الجزر تم إصدار بيان في 2 ديسمبر 1972م تأسفت فيه الحكومة على ماقامت به إيران ودعت إلى ضرورة أن تحترم هذه الأخيرة الحقوق المشروعة ، غير أن كل ردود الفعل الإماراتي بقيت في إطار الدبلوماسية الهادئة دون ممارسة أي أفعال صلبة في إطار حل القضية [3]، و بعد نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 م توقعت دولة الإمارات العربية المتحدة أن تعيد إيران الجزر العربية المحتلة ، لذلك بادرالشيخ " صقر بن محمد القاسمي " عضو المجلس الأعلى و حاكم رأس الخيمة بمناشدة الإمام الإيراني " آية الله الخميني *" بإعادة الجزر العربية [4]، لكن الإمام الخميني لم يستجب لندائه و أعلن رجاله إلتزامهم بالتمسك بالجزر على أنها جزء من

---

[1] محمد حسن العيدروس ، **الجزر العربية و الإحتلال الإيراني نموذج العلاقات العربية الإيرانية دراسة وثائقية أرشيفية** ، ، ج3، المرجع السابق ص 254

[2] صفاء محمدعبد ساجت ، مرجع سابق ، ص 141 .

[3] محمد حسن ، العيدروس ، ، **الجزر العربية و الإحتلال الإيراني نموذج العلاقات العربية الإيرانية دراسة** ج4 ، المرجع السابق ، ص 336.

[4] إسلام محمد عبد ربه المغير ، المرجع السابق ، ص 64 .

***آية الله الخميني :** (1902 - 1989م) هو مرجع ديني إيراني شيعي و قائد سياسي و روحي لثورة الإسلامية 1979م يعتبره الكركريون من أكثر الرجال تأثيرا في القرن العشرين (ينظر : عيسى ، جبران ، **أعظم الشخصيات في التاريخ سياسية ، علمية ، إجتماعية ، فلسفية ، دينية** (بيروت ،دار الاهلية ،2008م)،ص386 .

الأراضي الإيرانية اقتطعها الإستعمارالبريطاني[1] ، وفي تصريح " زايد " تجاه ايران في جلسة افتتاح المجلس الوطني الإتحادي عام 1993 م ، حيث قال[2]" أن الإمارات تعتبر إحتلال إيران لجزرها الثلاث طنب الكبرى و طنب الصغرى و أبو موسى و عدم إلتزامها بما جاء في مذكرة التفاهم حول جزيرة أبو موسى يمثل إنتهاكا لسيادة ووحدة أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة و زعزعة للأمن و الإستقرار في المنطقة ، كما يمثل إخلالا بالرغبة المعلنة في تطوير العلاقات بين البلدين و تعارضا مع المبادئ التي تقوم عليها العلاقات بين الدول ..... " [3] .

- و بعد تحليلنا لهذا القول نستنتج بأن دولة الإمارات العربية المتحدة غير راضية بالتصرفات الإيرانية ، نتيجة لعدم إلتزامها ببنود مذكرة التفاهم التي تم توقيعها بين الطرفين بشأن جزيرة أبو موسى ، الأمر الذي ينعكس سلبا على العلاقات بين البلدين في المستقبل ، و يؤدي إلى الإخلال بالأمن في المنطقة .

قامت الإمارات إلى إرسال خطابات إحتجاج إلى الأمم المتحدة و مجلس التعاون الخليجي إعتراضا على هذه الخطوة و المناورات البحرية قرب الجزر المحتلة .

- و مع مرور الزمن و توالي الأحداث أكدت دولة الإمارات العربية المتحدة في 27 أيلول 2008 م على لسان وزير خارجيتها " عبد الله بن زايد آل نهيان " في كلمة له أمام الدورة "63 " لإجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة أن الجزر العربية الثلاث هي جزء لا يتجزأ من السيادة الوطنية لدولة الإمارات[4] .

و في أبريل 2011م قال أمام المجلس الوطني الإتحادي " إن إحتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث سيظل أملا سلبيا في علاقة الدولة مع إيران ، كما سيظل هذا الأمر مؤلما

---

[1] محمد السعيد، إدريس ، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربي ، 2000 م) ،ص .

[2] خالد بن محمد، القاسمي ، **التاريخ الحديث و المعاصر لدولة الإمارات العربية المتحدة** ، المرجع السابق ، ص ص 479 - 480 .

[3] خالد بن محمد ، القاسمي ، **الإمارات العربية المتحدة** ، (الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 1998 م) ، ص 113 .

[4] تاج الدين جعفر الطائي ، المرجع السابق ، ص ص 91 - 92 .

***مجلس التعاون الخليجي** :منظمة إقليمية عربية تأسست في 25 ماي 1981م في إمارة أبو ظبي تتكون من 6 دول تطل على الخليج العربي هي : السعودية ، الإمارات العربية المتحدة ، الكويت ، قطر ، البحرين (ينظر : محمد الصادق ،إسماعيل ،**مجلس التعاون الخليجي في ميزان** ،(د.ب.ن، دار العلوم ، 2010م)،ص8 .

لكل مواطن " ، و بعد أسبوع من زيارة الرئيس " أحمدي نجاد " إلى جزيرة أبو موسى سنة 2012 م أصدرت المجموعة العربية في الأمم المتحدة و مجلس التعاون الخليجي* بيانا مشيرة فيه أنها لم تكن زيارة استفزازية فحسب بل تتعارض مع سياسات حسن الجوار[1] .

ب/ ـ ردود الفعل الإيرانية من إحتلال الجزر : بطبيعة الحال نجد أن إيران لاتعتبر ماقامت به إحتلال بل هو إستعادة لحقوقها المسلوبة ، و ذلك حسب جملة من الإدعاءات التي تم تقديمها سابقا ، و قد جاء رد الفعل الإيراني سلبي على كل ماقدمته دولة الإمارات العربية المتحدة من ردود فعل و بينت ذلك على لسان المتحدث بإسمها محمد الحسيني وقد إعتبر أن كل ما يجري بين دولة إيران و الإمارات العربية المتحدة هو سوء تفاهم يمكن حله [2]، ولم تعبر في أي موقف عن رغبتها في التنازل عن الجزر و إعادتهم للإمارات .

موقف المعارضة الإيرانية من إحتلال الجزر : وقفت القوى الإيرانية المعارضة لنظام الشاه ضد الإحتلال الإيراني للجزر و ضد السياسة التوسعية لمحمد رضا البهلوي و كان موقفها تدعيم للحق العربي و لضرورة الحفاظ على العلاقات الودية و التآخي بين الشعبين العربي و الإيراني[3] .

ج/ ـ العلاقات العربية الايرانية بعد إحتلال الجزر : إتسمت العلاقات الاماراتية الايرانية بالسلبية و ذلك ،عقب تعرض الجزر للإحتلال الجزر الثلاث، أبو موسى ، طنب الكبرى ،طنب الصغرى[4]،غير أن هذا لايمنع من وجود علاقات تقارب بينهم وذلك يعود للأسباب التالية :

ـ إدراك الإمارات أن عداءها لإيران يشكل خطرا كبير عليها و أن أي تصعيد إيراني أمريكي ستكون هي أول ضحاياه .

ـ الخوف من الأضرار الإقتصادية و ذلك راجع لحجم التبادلات الكبير بين البلدين

---

[1] خالد بن سلطان بن زايد ، آل نهيان ، المصدر السابق ، ص 73 .

[2] فتوح هيكل ، مشكلة الجزر الإماراتية المحتلة ، قراءة في المواقف الإيرانية الأخيرة ، مركز للدراسات و البحوث الإستراتجية ، متاح على الرابط https://www.ecssr.ae/reports_analysis ، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2021/6/10 بتوقيت 19:42 .

[3] صفا محمد عبد الساجت ، المرجع السابق ، ص 115 .

[4] صبا المولى ، المرجع السابق ، ص 408 .

ـ قناعة الإمارات بضرورة التنسيق مع إيران من أجل الحفاظ على أمن المياه الإقليمية [1] .

وبالعودة إلى موضوع الإحتلال فنجد أن الشائع هو قيام أزمة حادة بين الطرفين ولكن في واقع الأمر نجد أن الموضوع لم يتجاوز بعض الإنفعالات و الحماس القومي[2] ، فقد عرفات العلاقات الإيرانية الإماراتية إنفراجا ملحوظا ففي 24 آب 1974 بعد أن إقترحت طهران توقيع إتفاقية الجرف القاري بين إيران و الإمارات والتي رفضت الأخيرة التوقيع عليها وعلى الرغم من النزاع القائم غير أن الدولتين تمكنت من التوصل إلى تعايش مؤقت يرضي الطرفين واقامة علاقات دبلوماسية بعد11شهرا[3]، كما قام الطرفان بتبادل جملة من الزيارات فقد قام الشيخ زايد بن سلطان بزيارات متكررة لدولة إيران مرتين في عام 1975م و 1977م و في إطار تحسين العلاقات بين الطرفين أكد الشخ زايد على أهمية الدور الإيراني في المنطقة[4] ، و لتوضح عملية تبادل الزيارات الدبلوماسية بين الطرفين ندعم بالجدول التالي :

جدول رقم (18) : يوضح تبادل الزيارات الرسمية بين الإمارات العربية المتحدة وإيران .

ت	تاريخ الزيارة	الشخصية الزائرة	سبب الزيارة	نتيجة الزيارة
1	13 شباط 1973	جعفر شريف امامي رئيس مجلس الشيوخ الإيراني	لاجراء مباحثات مع الجانب الإماراتي	تعزيز العلاقات بين البلدين
2	15 تموز 1973	الشيخ سلطان بن حمد المعلا وزير الصحة الإماراتي	لاجراء مباحثات مع وزير الصحة الإماراتي	الاتفاق على التنسيق الصحي بين البلدين
3	21 اب 1973	الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم وزير الدفاع الإماراتي	لاجراء مباحثات مع المسؤولين الإيرانيين	تعزيز العلاقات بين البلدين
4	5 نيسان 1974	فرخروة وزيرة التربية والتعليم الإيرانية	لاجراء مباحثات مع وزارة التربية والتعليم الإماراتية	الاتفاق على التعاون بين البلدين في كافة مجالات التعليم
5	17 تشرين الثاني 1974	احمد بن حامد وزير الاعلام والسياحة الإماراتي	لاجراء محادثات مع وزير الاعلام والسياحة الإيراني	الاتفاق على عقد اتفاقية إعلامية بين البلدين
6	6 كانون الأول 1975	الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة	لاجراء مباحثات مع الشاه محمد رضا بهلوي	توثيق العلاقات بين البلدين

[1] التقارب الإيراني الإمارتي ...حدود لتفاهم و التداعيات ، مركز الفكر الإستراتيجي ، متاح على الرابط:- https://fikercenter.com/position ، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2021/6/3 بتوقيت 20:26 .

[2] محمد حسن ، العيدروس، **الجزر العربية و الإحتلال الإيراني للجزر**، ج3 ، المرجع السابق ، ص 254 .

[3] صبا المولى ، المرجع السابق ، ص 409 .

[4] صفا محمد عبد الساجت ، المرجع السابق ، ص 210 .

7	6 تشرين الأول 1976	شاهبور اميري مبعوث الشاه محمد رضا بهلوي	حاملا رسالة من الشاه محمد رضا بهلوي إلى الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة	تبين الرسالة موقف الشاه من مشروعات امن الخليج العربي
8	9 كانون الأول 1976	عباس علي خلعتبري وزير الخارجية الإيراني	حاملا رسالة من الشاه محمد رضا بهلوي إلى الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة	توثيق العلاقات بين البلدين
9	11 كانون الأول 1976	هوشنك انصاري وزير المالية والاقتصاد الإيراني	للمشاركة في احتفالات اليوم الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة	الاتفاق على فتح فروع للمصارف الإيرانية في الإمارات
10	1 تشرين الثاني 1977	الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة	لاجراء مباحثات مع الجانب الإيراني	الاتفاق على تأسيس مصرف مشترك بين البلدين برأس مال مائة مليون دولار
11	5 كانون الأول 1977	مانع سعيد العتيبة وزير النفط و الثروة المعدنية	لاجراء مشاورات مع محمد يكانه وزير الاقتصاد والمعادن الإيراني	التنسيق حول أسعار النفط في منظمة أوبك
12	7 كانون الأول 1977	الأميرة شمس شقيقة الشاه محمد رضا ورئيسة جمعية الأسد والشمس الحمراء الإيرانية	زيارة مؤسسات الجمعية في دولة الإمارات العربية المتحدة	توثيق العلاقات بين البلدين
13	4 كانون الثاني 1978	الشيخ سلطان بن محمد القاسمي حاكم إمارة الشارقة	استجاب لدعوة جمشيد اموزكار رئيس الوزراء الإيراني	تعزيز العلاقات بين البلدين
14	18 كانون الثاني 1978	عبد الله الثويني وزير الاعلام والثقافة الإماراتي	لاجراء مباحثات مع وزارة الاعلام الإيرانية	التوقيع على اتفاق تعاون بين وكالة أنباء بارس (بانا) الإيرانية ووكالة أنباء الإمارات (واما)
15	10 نيسان 1978	الشيخ محمد بن بطي آل حامد رئيس بلدية أبو ظبي	لاجراء مباحثات مع وكيل وزارة الزراعة الإيراني محسن خروبير	الاتفاق على قيام وزارة الزراعة الإيرانية تثبيت الرمال المتحركة في إمارة أبو ظبي من خلال زراعة خمسين الف شجرة ونباتات مقاومة الصحراء
16	25 نيسان 1978	عبد الرحمن سعيد الغانم وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الإماراتي	لاجراء مباحثات مع وكيل وزارة التجارة الإيراني حسين معادي	الاتفاق على زيادة الصادرات الإيرانية إلى دولة الإمارات
17	2 تشرين الأول 1978	الشيخ خالد بن صقر القاسمي ولي عهد رأس الخيمة	استجاب لدعوة الشاه الإيراني	تعزيز العلاقات بين البلدين
18	21 تشرين الأول 1978	أمير خرو وزير الخارجية الإيراني	حاملا رسالة من الشاه محمد رضا بهلوي إلى الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة	تبين الرسالة رؤية الشاه لمشروع امن الخليج العربي

19	28 مايس 1979	آية الله خلخالي رئيس المحاكم الثورية الإيرانية	لاجراء مباحثات مع المسؤولين الإماراتيين	تعزيز العلاقات بين البلدين
20	1مايس 1980	صادق قطب زاده وزير الخارجية الإيراني	لاجراء مباحثات مع الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة	توثيق العلاقات بين البلدين فضلا عن توضيح موقف إيران من الجزر الثلاث

المصدر : كامل جابر الشاهر ، المرجع السابق ، ص 213 .

أظهر الجدول السابق : مامدى التقارب الحاصل بين كل من الإمارات العربية المتحدة و إيران و ذلك من خلال أن الزيارات قد شملت وزراء في شتى المجالات ، وهذا ما يوضح تحسن العلاقات بعد تعرض الجزر الإماراتية للإحتلال ، وهذا ما يعكس كذلك النوايا الدبلوماسية لدول الإمارات في حل النزاع القائم والملاحظ أن العلاقات مع إيران لم تتأثر كثيرا عقب الإحتلال ويمكن القول أن الموقف الرافض كان عربي فقط[1] .

رسم رقم (19) : أعمدة بيانية توضح نسب الزيارات المتبادلة بين الإمارات و إيران

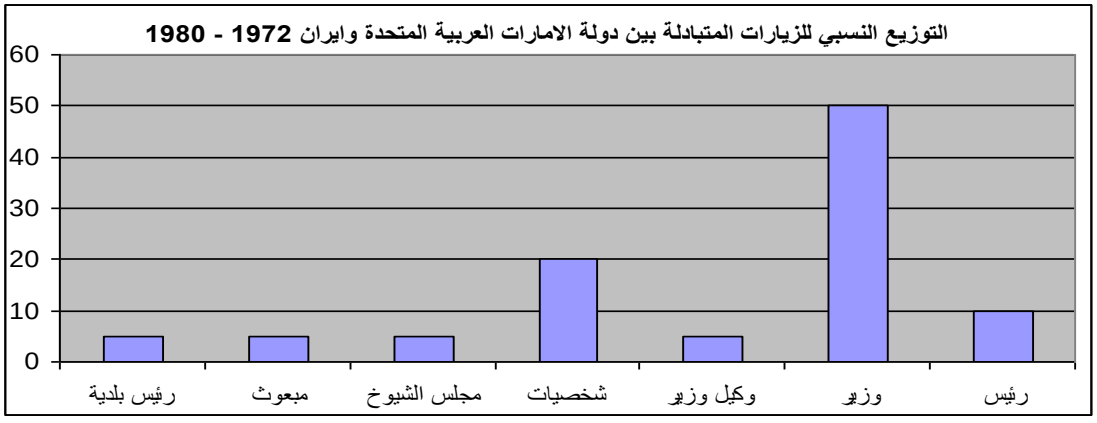

المصدر : كمال جابر الشاهر : المرجع نفسه ، ص 214 .

[1] محمد حسن ، العيدروس ،**الجزر العربية و الاحتلال الايراني للجزر**، ج 3، المرجع السابق ، ص 256 .

المطلب الثاني : المواقف العربية من إحتلال الجزر الثلاث .

أ / ـ **موقف دولة العراق** : يمكن إعتبار موقف العراق من بين أكثر المواقف العربية عنفا عقب عملية تعرض الجزر للإحتلال فقد شنت الحكومة العراقية حملة لمواجهة الإتفاق الذي عقد بين إمارة الشارقة و إيران خاصة اذا ماتم توقيع هذه المذكرة بالإكراه كما قامت بقطع علاقتها مع إيران و بريطانيا نظرا لتواطؤ البلدين في إحتلال الجزر ، و دعى إلى ضرورة تعميم الأمر مع باقي الدول العربية [1]، ليقدم بعدها وزير الخارجية العراقي سعدون حمادي خطابا إلى الأمين العام للأمم المتحدة ذكر فيه أن العراق لم يعترف مطلاقا بالإحتلال الإيراني الغير شرعي على الجزر، و دعى إلى ضرورة إنسحاب إيران ويرجح أن هناك سببين لرفض العراق للإحتلال الجزر، فالسبب رئيسي وهو تعرض قطر من الأقطار العربية للإحتلال فهناك ،سبب آخر وهو قلق العراق من إمكانية إستخدام إيران لهذه الجزر كأداة لتهديد المنفذ الوحيد للعراق و دول الخليج العربي [2]، و لدعم الموقف الإماراتي الرامي لإعادة الحق إلى أصحابه كان لوسائل الإعلام العراقية الدور في ذلك من خلال التنديد بخطورة الإعتداء الإيراني ، وقد ساهمت التغطية الإعلامية المكثفة كذلك في حشد الرأي العام [3] ، وقد نجحت في ذلك فخرج الآلاف من لعراقيين لشوارع في 1 كانون الأول 1971 وعبرو من خلاله عن سخطهم و إستنكارهم للعدوان الإيراني على الجزر العربية [4]،كما قامت الحكومة العراقية بتوجيه مذكرة شديدة الهجة إلى الحكومة الإيرانية طالبتها من خلالها بضرورة سحب قواتها من الجزر ، و أكد الرئيس العراقي في عدة مرات عن إستعداد العراق لحماية دولة الإمارات العربية المتحدة و الخليج من سياسة الضم الإيرانية ، كما طالبت الحكومة العراقية من الدول العربية ضرورة القيام تحالف عربي موحد لمواجهة الأطماع لإيرانية [5]

---

[1] صفا محمد عبد ساجت ، المرجع السابق ، ص 102 .
[2] توماس، ماتير ، المصدر السابق ، ص 386 .
[3] بشار فتحي العكيدي : "العلاقات العراقية ـ الإماراتية 1969 ، 1971م "، **مركز الدراسات الاقليمية** ،. جامعة الموصل ، 2018 ، ص 229 .
[4] صفا محمد عبد الساجت ، المرجع نفسه ، ص 102 .
[5] محمد حسن ، العيدروس ، **الجزر العربية و الإحتلال الإيراني نموذج العلاقات العربية الإيرانية ـدراسة وثائقية أرشيفية** المرجع السابق ، ص 330 .

ب / ـ موقف المملكة العربية السعودية : قبل وصول القوات الإيرانية إلى الجزر فضلت المملكة السعودية إلتزام الصمت فيما يتعلق بالإدعاءات الإيرانية ، و بعد إستقرار القوات الإيرانية إنتظرت الوساطة و لم تكن لتدعم الإجراءات التي كانت تهدف لعزل الإمارات وأصدرت بيان مفاده "...أن المملكة السعودية فوجئت بإستخدام إيران للقوة لإحتلال الجزيرتين ..." و عبرت أنّ أملها في انّ تتم إعادة النظر في الموضوع [1] ، و عبرت أيضا السعودية في مؤتمر الدول المصدرة لنفط عن دعمها التام لمطلب الإمارات العربية المتحدة بإستعادة السيادة على هذه الجزر، و انّ وجودها تحت سيطرة النظام الثوري في إيران تشكل تهديدا بالنسبة إليها [2]، كما عبر الملك فيصل عن إستنكاره عما بدر من إيران في إستخدام القوة لسيطرة على الجزر، و أصدر مجلس الوزراء السعودي بيانا يعتبر أقل حدة مقارنة مع باقي الدول العربية و يذكر أنها إستخدمت القوة العسكري في حين أنه كانت هناك آمال لتسوية الخلاف بطريقة سلمية [3] ، رغم ذلك فلا يمكن إعتبار أن المملكة السعودية قد بادرت في إتخاذ إجراءات حاسمة ، و هذا مادفع البعض للإعتقاد بوجود موافقة سعودية مسبقة على تسليم الجزر لإيران و ذلك مقابل تراجع إيران عن إحتلال البحرين ، وأن هذه الصفقة قد تمت أثناء زيار الشاه لرياض عام 1968م وقد نقل كذلك راديو الرياض السعودي تصريحا لرئيس الإيراني في 19 نيسان 1970م ذكر فيه أحقية إيران لسيطرة على هذه الجزر [4]

ج / ـ موقف دولة الكويت : حال موقف الكويت ليس ببعيد عن موقف العراق فهو الآخر، من أكثر المواقف العربية صلابة ،وعقب تعرض الجزر الثلاث للإحتلال تم عقد إجتماع لمجلس الأمن الكويتي من أجل التصويت على قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران نتيجة لإحتلالها الجزر الثلاث ،و أمضي المشروع الذي تقدم به عددا من نواب المجلس إلى إعتبار الولايات المتحدة الأمريكية مشاركة في عملية الإحتلال و أنه سيتم عرض القضية

---

[1] صفا محمد عبد الساجت ، المرجع السابق ، ص 105 .
[2] توماس ماتير ، المصدر السابق ، ص 390 .
[3] صفا محمد عبد الساجت ، المرجع السابق ، ص 105 .
[4] عمار الظاهر مصلح :" العلاقات السعودية الإيرانية " ، **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية** ، ع 3 ، جامعة الموصل ، د.س.ن ، ص 487 .

على مجلس الأمن .[1]

د / ـ موقف دولة البحرين :عبرت حكومة البحرين عن دعمها لشقيقتها دولة الإمارات العربية المتحدة ضد العدوان الإيراني للجزر ، و ذلك من خلال بيان صادر عن وزراة خارجيتها بينت من خلاله عن آسفها لما قامت به إيران من تدخلات عسكرية و إحتلال للجزر ،ودعت إلى ضرورة إلتزام إيران بإحترام الحقوق المشروعة فأعلن وزير خارجيتها في مقابلة صحفية : "...دعى لتكلم بلغة السلام و إستنكر عملية الإحتلال و حل المشكلة بكريقة دبلوماسية .." [2]، وحملت الحكومة البحرينية الأمة العربية كاملة مسؤولية الإحتلال لعدم تحركها لمواجهة التهديدات التي سبقت إحتلال الجزر ، فقد بعث الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة* برقي لحكومة الإمارات العربية المتحدة مستنكرا فيها العدوان الإيراني وعبر عن إيمان دولته بمبادئ هيئة الأمم و أن حكومته تآمل أن تعيد إيران النظر في هذا الموقف ، ومن جانب آخر عبر وزير الدفاع البحريني أن إستمرار عملية الإحتلال في الجزر الثلاث يعرقل العلاقات الخليجية الإيرانية و صرح أنه في حالة لم يتم حل القضية سف تتشكل عقبة أمام تحسين العلاقات و تطوريها [3]، كانت البحرين تشعر أنها الصفحة التالية التي سوف يتم إحتلالها من طرف إيران و في هذا الإطار دعت لعقد إجتماع طارئ لوزراء خارجية العرب في 2 كانون الاول 1971م عبرت من خلاله البحرين عن رفضها للإحتلال و أكدت على عروبتها كما تم تبادل الزيارات عدة مرات بين حكومة الامارات والبحرين في إطار إيجاد حلول لمشكلة إحتلال الجزر [4].

و / ـ موقف دولة مصر من إحتلال الجزر : أعلنت الحكومة المصرية عن دعمها لدولة الإمارات العربية عقب حادثة إحتلال الجزر وتجلى ذلك من خلال تصريح وزير خارجيتها وصرح أن موقفها نابع من إهتمام مصر بالأمن العربي ،ويرى أنه على العرب مواجهة

---

[1] أحمد عبد الله بن سعيد : البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة (1990-2003) ، أطروحة دكتوراه ، (غيرمنشورة)، معهد البحوث و الدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، 2008 ، ص 385 .

***عيسى بن سلمان آل خليفة** :هو أمير دولة البحرين إبن حاكم البحرين السابق الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة تولى الحكم بعد وفاة والده في 1961م حصلت البحرين في عهده على إستقلالها ازدهرت في عهده مدينة المنامة كما شجع الإزدهار الإقتصادي و التجاري للبحرين ينظر :(عبد الوهاب الكيالي ،**الموسوعة السياسية** ، ج4 ، المصدر السابق ، ص276).

[2] حسن أحمد إبراهيم : "موقف البحرين الرسمي و الشعبي من الإحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث في دولة الإمارات العربية المتحدة ، مجلة العلوم الإنسانية ، ع9 ، د.ب.ن، 2018 ، ص7 .

[3] صفا محمد عبد الساجت ، المرجع السابق ، ص 107 .

[4] حسن أحمد إبراهيم ، المرجع نفسه ، ص 8.

التهديد الإيراني [1] وقد جاء الإعلان المصري في أعقاب الإحتلال فأدلى المتحدث الرسمي بإسم الجمهورية المصرية (إن مصر قد فوجئت بهذه الإجراءات العسكرية في الوقت الذي كانت فيه تأمل من إيران التفاوض ،كما أن مصر تدعو إيران إلى سحب قوتها من الجزر والدخول في مفاوضات من أجل حل سلمي وعادل)[2] و الملاحظ أن اللهجة المصرية كانت شديد العنف في التحاور مع إيران ذلك لأن الإجراءات في أبوموسى جاءت في وقت كان التوتر يسود العلاقات الإيرانية المصرية مما شكل حافزا لمصر لكي تندد بالتصرفات الإيرانية و التي وصفتها بالمتعنتة و رغم ذلك فقد بقيت مصر محافظة على سياستها المرنة والتي تدعو إلى إقامة علاقات طيبة مع إيران [3].

وكانت مصر قد عبرت في هيئة الأمم من خلال تصريح جاء فيه "..إن إحتلال الجزر الثلاث عمل يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة و الصداقة التاريخية بين الشعب العربي الشعب والإيراني وأن مصر ترى أن بريطانيا هي المسؤولة عن حماية الجزر الثلاث من أي إعتداء خارجية وفق إتفاقية الحماية التي لازالت سارية المفعول [4].

ه/ ـ موقف الجامعة العربية : لقد إتسم موقف الجامعة العربية بالوضوح و الثبات من قضية الجزر إذ أنها منذ بداية الإحتلال ،وهي تطالب بضرورة إرجاع الحق إلى أهله ، إذ إتخذت عدة قرارات بعد الإجتماع الطارئ لمجلس الجمعية العربية في 6 -7 كانون الأول 1971م تتمثل في التأكيد على عروبة الجزر و أنها جزء من الوطن العربي و أن السيادة عليها تعود لأصحابها العرب [5]، وفي هذا الإطار عقدت الجامعة العربية جملة من المؤتمرات منها المؤتمر المنعقد في 12 نوفمبر 1971م ، وكان الهدف منه بحث في التهديدات الإيرانية على الجزر الثلاث في الخليج العربي ، و توالت بعدها الإجتماعات العربية في مقر الجامعة العربية بالقاهرة لبحث الأزمة مع إيران ، و عقد الأمين العام المساعد لشؤون السياسية في يوم 2 ديسمبر 1971م إجتماعا سلم من خلاله رسالة إحتجاج ضد ماقامت به إيران[6] ، وكانت قضية الجزر البند الدائم في إجتماعات مجلس الجامعة ، و ذلك نظرا لأهميته و قد

[1] صفا محمد عبد ساجت ، المرجع نفسه، ص 313.
[2] أحمد عبد الله بن سعيد ، المرجع السابق ، ص 456 .
[3] صفا محمد عبد ساجت ، المرجع نفسه، ص 314 .
[4] أحمد عبد الله بن سعيد ، المرجع نفسه ، ص 457 .
[5] محمد صفا عبد الساجت ، المرجع نفسه ، ص113 .
[6] عبد القادرحمود، القحطاني ، المرجع السابق ، ص164 .

أكدت قراراتها دائما على سيادة الإمارات العربي المتحدة على الجزر الثلاث وعبرت كذلك عن تأييدها الدائم و المطلق لجميع الإجراءات السلمية التي تتخذها الإمارات العربية المتحدة لحل النزاع ، وهذا ماينعكس على تصريحات "عدنان عمران" السفير العام المساعد للجامعة في قوله "...إن الإحتلال الإيراني هو مظهر من مظهر الرعونة التي تميز بها حكم الشاه ..."[1] غير أنه من الملاحظ أن عمل الجامعة العربية إقتصر على عقد الإجتماعات دون تطبيقها على أرض الواقع ويمكن القول أنها لم تقم بذلك الدور الإيجابي للحفاظ على عروبة الجزر وكما ذكرنا أن الأمر إقتصر فقط على إصدار القرارات و البيانات دون تفعيلها على أرض الواقع[2] .

ي/ ـ موقف مجلس التعاون الخليجي : أكد مجلس التعاون الخليجي أنه لابد من المحافظة على عروبة الجزر على عروبة الجزر و عروبة الخليج و نصت كل قراراته على مساندة دولة الإمارات العربية المتحدة في استعادة أراضيها ، وذلك كون قضية الجزر الثلاث مرتبطة بأمن و إستقرار منطقة الخليج العربي [3]، فأقدم المجلس على تشكيل لجنة ثلاثية في قمة أبو ظبي ضمت كل من المملكة العربية السعودية و قطر وسلطنة عمان بهدف تقليص الفجوة بين البلدين وحل النزاع ودعت اللجنة إلى[4] :

ـ على إيران إحترام سيادة أراضي دول المنطقة و وحدتها و إلتزامها بمبادئ الحوار .

ـ مطالبة إيران بإلغاء إحتلال الجزر العربية التابعة لدولة الإمارات .

ـ أكد المجلس على تضامنه التام و المطلق لموقف دولة الإمارات مع دعمه لكل الوسائل و الإجراءات السلمية التي تراها مناسبة لإستعادة سيادتها

ـ تشجيع الجهود الدولية المبذولة التي تهدف للوصول إلى مفاوضات بين الطرفين ، مع دعوة الحكومة الإيرانية للإستجابة لجهود الأمين العام للأمم المتحدة بما يحقق امن وإستقرار المنطقة [5] ، في إطار جهود المجلس لحل النزاع فتذكر بعض المصادر أنه تم في

---

[1] محمد حسن ، العيدروس ، ج 4 ، المرجع السابق ، ص365 .
[2] عبد القادر حمود ، القحطاني ، المرجع السابق ، ص163 .
[3] محمد يوسف ، أحمد ربيع ، الأبعاد الإستراتجية لمصالح إيران و دورها الإقليمي في منطقة الخليج (2003- 2013م) ،رسالة ماجستير (غير منشورة) ، معهد الدراسات العربية الاقليمية ، كلية الدراسات العليا ، جامعة القدس ، فلسطين ، د.س.ن، ص72 .
[4] صبا مولي ، المرجع السابق ، ص 415 .
[5] ظافر ، محمد العجمي ، المرجع السابق ، ص 470 .

عـام 2004 عقـد إجتمـاع بـين دول مجلـس التعـاون الخليجـي و الإتحـاد الأوروبـي إفـي بروكسـل نـاقش الطرفـان خلالـه العديـد مـن القضـايا السياسـية و الإقتصـادية و الأمنيـة فـي الشـرق الأوسـط و طـرح كـذلك موضـوع الجـزر و أنـه لـم يـتم إحـراز أي تقـدم فـي القضـية فأكدت الدول الأعضاء في المجلس عن دعمها للحل السلمي و المباشر أو إحالة القضية إلى المحكمة الدولية إن تعذر الأمر [1] .

[1] Noura Al Mazrouei , Disputed islands between UAE and Iran : Abu Musa Greater Tunb and Lesser Tunb in the Strait of Hormuz , Gulf Research Centre Cambridge ,2015 ,p17.

المطلب الثالث : المواقف الغربية من إحتلال الجزر

أ / ـ الموقف البريطاني من عملية إحتلال الجزر : بعد أن تم إتهام بريطانيا بتواطئها بدعم إيران في عملية إحتلال الجزر سعت الأخيرة لتكذيب هذا الأمر غير أن الشواهد تؤكد عكس ذلك ، فيمكن القول أنها فشلت في إيجاد حل لنزاع حول هذه الجزر، و أن كل ماقامت به هو محاولة لإقناع حكام الشارقة و رأس الخيمة بقبول طلب إيران بتأجير الجزر الثلاث مدة خمسين سنة ، وهذا يعتبر إقرار بعروبة الجزر[1] ، وقد أكدت بريطانيا أنها ترفض إحتلال اي جزيرة أو جزء من الأرض بالقوة ، و دعت إلى ضرورة حل الخلاف بين إيران و الإمارات وقد عبر الناطق الرسمي بإسم الحكومة البريطانية بنفيه حصول أية إتفاق مع حكومة طهران من أجل فرض السيادة الإيرانية على الجزر و أضاف "..لقد رفضنا إستعمال القوة و دعونا إلى حل هذه القضية بشكل سلمي ..."[2] ، وكانت قد كشفت مصادر عن الحكومة البريطانية قد إثارت الموضوع مع إيران في أفريل 1992م خلال زيارة مسؤول إيراني لبريطانيا و أضافت المصادر إلى أن بريطانيا أوضحت لإيران أن تصعيد النزاع حول جزيرة أبوموسى سيؤدي إلى وقوع خطر عدم الإستقرار في المنطقة ، غير أن الحكومة البريطانية نفت حدوث أي اتصالات مع إيران ، لتلتزم بعدها حكومة بريطانيا الصمت إزاء إحتلال الجزر الثلاث ثم صرح بعدها متحدث بريطاني أن قيام الحكومة الإيرانية بإحتلال الجزر الثلاث لن يؤثر على سيادة إمارة رأس الخيمة على الجزيرتين [3] ،أكدت بعدها بعض المصادر أن بريطانيا قامت قبل إنسحابها من منطقة الخليج العربي بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية بهدف وضع خارطة جديدة لمنطقة الخليج تتفق من الناحية الاستراتجية مع مصالحهم في المنطقة وقد وقعت المعاهدة في 1958م ،وعلى هذا الأساس لانستغرب أن ترضخ بريطانيا للإدارة الأمريكية بتسليم الجزر لشاه [4]،وفي ضوء ذلك يمكن القول أن الإحتلال الإيراني للجزر قد تم بموافقة الحكومة البريطانية و أن موقفها المتباين من القضية يعكس موافقتها الضمنية للإحتلال و ذلك لأن وقوع الجزر تحت السيطرة الإيرانية يضمن لها أهدافها المستقبلية

---

[1] عبد القادرحمود ،القحطاني ، المرجع السابق ، ص 167 .

[2] محمد حسن ، العيدروس ،**الجزر العربية الثلاث و الاحتلال الايراني للجزر الثلاث نموذج العلاقات دراسة وثائقية أرشيفية ـ** ،المرجع السابق ، ص 462

[3] أحمد عبد الله بن سعيد ، المرجع السابق ، ص 395 .

[4] عبد القادر محمود ، القحطاني ، المرجع السابق ، ص 168 .

ب/ ـ موقف الدولة الأمريكية من إحتلال الجزر: لم تبين الولايات المتحدة الأمريكية عن ردت فعلها بشكل مباشر حول إحتلال الجزر،و قد تسبب ذلك في إتهامها من طرف بعض الدول العربية بالتواطؤ مع بريطانيا و إيران ،و ردا على الإتهام رد وزير خارجيتها أن الولايات المتحدة الأمريكية ساندت و أيدت قيام الإتحاد [1]،أكدت بعد ذلك مصادر أمريكية مسؤولة أن الولايات المتحدة الأمريكية أبلغت إيران عن طريق طرف ثالث أنها تعارض الإجراءات التي إتخذتها في جزيرة أبوموسى ، و التي تعطي انطباعا قويا بنية إيران في ضم الجزر لها و شددت الولايات المتحدة الأمريكية أنها تؤيد الحل السلمي للأزمة [2] ،أيدت بعدها واشنطن موقف الإمارات المتحدة في قضية الجزر الثلاث ، فقد أدلى مسؤول أمريكي رفيع المستوى طلب الإمارات في إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولي ليتغير عقب هذه التصريحات موقفها [3] بعد أمريكا تأييدها للوجود الإيراني، في الخليج و قامت بتزويد الشاه بشتى أنواع الأسلحة بإستثناء السلاح النووي وهذا ماصرح به الرئيس نيكسون : "... إن إيران تستطيع الحصول على شتى أنواع الأسلحة بإستثناء النووي ..." [4] ، ومن خلال التضارب الحاصل في موقف أمريكا يمكن القول أنها لم تشارك مباشرة في النزاع على ملكية الجزر ، و لم تتخذ موقف واضح حيال السيادة عليها ، لكنها سعت على إبراز أنها تشجع الحلول السلمية وفي نفس الوقت لايمكنها أن تكون الهيمنة في الخليج لدولة لسيت صديقة لها وسعت لكسب ود إيران بغرض :

ـ كون إيران تمثل أحد المصادر الرئيسية لنفط الغربي وهي خلاف لمعظم المنتجين العرب

ـ أن الإدارة الأمريكية ترغب بإلحاح في المحافظة على السلام في منطقة الخليج العربي من دون تورط مباشر من جانبها . [5]

ج / ـ موقف دولة فرنسا من إحتلال الجزر: أكدت فرنسا على تأيدها لدولة الإمارات العربية المتحدة فقال ريتشارد : إن موقف فرنسا واضح من هذه القضية ، فقد أعربت فرنسا دوما عن تتأيدها للحل السلمي لجميع الخلافات خاصة النزاعات المتعلقة بالأراضي الحدود

---

[1] صفا محمد عبد ساجت ، المرجع السابق ، ص 99 .
[2] أحمد عبد الله بن سعيد ، المرجع السابق ، ص 396 .
[3] محمد حسن ، العيدروس ، **الجزر العربية و الإحتلال الإيراني نموذج العلاقات العربية الإيرانية ـدراسة وثائقية أرشيفية** ، المرجع السابق ، ص 457 .
[4] عبد القادر حمود ، القحطاني ، المرجع السابق ،ص 168 .
[5] صفا محمد عبد ساجت ، المرجع السابق ، ص 100 .

وفق ميثاق الأمم المتحدة وهذا ما أدلى به المتحدث الرسمي الفرنسي "..إن دولة الإمارات أعربت عن رغبتها باللجوء إلى محكمة العدل الدولية و فرنسا تؤييد ذلك [1] .

د / ـ موقف الاتحاد السوفياتي من إحتلال الجزر : رغم أن الإتحاد السوفياتي تجمعه علاقات جيدة مع البلدان العربي ،غير أنه لم يرغب في التصادم مع إيران ،ولهذا السبب فإن الإتحاد السوفياتي لم يدعم الشكوى التي قدمتها البلدان المذكورة ضد إيران ، ومن جهة أخرى نجد أن إذاعة موسكو لم تقدم أي تحليل بعد بسط إيران سيطرتها على الجزر في وقت كانت الوسائل العربية مشغولة بالأخبار المتعلقة بالموضوع [2]

ه / ـ موقف دولة تركيا من إحتلال الجزر : أيدت تركيا في 1992م ضرورة إيجاد حل للتفاوض في قضية الجزر و ذكر الناطق الرسمي بإسم وزارة الخارجية ينص على "..أنّ الدول على الخليج أن تجد حلا بالتفاوض للحل المشكلة في إطار القانون الدولي و أن ّتركيا تعطي للموضوع أهمية كبيرة لتوفير السلام و الأمن في الخليج .."[3]

[1] أحمد جلال التدمري ، المصدر السابق ، ص 363 .
[2] صفا محمد عبد ساجت ، المرجع نفسه، ص 100 .
[3] أحمد عبد الله بن سعيد ، المرجع السابق ، ص 397 .

المبحث الثاني : وسائل حل النزاع الإماراتي الإيراني .

المطلب الأول : الخيارات السياسية لحل النزاع

ـ لقد تطرقنا في الفصل الأول إلى الحلول التي يتم العمل بها من أجل التسوية السلمية لنزاعات الحدودية، ففي هذا المطلب سوف نتطرق إلى أهم المقترحات السياسية التي اتبعتها دولة الإمارات العربية المتحدة من أجل حل النزاع و استعاد جزرها، فدولة الإمارات منذ ولادتها كان محور تعاملها مع قضية الجزر هو الوسائل السلمية، فاعتمدت في البداية على التهدئة و ظبط النفس، وهو ما أشار له الشيخ زايد آل نهيان :"نحن نبذل المساعي الهادئة لتبقى علاقتنا طيبة بإيران.."وبعد فشلهم في السيطرة على الوضع بشكل ثنائي مع إيران لجأت الحكومة الإماراتية[1] إلى المادة رقم (33) الفقرة (1) من ميثاق الأمم المتحدة و الذي يؤكد "..يجب على كل أطراف أن يعرض حفظ السلم و الأمن الدولي من الخطر ، و أن يلتمسو في حله بادي ذي بدء بطريق المفاوضة و التحقيق و الوساطة و التوفيق و التحكيم و التسوية القضائية .."[2] و تعتبر إيران قانونيا ملزمة بما جاء في هذا الميثاق بما أنها إحدى الدول الموقعة عليه وقد كانت سلكت الإمارات العربية المتحدة لحل النزاع ما يلي :

أ/المفاوضات الدبلوماسية : فقد نشطت الدبلوماسية الإماراتية منذ الثمانينات و التسعينات من القرن الماضي، إذ أعلن المجلس الأعلى للإتحاد في أول بيان له عن استنكاره لمبدأ القوة داعيا إلى ضرورة إستخدام الأساليب السلمية [3]،فقررت الإمارات العربية المتحدة أنّ تسلك هذا الطريق كوسيلة تمكنها من استعادة جزرها ،غير أنّ إيران لم تقبل الرضوخ لتفاوض مع دولة الإمارات المتحدة بشأن النزاع القائم ،وقد بذلت الإمارات العربية جهودا متكررة لفتح باب المفاوضات الثنائية ،ففي 28 ديسمبر1992م قامت بعقد إجتماع من أجل حث إيران على التفاوض و منع إستخدام القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها [4] ، لتتدخل بعدها سوريا و سلطنة عمان ،و كان هدفهم إنجاح هذه المفاوضات ،و دعت خلالها حكومة الإمارات من إيران ضرورة الإلتزام بمذكرة التفاهم و عدم التدخل في الجزء الخاضع

---

[1] علاء محمود محسين أبو العلايا ، المرجع السابق ، ص 66

[2] نور أحمد محمود ، القطاونة ، **الوسائل السلمية و الخلاف الإيراني الإماراتي حول الجزر العربية الثلاث** المانيا ، المركز الديمقراطي العربي ، 2021)،ص 60 .

[3] علاء محمود محسين أبو العلايا ، المرجع ، ص 67 .

[4] محمد جمال الحميد ، مشكلات الحدود السياسية بين إمارات الساحل (الإمارات العربية المتحدة) و جيرانها ، المرجع السابق ، ص 169

لسيادة الإمارات ، و كانت قد إستمرت المفاوضات ثلاث جلسات دون إحراز أي تقدم خاصة بعد أنّ ذكر الوفد الإيراني أنه ليست لديهم أي تعليمات للخوض في هذه المطالب .[1]

ب/ المساعي الحميدة : فقد قامت كل جامعة الدول العربية و منظمة المؤتمر الإسلامي ومجلس التعاون الخليجي ،و غيرها إلى تشكيل لجنة خليجية مكلفة بوضع آليات للتفاوض وكان الغرض التوصل لحل دائم لمشكلة الجزر[2]، فتقدمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتعميم نسخة من مذكرة الإحتجاج التي وجهتها دولة الإمارات لإيران نتيجة إقامت قواعد عسكرية و مطارات ،كما عبرت الجامعة عن دعمها الدائم لقضية إسترجاع الجزر.[3]

ج/ الوساطة: عملت سوريا أن تعمل دور الوسيط في قضية الجزر من أجل التوصل إلى آليات لحل القضية بموافقة الإمارات غير أن إيران رفضت ذلك خاصة الوساطة العربية بإعتبارها دول غير محايدة ، وكما تلقت الوساطة القطرية قد لقيت نفس الحال [4] ، كما أن إيران قد رفضت في 2008م الوساطة الروسية كذلك معتبرة أنّ مشكلتها مع الإمارات سوء تفاهم ثنائي يمكن حله دون تدخل أي طرف خارجي ،وهذا يعني أن إيران لا تعتبر قضية الجزر نزاع حدودي ، فردت بعدها الإمارات بشكل واضح و صريح أنّ قضية الجزر ليست سوء تفاهم ،و إنما قضية إحتلال و مطالبة بحق تاريخي قائم [5].

د/ اللجوء إلى هيئة الأمم المتحدة : فقد سبق الأمم المتحدة أن أعلنت إستعدادها لحل النزاع في 2 جانفي 1991م ،و ذلك من خلال ما صرح به الأمين العام للأمم المتحدة أنّ الأمل سوف يتواصل من أجل حل مشكلة الجزر المحتلة ،كما تم إدراج الملف في قائمة بنود جدول أعمال الدورات الإعتيادية للجمعية العامة ،كما قام مندوب دول الإمارات في 1997م بإلقاء خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ،و أبدى خلالها تخوفه من تصاعد إدراءات إيران[6].

---

[1] خليل إبراهيم الجسمي ، المرجع السابق ص 143.
[2] عبد القادر نعناع ، الآليات الامارتية في معالجة قضية الجزر المحتلة ، متاح على الرابط :
https://www.falsharq.com ، تم الإطلاع عليه بتاريخ 10 / 05 / 2021 م ، بتوقيت ، 16 : 15 .
[3] خليل إبراهيم الجسمي ، المرجع نفسه ، ص 71 .
[4] نور أحمد محمد ، القطاونة ، المرجع السابق ، ص 64 .
[5] عبد القادر نعناع ، المرجع السابق
[6] علاء محمود محيسن أبو العلايا ، المرجع السابق ، ص 69.

يمكن أن القول أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد إعتمدت في حل النزاع على النقاط التالية :

- الدعوة المستمرة للحوار المباشر و التفاوض الثنائي بين الدولتين الجارتين .
- عرض القضية في اللقاءات المنفردة مع قادة بعض الدول الشقسقة ممن ربطهم علاقات ودية مع إيران بهدف غجراء الوساطة الحميدة لحل المشكلة بالطرق السلمية .
- استمرار العلاقات السياسية و الإقتصادية و التجارية مع الجارة المسلمة ايران .
- حشد التأييد الدولي الواسع لموقف الإمارات في توجهها السلمي لحل القضية بواسطة التحكيم الدولي [1].

[1] محمد جمال ، الحميد ، مشكلات الحدود السياسية بين إمارات الساحل (دولة لإمارات العربية المتحدة حاليا) و جيرانها ، المرجع السابق ، ص ص 158 - 159 .

المطلب الثاني : الخيارات القانونية

أ / ـ اللجوء إلى التحكيم الدولي :

ـ تعد مسألة اللجوء إلى التحكيم الدولي أحد الخيارات التي تطالب بها دولة الإمارات العربية المتحدة نحو حل النزاع مع دولة إيران حول الجزر المحتلة الثلاث ، و هي " جزيرة أبوموسى و جزيرة طنب الكبرى و طنب الصغرى " ، وهو كذلك ما ترفضه إيران ولذلك لوجود شكوك حول إحتمال صمود قضيتها أمام مثل هذه الإجراءات [1] ، ففي هذا الصدد أكد الشيخ "خليفة بن زايد آل نهيان" قائلا : " ..إننا إلتزاما بمبادئنا نكرر الدعوة للحكومة الايرانية للجلوس إلى طاولة الحوار و ارتضاء التحكيم الدولي حلا لقضية جزرنا المحتلة بما يرسخ الأمن و الإستقرار في منطقة الخليج .."[2] .

ـو يوضح هذا القول الرغبة المعلنة لدولة الإمارات العربية المتحدة في رفع القضية إلى التحكيم الدولي كحل نهائي بعد فشل كل الممارسات السلمية السابقة ، كذلك بين من خلاله حاكم الإمارات أنّ مبدأ الحوار يبقى قائم حتا في حالة اللجوء لتحكيمات الدولية ، لكن إيران رفضت كل ماطرح عليها و ظلت متمسكة بموقف القوة

ب / ـ اللجوء إلى محكمة العدل الدولية :

ـ إن مسألة تحديد السيادة على الجزر الثلاث تخضع للمبادئ القانونية ذاتها التي تحكم مبدأ السيادة على أيّ إقليم آخر، و من أهم العوامل التي تبحث عادة لتحديد مسألة السيادة من وجهة نظر القانون الدولي هي :

1 ـ هوية السكان المحليين .

2 ـ ممارسة أعمال ذات مدلول سياسي .

3 ـ الوثائق التاريخية و القانونية [3] .

ـ و بعد أن تعذر التوصل إلى حل سلمي لمشكلة الجزر لم يعد أمام دولة الإمارات العربية المتحدة سوى اللجوء إلى محكمة العدل الدولية [4] ، بحيث لاقت دعما من دول مختلفة

---

[1] خليل إبراهيم الجسمي ، المرجع السابق ، ص 147 .
[2] نور أحمد محمد ، القطاونة ، المرجع السابق ، ص 65 .
[3] عبد القادر نعناع ، المرجع السابق
[4] خالد بن محمد ، القاسمي ، **الجزر الثلاث بين السيادة العربية و الإحتلال الإيراني** ج3، المصدر السابق ، ص 289 .

لموقفها هذا الداعي إلى اللجوء إلى محكمة العدل الدولية ،و بالأخص من الدول الخليجية ، إذ دعوا جميعا إيران إلى التراجع عن قراراتها بضم هذه الجزر إليها، غير أنه لم يظهر أيّ جديد على الساحة نتيجة تمسك غيران بموقفها [1] ، و رغم ذلك بقيت دولة الإمارات حريصة كل الحرص على الإهتمام و المتابعة لقضية الجزر العربية الثلاث ، إذ انتهجت الطرق السلمية و السياسية وصولا إلى القضائية كخطوة نهائية [2] ، و على الرغم من تكرارهالدعوات و قبولها لعرض النزاع القائم إلى القضاء الدولي ، و تعهدها بعدم منازعة قرار التحكيم و التقيد به كاملا ، لكن للأسف الموقف الإيراني ظل رافضا لهذا لكل الحلول لأنها لا تمتلك الحجة التاريخية لدحض الحجج العربية أمام هيئة قانونية دولية ، فضلا عن أن هناك تفسير آخر لإيراني نتيجة لرفضها هذه الإقتراحات وهو " أنه لا يجوز عرض النزاع بين شخصين مسلمين على قاضي غير مسلم كمحكمة العدل الدولية في تشكيلها الحالي " [3]، و عموما فإن هذا الخياريبقى مرتبطا بالموافقة الإيرانية عليه ، و يبدوا أن هذه الموافقة حتى الوقت الحاضر غير مرجحة على أثر التصريحات الإيرانية ، و التي ترفض نهائيا حتى مسألة الحديث عليه ،ولكن الإمارات عبر هذا الخيار تستطيع الإستعانة بخبراء قانونيين دوليين أصحاب الخبرة من أجل دراسة القضية و تقييم الوثائق و الأدلة الموجودة ، بحيث يعزز موقفها القانوني لإستعادة جزرها المحتلة بقرار قضائي [4] .

ج / ـ اللجوء إلى مجلس الأمن :

ـ أثيرت قضية الجزر العربية الثلاث من قبل الدول العربية لرفعها إلى مجلس الأمن في 9 ديسمبر 1971 م ، الذي أصدر قرارا أعرب فيه عن إجراء وساطة يقوم بها طرف ثالث من أجل تحقيق تسوية سلمية [5] ، و كان ممثلو الدول العربية قد طالبوا من مجلس بإتخاذ إجراءات ضد بريطانيا التي لم تنفذ إلتزاماتها بموجب المعاهدات التي تفرض عليها حماية إمارات الخليج ، وكما طالبوا بإنسحاب القوات الإيرانية من الجزر الثلاث ، معتبرين أن ما

[1] نبيل موسى ، الجبالي ، **جغرافيا الوطن العربي** ، (عمان ، مكتبة المجتمع العربي ، 2012 م) ، ص 65
[2] نور أحمد محمد ، القطاونة ، المرجع السابق ، ص 65 .
[3] زهير قاسم محمد : " إحتلال الجزر العربية الثلاث و أثره على العلاقات الإماراتية ـ الإيرانية عام 1971 م ، **مجلةالأسمري** ، العدد 29، المجلد 8، جامعة سامراء ، د ، ب ، ن ، 2012 م ، ص 143 .
[4] خليل إبراهيم الجسمي ، المرجع السابق ، ص ص 146 - 147 .
[5] نور أحمد محمد ، القطاونة ، المرجع السابق ، ص 75 .

تقوم به خرقا فاضحا لميثاق الأمم المتحدة [1] ، و قد رد المندوب الإيراني أنه ليس لإيران أيّة سياسة توسعية و أنه لا يريد أن ينظر مجلس الأمن في القضية لأنه ليس بهيئة قضائية ، وأن تلك الجزر كانت دائما جزءًا من إيران ، و استشهد على ذلك بالخرائط البريطانية الصادرة عام 1870 م ، و هذه بطبيعة الحال حجة واهية لأن المحاكم لا تعرف بالضبط مصدر معلومات رسامي الخرائط [2] ، و تواصلت دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل سنوي بطلب الإبقاء على البند المتصل بالجزر المحتلة ضمن جدول أعمال مجلس الأمن [3] ، و استنادا على المادة (36) من ميثاق الأمم المتحدة الخاص بفض النزاعات بين الدول بالطرق السلمية اقترح رئيس مجلس الامن اتباع الدبلوماسية الهادئة لحل النزاع ، وتقرر تأجيل النظر في القضية [4] .

ـ و في نهاية المطاف انتهى هذا الإجتماع دون أيّ قرار أو حتى بيان رئاسي أو صحفي بسبب عدم تواجد توافق على مستوى دول المجلس بذلك الوقت ، و غياب الرغبة لإعطاء الأطراف فرصة للتسوية السلمية التي كانت تبذل من قبل بعض الدول آنذاك [5] .

ـ وفي الأخير يمكن القول أنّ مطالبة الإمارات العربية المتحدة بالجزر تستند على ذلك بمبادئ قانونية صحيحة ، و أنها كذلك عرضت كل الحلول من أجل إنهاء النزاع القائم على عكس حكومة إيران النى ظلت متمسكة بمبدأ القوة و ذلك ربما راجع لإدراكها بأنها لا تمتلك الأدلة الكافية لفض هذا النزاع لصالحها[6] .

---

[1] خالد بن محمد ، القاسمي ، **الجزر الثلاث بين السيادة العربية و الإحتلال الإيراني** ، المصدر السابق ، ص 165 .
[2] عبد القادر حمود ، القحطاني ، المرجع السابق ، ص 165 .
[3] خليل إبراهيم الجسمي ، المرجع السابق ، ص 150 .
[4] عبد القادر حمود ، القحطاني ، المرجع نفسه ، ص 166 .
[5] خليل إبراهيم الجسمي ، المرجع نفسه ، ص 150 .
[6] توماس ، ماتير ، المصدر السابق ، ص275 .

خـــــــــــــــاتمة

خـــــاتمة

نستنتج من خلال دراستنا للموضوع المعنون بـ : " النزاعات الحدودية الدولية في منطقة الخليج العربي الإمارات العربية المتحدة ،إيران أنموذجا " أنّ نزاعات الحدود تعد من أهم و أخطر النزاعات الدولية على الإطلاق لأنها تهدد السلم و الأمن الدوليين ، هذا مايجعلها مصدر دائم لتوتر في العلاقات المتبادلة و من الممكن كذلك أنّ يتطور هذا التوتر إلى صدام مسلح .

ـ و أنّ الخليج العربي يحظى بأهمية كبيرة على مستويات مختلفة سواء الاستراتجية أو الاقتصادية ، و أنها كانت سببا في إثارت أطماع الدول حوله فهدفت لسيطرة عليه والإستفادة من ثرواته ، غير أن التدخلات التي حصلت على مستوى الخليج لم تكلفه فقط فقدان ثرواته بل كانت سببا في قيام نزاعات حدودية بين دوله منها مايزال مستمرا حتى الآن ، و منها ما أنتهى ولكن خلف ورائه بعض التوتر في علاقات بين الدول ، وقد تبين معنا من خلال هذه الدراسة أنّ النزاعات الحدودية في الخليج العربي مميزت عن غيرها فهي متشعبة و معقدة في إطارها القانوني ،و كذلك أبعادها السياسية و الاقتصادية والتاريخية ، و نجد أن أغلب النزاعات الحدودية في منطقة الخليج تعود بذرة خلافها الأولى لصنع خارجي كما أن هذه النزاعات قابلة لتفجير مرة أخرى في أيّ لحظة ، و باعتبار بريطاينا هي القوة الأوروبية الرائدة في الخليج فقد سعت لسيطرة عليه ،و قامت كذلك بترسيم حدوده وفق مايخدمها ،فكانت هي الأخرى أحد أسباب قيام النزاعات فيه، وذلك نتيجة سياستها الغير سوية في عملية الترسيم و التي لم تراعي فيها إلا مصلحتهاالشخصية ، فحتى بعد إنسحابها أرادت أن تظل مسيطرة عليها ، من خلال إضعاف العنصر العربي الإنحياز لبديلها الإيراني ، و بعد خروجها من الخليج و إحتلال إيران للجزر العربية تغاضت بريطانيا عن كل تلك التجاوزات و تعاملت معها بإستخفاف كل هذا ضمان لبقاء حليفتها إيران في المنطقة و كذلك بقاء سيطرتها على الجزرالثلاث و ذلك لعلمها انّ من يسيطر على الجزر سوف يتحكم في الخليج ، ويتحكم في شريان مائي و ملاحي مهم يربط بين آسيا و أوروبا و إفريقيا .

و الملاحظ انّ بريطانيا تدرك أحقية الإمارات في ملكية الجزر غير أنها لاتقر بذلك لتبقى السيطرة الإيرانية موجودة في الخليج ، غير الغريب في الأمر هو تصديق بريطانيا

خـــــاتمة

للإدعاءات الكاذبة التي قدمتها إيران في حقها في إمتلاك الجزر، و التناقض الآخر في الموضوع هو أنه على الرغم من أن إيران قدمت إدعاءات توضح شرعيتها في ملكية الجزر ،غير أنها رفضت في نفس الوقت أن يتم اللجوء إلى التحكيم الدولي لفض هذا النزاع ، وهذا مادل بشكل واضح على بطلان هذه الأسانيد و تأكد إيران بضعف موقفها هذا ماجعلها ترفض كل حلول التسوية سواء الدبلوماسية أو القانونية ، و في الجانب المقابل نجد السياسة الراشدة الإماراتية التي تتعامل مع الموضوع بكل ثبات و تسعى دائما لإقتراح الحلول السلمية من أجل إستعادة أراضيها هذا ما أكسبها دعم العديد من الدول فإضافة الى أحقيتها في الجزر ، فهي تعاملت مع القضية بثبات و تجنبت الرد على العجرفة الإيرانية ولكنها كانت دائما تصطدم بطريق مقفل مع إيران .

ومنه نقول أنه من الصعب حل النزاع الإيراني الإماراتي رغم كل المحاولات الإماراتية و مساعيها السلمية و الدبلوماسية غير أنها فشلت فيما بعد ،وذلك راجع لتمسك إيران بموقفها و رفض كل الحلول المقترحة لحل هذا النزاع سواء السلمية أو حتى باللجوء إلى التحكيم الدولي ليس هذا فقط بل كذلك رغبة قوى أخرى في أن يظل التوتر دائم في منطقة الخليج حتى تبقى مصالحها جارية فيه .

البيبليوغرافيا

- **المصادر :**

- أحمد جلال ، التدمري ، **الجزر العربية الثلاث ـ دراسة وثائقية ـ** ، د . ط ، الإمارات العربية ، الديوان الأميري ، 2002 م .
- توماس ماتير، الجزر **الثلاث المحتلة لدولة الامارات العربية المتحدة طنب الكبرى والصغرى و ابوموسى** ،الامارات العربية المتحدة ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتجية ، د.س . ن .
- خالد ، بن سلطان بن زايد آل نهيان **، الجزر الثلاث إدارة الصراعات الممتدة في الخليج** ، تر : بشير أبو القرايا ، الامارات العربية المتحدة ، هيئة ابو ظبي لسياحة ، الامارات ، 2014م .
- خالد ،بن محمد القاسمي **، الجزر الثلاث بين السيادة العربية و الاحتلال الايراني** ، د.س.ن ، د.د.ن ، د.س.ن .
- **المعاجم و الموسوعات :**
- أحمد زكي ، بدوي ، **معجم المصطلحات السياسية و الدولية ، إنجليزي ـ فرنسي ـ عربي** ،مصر، دار الكتاب المصري ، 1989م .
- إسماعيل ، عبد الفتاح ، **معجم المصطلحات السياسية و الإستراتيجية** ، القاهرة ، دار العربي ، 2008م .
- أنور محمود ، زناتي ، **قاموس المصطلحات التاريخي ـ إنجليزي ، عربي ـ** ، د ، ط ، مصر ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 2007 م .
- شوقي ، ابو خليل، **اطلس دول العالم الاسلامي** ، ط2 ، سوريا ، دار الفكر ، 2003م .
- عبد الوهاب ، الكيالي ، **الموسوعة السياسة** ،ج1، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات ، د ، س ، ن .
- غراهام ،ايفانز ، حيفري، نو نيهام ، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية** ، د، ط ،د ، م ، ن ، مركز الخليج للأبحاث ، 2007 م .

- لوريمر ، **دليل الخليج ـ القسم التاريخي ـ**ج1 ،تر : قسم الترجمة في مكتب أمير قطر،قطر ،د.د.ن،د.س.ن .
- لوريمر ، **دليل الخليج ـ القسم الجغرافي** ـ ، ج5 ، تر ، قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر ، قطر ، د ، س ، ن .
- محمد ، الجابري ، **موسوعة دول العالم ـ حقائق و أرقام ـ** ،القاهرة ، مجموعة النيل العربية ، 2000 م .
- محمد ، عتريس ، **معجم بلدان العالم ـ آخر التطورات السياسية ، أحدث البيانات الاحصائية ـ**، القاهرة ، الدار الثقافية ، 2002 م .
- محمد سيد ، نصر و آخرون ، أطلس العالم، د ، ط ، بيروت ، مكتبة لبنان ، د س ، ن .
- محمود ،شاكر ، **موسوعة تاريخ الخليج العربي** ، دار أسامة ، الأردن ، 2005م .
- مصطفى عبد الله ، خشيم ، **موسوعة علم العلاقات الدولية ـ مفاهيم مختارة ـ** ، ط2 ، بنغازي ، الدار الجماهيرية ، د ، س ، ن .
- موريس ، اسعد شربل ، كمال حنا ، **موسوعة بلدان العالم بالأرقام** ، لبنان ، دار الفكر العربي ، 1999 م .
- وضاح ، زيتون ، **معجم المصطلحات السياسية** ، د ، ط ، عمان : دار أسامة ، 2014م) .
- يحي محمد ، نبهان ، **معجم مصطلحات التاريخ**، الأردن ، دار يافا العلمية ، 2008م .
- أحمد ، سعيفان ، **قاموس المصطلحات السياسية و الدستورية و الدولى ـ عربى ، إنجليزي ، فرنسي ـ** ، بيرت ، مكتبة لبنان ، 2004 م .

- **المراجع :**

ـ كتب باللغة العربية : –

- احمد ،زكريا الشلق، مصطفى ، عقيل الخطيب ، **قطرو اتحاد الامارات العربية التسع** ، بيروت ، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2014 م .
- احمد ،مصطفى ابو حاكمة،**تاريخ الكويت الحديث (1750 – 1965)** ،الكويت ، ذات السلاسل ، 1984 م.
- اسماعيل ، احمد ياغي ، محمود ، شاكر ، **تاريخ العالم الاسلامي الحديث والمعاصر الجناح الآسيوي**، الرياض ، دار المريخ ، 1955م .
- إسماعيل أحمد ، ياغي ،**تاريخالعالم العربى المعاصر** ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، 2000م .
- امجد سعد شلال المحاويلي ، **دور ناصر الدين شاه فى تطور الصحافة الايرانية 1848 - 1896** ، العراق ،المطبعة العصرية ، د.س .ن م .
- أمين، ساعاتي، **الحدود الدولية للمملكة السعودية ـ التسوية العادلة ـ** ،السعودية ،المركز السعودي للدراساتالاستراتيجية ، 1991 م .
- أنطوان، متى ، **الخليج العربى من الإستعمار البريطانى حتى الثورة الإيرانية 1798 - 1978** ، لبنان ، دار الجيل ،د.س.ن .
- ايهاب ، عمر ، الخليج البريطاني ـ **كيف صنعت بريطانيا دول الخليج العربى** ـ ، مصر ، دار الكتاب ، 2008م.
- تاج الدين، الطائفي ،**استراتيجية ايران اتجاه دول الخليج العربي** ، دمشق ، دار رسلان ، 2013 م .
- جابر، ابراهيم الراوي ،**الغاء الاتفاقية العراقية الايرانية لعام 1975 فى ضوء القانون الدولى** ، العراق ،وزراة الثقافة و الاعلام ، 1980 .
- جمال زكريا، القاسم ، **تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر** ،مصر ،دار الفكر العربي ،1997م .

- جمال، سند السويدي و آخرون ، **حرب اليمن 1994 ـ الأسباب و النتائج ـ** ، ط 4 ، الامارات العربيةالمتحدة ، مركزالامارات للدراسات و البحوث الاستراتجية ، 1998م .
- جون ـ س ـ ولينكسون ، **حدود الجزيرة العربية قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء** ، تر: مجدي عبدالكريم ، ط2 ، مصر،مكتب مدبولي ، 1994.
- جيوفانيديستيفانو ،**نزاعات الحدود و حلها في ضوء القانون الدولي ـ حالة قطر والبحرين ـ** ،الامارات العربية المتحدة ، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ،2008م .
- حسام الدين ، جاد الرب ،**الجغرافيا السياسية** ، القاهرة ، الدار المصرية ، 2008 م.
- حسن ، الشيخ خزعل، **تاريخ دولة الكويت** ، ج5 ،بيروت ، د.د.ن، 1962 .
- حسين ، قدري ، **النزاعات الدولية ـ دراسة و تحليل ـ** ، باتنة ، الجزائر ، منشورات خير جليس ،2007 م .
- حسين إبراهيم ، العطار، **العلاقات البريطانية ـ السعودية في عهد الملك عبد العزيز 1945 ـ 1971 م** ، القاهرة ، المكتب المصري للمطبوعات ، 2007 م .
- خالد ، بن محمد القاسمي ، **الإمارات العربية المتحدة** ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 1998 م .
- ـــــــــــــــــ ، **التريخ الحديث و المعاصر لدولة الإمارات العربية المتحدة ـ القسم الأول ـ** ، ط2 ،الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 1999 م .
- خالد ، فؤاد ، **ترسيم الحدود البحرية و المصالح الإستراتيجية المصرية** ، د ، ط ، مصر ، المعهد المصري للدراسات ، 2019 م .
- رسول، فاضل ،**العراق ـ ايران ـ اسباب و ابعاد النزاع ـ** ، د.ب.ن ، الهيئة العامة للاستعلامات ، د.ب .ن، 1991م .

- رواد غالب ، سليقه ، **إدارة الأزمات الدولية في ظل نظام الأمن الجماعي** ، بيروت ، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2014 م .
- رياض ، نجيب الريس ، **الخليج العربي و رياح التغيير** ، لندن ، دار الرياض ريس،د.س . ن.
- ـــــــــــــــــ ، **مصاحف و سيوف إيران ـ من الشاهنشاهية إلى الخاتمية** ،د.ب.ن ، رياض الريس للنشر ، 2000م .
- زينب وحيد، دحام ، **الوسائل البديلة لحل النزاعات** ، د، م ،ن : مديرية أربيل للنشر ، 2012م .
- سالم، مشكور ، **نزاعات الحدود في الخليج العربي ـ معضلة السيادة و الشرعية ـ** ، بيروت ، مركزالدراساتالاستراتجية البحوث و التوثيق ، 2003 .
- سعيد ، باديد ، **العلاقات السعودية الإيرانية 1926 ـ 1982 م** ، لندن ، دار الساقي ، 1994 م .
- سلطان أحمد ، الجابر ، **الإمارات العربية المتحدة** ، د ، ط ، الإمارات العربية المتحدة ، المجلس الوطني للإعلام ، 2016 م) .
- سليم ، طه التكريتي ، **الصراع على الخليج العربي** ، بغداد ، وزارة الثقافة ، 1966م .
- سهيل حسن ، الفتلاوي ، **تسوية المنازعات الدولية** ، بغداد ، دار الذاكرة ، 2014 م .
- السيد ، السعيد ، **إستراتيجية ادارة الازمات و الكوارث ـ دور العلاقات العامة ـ** ، مصر ، دار العلوة ، 2006 م .
- السيد ، ابو داود ، **تصاعد المد الإيراني في العالم العربي** ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، 2014 م .
- سيد مصطفى سالم ، **مراحل العلاقات اليمنية السعودية 1158 ـ 1353 ه / 1754 ـ 1934 م ـ خلفية وحوارات تاريخية ـ** ، مصر ،المكتبة التاريخية اليمنية ، 2003م .

- شاكر، صابر الضابط ، **العلاقات الدولية و معاهدة الحدودي بين العراق و ايران** ، العراق ، دارالبصري ، 1966م .
- شذى كاظم خلف ، جبار عبد زايد ، **تملح مياه شطّالعرب و المعالجات الممكنة** ، قسم مراقبة و تقييم نوعية المياه ، د.ب.ن ، 2003م .
- شملان ،العيسى ، الخلافات الحدودية الاقليمية بين العرب و الايرانيين ، من كتاب**:** **العلاقات العربية الايرانية ـ الاتجاهات الراهنة و افاق المستقبل** ، قطر ، مركز دراسات الوحدة العربية 1996م .
- صبري ،فارس الهبتي ، **الخليج العربي ـ أرضهم ، سكانهم ، إقتصادياته** ـ ، عمان ،مؤسسة الوراقة ، 2003 م .
- صبري فالح الحمدي ،**برسي كوكس و السياسة البريطانية فى الخليج** ، بيروت،دار العربية للعلوم ناشرون ،2016 م .
- طه ،سليم ،**المقاومة العربية فى الخليج العربى** ، بغداد ، دار الرشيد ، ، 1982م .
- ظافر، محمد العجمي ، **أمن الخليج العربي ـ تطوره و اشكالياته من منظور العلاقات الاقليمية** ، بيروت، مركزدراسات الوحدة العربية ، 2006م .
- عبد الرحمان ، سيف ، **تطور دولة الإمارات العربية المتحدة**، الأردن ، دار المعتز ، 2015 م .
- عبد الرحمان الوجيه ، **عسير بين النزاع السعودي اليمني** ، القاهرة ، د ، د ، ن ،12 سبتمبر 1999 م .
- عبد الرحمان مظهر الهلوش ، **صدام حسين الجمهورية الخامسة** ، بيروت ،الدار العربية للعلوم ، 2017م .
- عبد السلام ، حجيش ، سليمان ، ابكر محمد ، **دور الاطراف الخارجية فى النزاعات الدولية ـ دراسة حالة النزاع فى إقليمدارفور 2003 -2004 م ـ** ، ألمانيا، مركز العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ، 2018م .
- عبد الطيف، محمد الصباغ ، **بريطانيا و مشكلات الحدود بين السعودية و شرق الاردن** ،العراق ، مكتبةمدوبلي ، 1999 م .

- عبد العزيزالجربا ، سعاد المراني و آخرون ، **غيض من فيض ـ تجارب ميدانية في مجال تسويةالنزاعات و البناءالسلام ـ** ، بيروت ، معهد الولايات المتحدة للسلام ، 2017 م .
- عبد الفتاح ،الصبروتي ،**الحقائق الخفية في الحرب العراقية الايرانية ـ الحرب القذرة** ، د.ب.ن،د.د.ن،د.س.ن .
- علي ، ناصر ناصر ، **مضيق هرمز و الصراع الأمريكي الإيراني** ، بيروت : دار الفرابي ، 2013 م .
- علي ،احمد هارون ،**اسس الجغرافيا السياسية** ، د . ن دار الفكر العربي 1998م .
- عماد محمد ، ذياب الحفيظ ، **الخليج العربي ـ تاريخه ، حاضره ، مستقبله ـ** ، عمان ، دار صفاء ،2014 م .
- عمر، سعد الله ، **الحدود الدولية ـ النظرية و التطبيق ـ** ، د ، ط ، الجزائر ، دار هومة ، 2007 م .
- عيسى ، جبران ، **أعظم الشخصيات في التاريخسياسية ، علمية ، إجتماعية ، فلسفية ، دينية** ، بيروت ،دار الاهلية ،2008م .
- فتحي ،العفيفي، **مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية ـ دراسة تاريخية ، سياسية ، قانونية ـ** ، د.ب.ن ،المركز الاكاديمي للدراسات الاستراتيجية ،2000 م .
- فلاح ، شاكر اسود، **الحدود العراقية الايرانية ، دراسة مشاكل قائمة بين البلدين** ،العراق ، مطبعة العاني ، 1970م .
- قدري، قلعجي ، **الخليج العربي ـ بحر الأساطير** ، ط2 ، لبنان ، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، 1996م .
- كليكوفسكي ، لوتسكييفيتش ،**الإمارات العربية المتحدة** ، تر، حسان اسحق ، د، ب ، ن ، دار ميسيل 1979 م .
- كمال ، حماد ، **النزاعات الدولية ـ دراسة قانونية دولية في علم النزاعات ـ** ، لبنان، الدار الوطنيةللدراسات و النشر، 1998 م .

- محمد ، عبد السلام ، **الأهمية الجيوبوليتيكية للجزر الإماراتية الثلاث** ، د.ط ، د.س.ن ، مكتبة نور ، 2020 م .
- محمد ،عوض الهزايمة ، **قضايا دولية ـ تركة قرن مضى و حمولة قرن أتى ـ** ، د.ب.ن ، دار الحامد ،2007م .
- محمد ،مرسي عبد الله ،**إمارات الساحل و عمان و الدولة السعودية الأولى 1793-1818** ، القاهرة ، المكتب المصري الحديث ، 1978 م .
- محمد أزهر ، المساك ، **الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي و العشرين بين المنهجية و التطبيق** ، الأردن ، دار اليازوري العلمية ، 2011 م .
- محمد السعيد، إدريس ، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربي ، 2000 م .
- محمد الصادق ،إسماعيل ،**مجلس التعاون الخليجي في ميزان** ، د.ب.ن، دار العلوم ، 2010م .
- محمد حسن ، العيدروس ، **الحدود العربية ـ العربية في الجزيرة العربية** ، د ، ط ، مصر ، دار الكتاب الحديث ، 2002 م .
- ـــــــــــــــ ، **الإمارات بين الماضي و الحاضر** ، الامارات العربية المتحدة ،مركز العيدروس للدراسات و الإستشارات ،2002 م .
- ـــــــــــــــ ، **الجزر العربية و الإحتلال الإيراني نموذج العلاقات العربية ـ الإيرانية ـ دراسة وثائقية ، أرشيفية** ، ج 1 ، ج2 ، ج 3 ، ج4، د ، ط ، الإمارات ، دار الكتاب الحديث ، 2002 م .
- ـــــــــــــــ ، **تاريخ الخليج الحديث و المعاصر** ،ط2 ،الكويت،دار روتابرينت،1998م .
- ـــــــــــــــ ، **التطورات السياسية في الإمارات العربية 1932 ، 1971 م** ، د ، ط ، الإمارات ، دار الكتاب الحديث ، 2002 م .
- ـــــــــــــــ ،**تاريخ الكويت الحديث و المعاصر** ،الكويت ، دار الكتاب الجامعي ،1997م .

- محمد صالح ، العجيلي ، **دولة الإمارات العربية المتحدة ـ دراسة فى الجغرافيا السياسية ـ** ، الإمارات العربية المتحدة ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، 2000 م .
- محمد طارق،الكاتب،**شط العرب و شط البصرة و التاريخ العراق**، مصلحة الموانئ العراقية،1971م .
- محمد محمود، السرياني ، **الحدود الدولية فى الوطن العربى نشأتها و تطورها ومشكلاتها** ، الرياض ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2001 م .
- محمد نصر، مهنا ، **الخليج العربى الحديث و المعاصر ـ دراسة تاريخية تحليلية ـ** ، د ، ط ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 2008م .
- محمد، حسن شذر الوحيلي ،**العلاقات العراقية الايرانية بعد عام 2003**، المملكة الأردنية الهاشمية ، دارالجنان ،2006 م .
- محمود ، وجبت سنان ، **أبوظبى و اتحاد الامارات العربية و مشكلة البريمى**، العراق ، دار البصري ، 1969 م .
- محمود ،عبد القادر القحطاني ، **دراسات تاريخ الخليج العربى الحديث و المعاصر** ،قطر ، مطابع ريمود الحديثة ،2008 م .
- محمود بهجت ، سنان ، **إمارة الشارقة** ، د ، ط ، بغداد ، وزارة الثقافة والإرشاد ، 1967 م .
- محمود، شاكر ، **ايران ـ مواطن الشعوب الاسلامية فى اسيا ـ** ، د.ب.ن ، المكتب الاسلامي، 2012م .
- محمود، توفيق محمود ، **المدخل الزمني لنزاعات الحدود العربية ـ دراسة حالة السعودية و الامارات** ، الكويت ،الجمعية الجغرافية الكويتية ،2000م .
- مفيد، الزيدي ، **تاريخ قطر المعاصر** ، الاردن ، دار المناهج ، 2010م .
- منتصر سعيد ، حمودة ، **الحدود الدولية ـ تعريفها ، أنواعها ، تقسيمها ، ترسيمها ، منازعاتها ـ** ، مصر ، دار الفكر الجامعي ، 2013 م .

- منصور حسن ، العتيبي ،**السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979 - 2000 م**، الإمارات العربية المتحدة ، مركز الخليج للأبحاث ، 2008 م .
- ميخن ،فيكتور ليونوفيتيش ،**حلف القواسم - و الساسية البريطانية في الخليج العربي القرن 18 و 19** ، تر : سمير نجم الدين سطاش ،الامارات العربية المتحدة ،مركز جمعية الماجد ، 2009 م .
- ناصيف ، حتّى ، **النظرية في العلاقات الدولية** ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، 1985 م .
- ناظم ،عبد الجاسور،**إشكالية الحدود في الوطن العربي - دراسة في الصراعات السياسية و الخلافاتالحدودية العربية**،مجدلاوي ، 2001 م .
- نبيل موسى ، الجبالي ، **جغرافيا الوطن العربي** ، عمان ، مكتبة المجتمع العربي ، 2012 م .
- نور أحمد محمود ، القطاونة ، **الوسائل السلمية و الخلاف الإيراني الإماراتي حول الجزر العربية الثلاث** ،المانيا ، المركز الديمقراطي العربي ، 2021م .
- نوري مرزه ، جعفر، **المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر** ، (الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، د ، س ، ن).
- وليد، حمدي، الاعظمي ،**الكويت في الوثائق البريطانية (1752-1960)** ،لندن ، رياض الريس ، 1991م .
- يعقوب ، يوسف الابراهيم ،**تسمية الخليج - قراءة في الأصول ، القبس** ، الكويت ، دار القبس ،2011م .
- يوسف ، خليفة اليوسف ، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة و النفط والقوى الأجنبية** ، لبنان ،مركز دراساتالوحدة العربية ، 2011م .

- **الكتب باللغة الأجنبية :**

- Bin Abood,S aif Mohammad Obaid, Britain ’s withdrawal From the gulf : with particular reference to the emirqtes , A Thesis Submitted for the Degree, Faculty of Social Science , University of Durham U.K, 1992 .
- Noura Al Mazrouei , Disputed islands between UAE and Iran : Abu Musa Greater Tunb and Lesser Tunb in the Strait of
    - Hormuz , Gulf Research Centre Cambridge ,2015.

- **الرسائل الجامعية :**

- أحمد عبد الله بن سعيد ،**البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربيةالمتحدة (1990-2003م)** ، أطروحة دكتوراه ، (غيرمنشورة) ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، 2008 م .
- أحمد محمد ناصر الدهيمي ، **مشكلة الحدود بين قطر و البحرين أسبابها وتطوراتها ونتئجها 1971 -2001 م** ، مذكرةماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بيروت العربية ، بيروت ، 2010 م .
- براهيم بن محيالدين ، **دور هيئة الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية التي تهدد الأمن و السلم الدوليين ـ دراسة قانونية تطبيقية ـ** ، رسالة دكتوراه ، (غير منشورة) ، حقوق الإنسان ، كلية الحقوق و العلوم الإنسانية ، جامعة وهران 02 ـ محمد بن بلة ـ ، الجزائر ، 2017 م .
- براهيم مصطفى إبراهيم المهندز ،**تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السياسية والقضائية ، مذكرة ماجستير** ، (غير منشورة) ، العلوم السياسية ، الأكاديمية الليبية ، ليبيا ، 2018 م .

- بلال لعيساني ،**الأساليب الجديدة في تسوية النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة** ، رسالة دكتوراه ، (غير منشورة) ، الإستراتيجية و المستقبليات ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03 ، الجزائر ، 2014 م .
- حجاب عبد الله ، **السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى و الخليج 1971 - 2011 - دراسة في دور المحددات الداخلية و الخارجية -** ، مذكرة ماجستير ،(غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2012 م .
- حكمت نبيل المصري ، **التسوية السلمية للمنازعات الدولية - قضية طابا نموذجا -** ، مذكرة ماجستير ،(غير منشورة) ، جامعة الأزهر بغزة ، فلسطين ، د ، س ، ن .
- حياة ، الحمد بسام ،**ميزان القوى في الخليج العربي في اعقاب الحرب العالمية الثانية**، رسالة دكتوراه ، (منشورة) جامعة ام القرى ، مكة المكرمة،1989م .
- خليل إبراهيم الجسمي ، **السياسة الخارجي لدولة الإمارات العربية المتحدة حيال الجزر العربية الثلاث المحتلة (طنب الكبرى أبو موسى)** ،رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط ، د.ب.ن ، 2012 م .
- خالد عبد الرحمان العصيمي ،**ترسيم الحدود الكويتية العراقية أثره على السياسة الخارجية الكويتية** ، مذكرة ماجستير ، (غير منشورة) ، العلوم السياسية ، كلية الآداب و العلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، د ، ب ، ن ، 2012 م .
- رامي أديب عز الدين ،**الحدود اللبنانية من الواجهة القانونية** ، رسالة دكتوراه ، (غير منشورة) ، القانون الدولي العام ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة بيروت العربية ، بيروت ، 2016 م .
- زهير قاسم السامرائي ، **الموقف العربي و الإقليمي من قرار الإنسحاب البريطاني من الخليج العربي 1968 - 1971 م** ، مذكرة ماجستير ،(غير منشورة) ، التاريخ الحديث و المعاصر ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، د ، ب ، ن ، كانون الأول 2005 م .

- سعد محمود سلمان المكمدي ، **مشكلة الحدود العراقية الكويتية و دور الأمم المتحدة في ترسيمها بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 م** ، مذكرة ماجستير، (غير منشورة) ، القانون العام ، كلية الحقوق ، جامعة الشرق الأوسط ، د ، ب ، ن ، 2015 م .
- سميحة غالمي ، **الدور الاستراتجي لمضيق هرمز و إنعكاساته على الأمن الطاقوي في منطقة الخليج** (غيرمنشورة)، كلية العلوم السياسية ، جامعة 8ماي 1945 ،2015 م .
- شاكر محمود رهيب ، **سياسة دولة الامارات العربية المتحدة تجاه منطق الخليج العربي (1971 - 1991)** ، رسالة ماجستير (غير منشور) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة المستنصرية ، د.ب.ن ، 2005 م .
- شنين محمد المهدي ، **السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي 2001 - 2013 م** ، مذكرة ماجستير ، (غير منشورة) ، علاقات دولية و استراتيجية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2014 م.
- صباح نوري هادي العبيدي ،**هوراي بومدين ودوره العسكري و السياسي** ، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ،كلية التربية ، جامعة ديالى ،د.ب.ن، 2005م .
- صفاء محمد عبد ساجت ،**العلاقات الايرانية - الاماراتية 1971 - 1997م** ، مذكرة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الادب ، جامعة البصرة ، العراق ، 2018 م .
- عبد الأمير محسن جبار الأسدي ، **التطورات السياسية في إمارة الشارقة 1814 - 1971 م** ، مذكرة ماجستير ، (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، د ، ب ، ن ، 2004 م .
- عبد الرحمان عبد الكريم ،**عبد الستار العبيدي،العلاقات العراقية الايرانية في ظل الاحتلال الامريكي للعراق،** مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآدب ، جامعة الشرق الأوسط ، د.ب.ن ، 2011 م .

- عبد الرزاق خلف الطائي ،**النزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر العربية الثلاث " طنب الكبرى ، طنب الصغرى ، أبو موسى " 1971 - 2001 م** ، مذكرة ماجستير ، (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، د ، ب ، ن ، 2005 م
- عبد العزيز عبد العزيز المهدي ،**التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد وأثرها على أمن الدولي في مجلس تعاون الخليج و إستقرارها خلال عام 1990 - 2010م** ، (غير منشورة)، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم الانسانية ،جامعة الشرق الأوسط ، كلية الأدب ، د ، ب ، ن ، 2009 - 2010م .
- عبد القادر زقير ،**دور الدبلوماسية الحديثة في حل النزاعات الدولية** ، مذكرة ماجستير ، (غير منشورة) ، القانون الدولي و العلاقات الدولية ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2002 م .
- عبد الله زرباني ،**الآليات السلمية لتسوية المنازعات الدولية وفق أحكام القانون الدولي العام** ، مذكرة ماجستير ، (غير منشورة) ، قانون العلاقات الدولية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، الجزائر، 2011 م .
- علاء محمد محسن العلايا ،**السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة** ، مذكرة ماجستير ، (غير منشورة)، تخصص العلاقات الدولية ، قسم العلوم الانسانية ، جامعة مؤتة ، 2009 م .
- فاطمة عبد اللطيف عبد الله ، **الآليات القانونية لتسوية المنازعات الدولية الناشئة عن الأزمة الخليجية 2017 م** ، مذكرة ماجستير ، (غير منشورة) ، القانون العام ، كلية القانون ، جامعة قطر ، قطر ، 2020 م .
- فؤاد عاطف العبادي ،**السياسة الخارجية الايرانية و اثرها على امن الخليج العربي** ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادب ، جامعة الشرق الاوسط ، د.ب ، 2012 م .
- محمد الأمين أسود ،**الوسائل القانونية لحماية السلم و الأمن الدوليين في ميثاق الأمم المتحدة** ، رسالة دكتوراه ، (غير منشورة) ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 01 بن يوسف بن خدة ، الجزائر ، 2018 م .

- محمد جمال الحميد ، **مشكلات الحدود السياسية بين إمارات الساحل (دولة الإمارات العربية العربية المتحدة) و جيرانها 1850 - 1971م** ، مذكرة ماجستير ، (غير منشورة) ، تاريخ العرب الحديث و المعاصر ، كلية الآداب ، جامعة النيلين ، د.ب.ن ، 2017 م .
- ـــــــــــــ ، **مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي و شبه الجزيرة 1850 - 1991م**، أطروحة دكتوراه ،(غير منشورة) ، تاريخ العرب الحديث و المعاصر ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، جامعة دمشق ، سوريا ، 2009م .
- محمد يوسف أحمد ربيع ، **الأبعاد الإستراتجية لمصالح إيران و دورها الإقليمي في منطقة الخليج (2003- 2013م)** ،رسالة ماجستير (غير منشورة) ، معهد الدراسات العربية الاقليمية ، كلية الدراسات العليا ، جامعة القدس ، فلسطين ، د.س.ن .
- مروى سليمان عبد الحفيظ رضوان فايد ،**العلاقات السعودية اليمنية في الفترة من 1932 م إلى 1953** ، مذكرة ماجستير(غير منشورة) ،تخصص تاريخ حديث ، معاصر ، جامعة الزقاقيق ، 2004 م .
- مصطفى علي أحمد المجذوب ، **دور الدبلوماسية العربية في تسوية النزاعات الحدودية بين المغرب و الجزائر** ، مذكرة ماجستير ، (غير منشورة) ، كلية الدراسات العليا ، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج ، د ، ب ، ن ، 2015 م .
- نصر الدين أحمد التجاني ، **فاعلية التحكيم الدولي في حل النزاعات الحدودية ـ دراسة حالة جزر حنيش ، الصراع اليمني الإرتي ـ** ، رسالة دكتوراه ، (غير منشورة) ، العلوم السياسية و القانون الدولي ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، د ، ب ، ن ، 2018 م .
- نور حسين نايف حداد ، **الطرق القضائية لتسوية النزاعات الدولية** ، مذكرة ماجستير ، (غير منشورة) ، القانون العام ، كلية الحقوق ، جامعة الشرق الأوسط ، د ، ب ، ن ، 2020 م .

- يوسف سليمان علوش ، **مشكلات الحدود في منطقة الخليج و الجزيرة العربية** ، مذكرة ماجستير(غير منشورة) ، جامعة دمشق ، كلية العلوم السياسية ، سوريا ،2009 م .
- **المجلات و الدوريات :**
- ابراهيم فاعور الشرعة ، ايهاب محمد علي زاهر :" مدينة الزبارة في قطر وتطورها بين عامي 1873 - 1902 ،**مركز البحرين الانسانية و الاجتماعية** ،ع 36 ، الجامعة الاردنية ، 2019 م.
- أحمد زكريا الشلق : " الإدعاءات الإيرانية في جزر أبو موسى و الطنبين ـ تحليل تاريخي سياسي لأطروحة بيروز مجتهد زاده ـ " ، **مركزالوثائق و الدراسات الإنسانية**، العدد 10 ، جامعة قطر ، قطر ، 1998 م .
- أحمد يوسف زويد الجشعمي ، ايهاب حسين علي الكحيلي : " الدور البريطاني في إمارات الساحل العماني 1892 - 1939م"، **مجلة كلية التربية الاساسية** ، ع20 ، جامعة بابل ، العراق ، 2015م .
- أحمد، جاجان عباب : "الأبعاد الجيوبولوتيكية للنزاع الإماراتي ـ الإيراني حول الجزر العربية الثلاث " ـ أبو موسى ، طنب الكبرى ، طنب الصغرى و ادعاءات كل الطرفين حول ملكيتها ـ، **مجلة آداب الفراهيدي**ع13 ، معهد إعداد المعلمات ، كركوك ، كانون الأول 2012 م .
- اياد عايد والي البديري : "الدور الاستراتيجي لايران في منطقة الخليج العربي ـ دراسة جيوبوليتيكية ـ "، **مجلة القادسية**، ع 3،.ب.ن ،2008م .
- ايمان ، الأخضري : " العلاقات الإيرانية الخليجية بين التوازن الإستراتيجي والنظرية الأمنية " ، **مجلة دفاتر السياسة والقانون** ، ع19 ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، جوان 2018 م .
- بسام أحمد : " تحديد الحدود البحرية بين الدول المتقابلة و المتلاصقة ، **مجلة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية** ، العدد 5 ، المجلد 37 ، سوريا ، 2015 م .
- بشار فتحي العكيدي : " العلاقات العراقية ـ الإماراتية 1969 ، 1971م "، **مركز الدراسات الاقليمية** ، جامعة الموصل ، 2018 م .

- بيداء محمود أحمد : " الحدود العراقية الإيرانية "، **مجلة بحوث الوطن العربي**، ع 20 ، مركز دراسات بحوث الوطن العربي ، د.ب.ن ، 2006 م .
- جاسم ، محمد كرم :" النزاع الحدودي بين دولتين قطر و البحرين "، **مجلة العلوم الاجتماعية** ، جامعة الكويت،ع2 ، د.س.ن .
- حسن إبراهيم العطار : " اتحاد دولة الامارات العربية و إستقلال البحرين و قطر في الوثائق و المصادر الرسمية "،**مجلة الروزنامة** ، مجلة الرزنامة ، ع 7 ، د.ب.ن ، 2009 م .
- حلا أحمد أحمد الدوري : " النزاعات الدولية و طرق تسويتها " ، **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية** ، العدد 2 ، المجلد 16 ، كلية التربية الأساسية ، جامعة الموصل ، الموصل ، 2020 م .
- حمد ابراهيم عبد الله ،"سيادة البحرين في شبه جزيرة قطر و الموقف البريطاني ازاءها 1935 - 1949" **مركز دراسات البحرين** ، كلية الآداب ، جامعة البحرين ، ديسمبر 2019 م .
- خالد سعدون : " العلاقة بين شيخ المحمرة و السلطات العثمانية 1908_1914"،**مجلة الشارقة**،ع72،الاماراتالعربيةالمتحدة، 2001 م .
- رابح عمورة : " الحدود الدولية و تصنيفاتها " ، **مجلة السياسة العالمية** ، ع01 ، د ، ب ، ن ، 2020 م .
- ـــــــــــــ : " آليات إنشاء الحدود الدولية " ، **مجلة الحوار المتوسطي** ، ع 02 ، المجلد 09 ، جامعة بومرداس ، الجزائر ، 2018 م .
- زهير قاسم محمد : " إحتلال الجزر العربية الثلاث و أثره على العلاقات الإماراتية ـ الإيرانية عام 1971 م ، **مجلة الأسمري** ، العدد 29، المجلد 8، جامعة سامراء ، د ، ب ، ن ، 2012 م .
- زينب ، عبد الكاظم محسن المرمضي ، "حكم القواسم في لنجة حتى عام 1898 "، **مجلة العلوم الانسانية** ، جامعة المثنى ، العراق ، 2019 م .

- زينب شنوف : " أدوات تحليل النزاعات الدولية ـ نموذج النزاع الإجتماعي المزمن ل إدوارد آزار ـ " ، **مجلة الجزائرية للأمن الإنسانى ،** العدد 01 ، المجلد 04 ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، د ، ب ، ن ، 2019 م .
- ستار علك عبد الكاظم الطفيلي ، حسن أحمد إبراهيم المعموري : " موقف بريطانيا من قضية الجزر العربية الثلاث طنب الصغرى ، طنب الكبرى ، أبو موسى ـ دراسة تاريخية ـ " ،**مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية و الإنسانية** ، االعدد 26 ، جامعة بابل ، نيسان 2016 م .
- سليم كاطع علي :" البعد الايراني في السياسية الخارجية الامريكية **"، مجلة دراسات دولية** ، ع 50 ، جامعة بغداد ، د.س.ن .
- سليمة موسوني : " عملية تخطيط الحدود الدولية و النزاعات الناجمة عنها " ، **مجلة الحقيقة** ، ع 01 ، المجلد 18 ، جامعة أحمد دراية ، أدرار ، الجزائر ، 2019م .
- صبا حسين المولى : "العلاقات الايرانية الاماراتية (1971 ـ 2000)" ، **مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية** ، ع10 ، جامعة المستنصرية ، د.ب.ن ،2020 م .
- صفاء تقي عبد النور العيساوي : " وسائل تسوية المنازعات في عقود التراخيص النفطية ـ دراسة مقارنة ـ " ، **مجلة واسط للعلوم الإنسانية** ، ع 22 ، المجلد 11 ، جامعة واسط ، د ، ب ، ن ، 2016 م .
- صليحة علي صداقة : " حل النزاعات الدولية و فن التفاوض " ، **مجلة العلوم القانونية** " ، العدد 10 ، المجلد 4 ، جامعة الزيتونة ، د ، ب ، ن ، 2016 م .
- عبد الجبار جبار : " الحدود الوطنية بين متطلبات الدولة القومية و تحديات المجتمع الدولي المعاصر " ، **مجلة العلومالقانونية و الإجتماعية** ، ع 02 ، المجلد 04 ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، الجزائر ، 2019 م .
- عبد الرزاق سليمان أبو داود : "نظرية الحدود الدولية و سياساتها في شبه الجزيرة العربية " ، **مجلة جامعة أم القرى** ، المجلد 15 ، ع2 ، يوليو 2003م .
- عبد الرؤوف سنو : " إتفاقيات بريطانيا و معاهداتها مع إمارات الخليج أ فصول من سياسة الهيمنة و التفتيت ـ ، "،**مجلة تاريخ العرب و العالم** ،ع 3 ، بيروت ، د.س.ن .

- عبد الله علاوي : " الوساطة كطريق بديل لحل النزاعات " ، **المجلة العربية للأبحاث و الدراسات فى العلوم الإنسانية و الإجتماعية** " ، العدد 03 ، المجلد 12 ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، الجزائر ، 2020 م .
- علي شتيوي ، الهادي دوش : " النزاعات الحدودية و أثرها على السلم و الأمن الإفريقي " ، **مجلة الدراسات و البحوثالإجتماعية** ، ع 01 ، المجلد 09 ، جامعة الوادي ، الجزائر ، 2021 م .
- علي محمد الحسن :" مشكلات الحدود الساسية في منطقة الخليج الاطار القانوني والبعد السياسي "،**مجلة مركزالدراسات الإستراتجية**،ع56، جامعة بغداد ، د.س.ن .
- علي محمد سعيد الغنيمي : " الخليج عربي أم فارسي ؟ دراسة تاريخية لجذور الصراع و أبعاده و تداعياته ـ ، **مجلة كلية التربية** ، مجلد 36 الجامعة الإسلامية العالمية ، ديسمبر 2020م .
- عمار الظاهر مصلح :" العلاقات السعودية الإيرانية " ، **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية** ، ع 3 ، جامعة الموصل ، د. س . ن .
- فيصل مراد : " إشكالية وظيفة الحدود في ظل الظاهرة الأمنية المعاصرة " ، **مجلة الحقوق و العلوم السياسية** ، ع 10 ، جامعة محمد لمين دباغين ، سطيف 02 ، الجزائر ، 2018 م .
- كريم رقولي ، " النزاع الدولي و إدارة النزاع الدولي ـ مدخل مفاهيمي معرفي ـ " ، **مجلة الأبحاث القانونية والسياسية** ، العدد 01 ، جامعة سطيف 02 ، سطيف ، 2019 م .
- مجيد حميد شهاب : الترسيم النهائي للحدود السياسية بين قطر و البحرين و مستقبل العلاقة بينهما ، **مجلة آداب الكوفة** ، جامعة الكوفة ،ع 5،جامعة الكوفة ، د ، س ، ن .
- محمد الصغير سليني : " حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية ـ المفاوضات أنموذجا ـ ، **مجلة الدراسات والبحوث القانونية** ، العدد 02 ، المجلد 05 ، جامعة يحي فارس بالمدية ، الجزائر ، 2020 م .

- محمد سالم الراشد :" عالم العرب نزاعات الحدود و تقسيم الوجود "، **مجلة المجتمع** ، د.ب.ن ، 2021 م .
- محمد هاشم حسين : "شط العرب ـ دراسة في الجغرافيا التاريخية "، **مجلة دار البصرة** ، ع11 ، جامعة البصرة ، 2016 م .
- محمود محمد أصغر عباس : "الانسحاب البريطاني من الخليج العربي وقيام اتحاد الامارات العربية "، **مجلة جامعة تكريت** ، ع 5 ، مجلد 15،جامعة تكريت ، العراق ، 2008 م .
- مليكة موساوي : " التحكيم كطريق بديل لحل النزاع في مجال الصفقات العمومية " ، **مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية** ، المركز الجامعي لتمنغاست ، الجزائر ، 2015 م .
- نادية فاضل عباس فضلي : "النظام السياسي لدولة الامارات العربية المتحدة "،**مجلة دراسات دولية** ، ع59 ، جامعة بغداد ، العراق ، د.س.ن .
- يحي بن مفرح الزهراني : "تطبيق نظرية العمق الإستراتيجي و القوم الشاملة على أمن الخليج العربي "، **مجلة الدراسات المستقبلية** ، كلية العلوم والتكنولوجيا ، جامعة السودان ، 2016 م .
- يخلف توري : " تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية " ، **مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية و الإقتصادية** ، العدد 02 ، المجلد 07 ، د ، ب ، ن ، 2018 م .
- يسين حشوف : "منطقة الخليج العربي ـ المكانة و البعد الجيو إستراتيجي ـ "، **دفاتر السياسة و القانون** ، كلية القانون ، جامعة بشار ، الجزائر ، العدد 19 ، 2018 م .

- **المواقع الإلكترونية :**

- التقارب الإيراني الإماراتي ...حدود لتفاهم و التداعيات ، مركز الفكر الإستراتيجي ، على التقارب : https://fikercenter.com/position-متاح

- فتوح هيكل ، مشكلة الجزر الإماراتية المحتلة ، قراءة في المواقف الإيرانية الأخيرة ، مركز للدراسات و البحوث الإستراتجية ، متاح على الرابط : https://www.ecssr.ae/reports_analysis
- علي، القحيص،النظام الايراني المحتل يمارس الغطرسة على سكان الجزر المحتلة متاحة على الرابط https://www.alriyadh.com/1116041الاماراتية
- فتحي الخطاب : التاريخ و الجغرافيا يؤكدان أن الجزر الثلاث أماراتية ، متاحة على الرابط:https://www.alghad.tv/ا-يؤكدان-والجغرافيا-التاريخ-بالوثائق
- عبد اللطيف ، الصيادي ، الجزر الثلاث بين أسانيد الامارات و دعاوي إيران ، متاحة على:www.emaratalyoum.com//
- عبد القادر نعناع ، الآليات الامارتية في معالجة قضية الجزر المحتلة ، متاح على الرابط :
- https://www.falsharq.com

الملّخص :

تناولت الدراسة أحداث مهمة عاشها الخليج العربي منذ بداية السيطرة البريطانية عليه ، ونعني بذلك بداية النزاعات الحدودية الدولية ، و التي استمرت إلى ما بعد انسحاب بريطانيا واحتلال إيران للجزر العربية الثلاث (طنب الصغرى ، طنب الكبرى ، أبوموسى) وقيام النزاع الإماراتي ـ الإيراني ، الذي يعد من أخطر النزاعات في المنطقة ، وذلك لما له من إسهامات في توتر العلاقات بين البلدين ، كما تطرقت الدراسة إلى الأساليب المقدمة للإمارات العربية المتحدة وإيران على ملكية الجزر و المساعي المقترحة قصد إنهاء الخلاف بشكل ترجع فيه الجزر إلى أصحابها .

- **الكلمات المفتاحية :** الخليج العربي ، النزاعات الحدودية ، النزاع الإماراتي ـ الإيراني، الجزر الثلاث " طنب الصغرى ، طنب الكبرى ، أبو موسى " .

Abstract :

The study exomied the important events in the aralin gulf since the beginings of the border conflicts ,which arabian after the vithdrauol of britain , the three arab islands (abn moussa , the junier tanab , great tanab) by iran and the establishment of the iranian UAE coflict , which is one of the most serious in the region , as it contributes to the development of relations botween the two countries .

The study also addressed the mothods offered to the united arab emirates and iran fir the ounership of the islands and the proposed attempts to end the dispute in a way that the islands returns to their ouners .

Keyword : arabian guhf - border dispoutes - UAE iran confhict - the three arab islands (abn moussa , the junier tanab , great tanab).